الجمعة 16 نيسان 2021
العدد 4320 السنة الخامسة عشرة
Vendredi 16 avril 2021 nº 4320 15ème année

20 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قضية

خطة إنهاء العام الدراسي
وزارة التربية لا تقرأ!

6

هيك يعرض استئناف مفاوضات ترسيم الحدود وفق «الأسس السابقة»

قطر تخرق الحظر على دياب [2]

تنافس فرنسي - ألماني على «سرقة» المرفأ

[4 ـ 5]

(مروان طحطح)

تقرير

البقاع الشمالي تحت «الحصار»

5

اليمن

قوات صنعاء تقترب من مقرّ وزارة دفاع هادي

12

قضية

إعادة تموضع أميركية في آسيا الوسطى

14

المشهد السياسي

هيل يعرض استئناف المفاوضات وفق «الأسس السابقة»

قطر تخرق الحظر على دياب

تريد واشنطن إقفال ملفّ تعديل مرسوم ترسيم الحدود البحرية، مفترضة ان هذا الإقفال تليه العودة إلى طاولة المفاوضات على الاسس السابقة، وفق ما اعلن ديفيد هيل. لكن في المقابل، انتزع رئيس الجمهورية موافقة الوسيط الاميركي على الاستعانة بخبراء دوليين لترسيم الحدود، وهو ما كان يرفضه العدو الإسرائيلي. من جهة اخرى، قررت قطر خرق الحظر العربي المفروض على رئيس حكومة تصريف الأعمال، حسان دياب، واستقباله الاحد المقبل

إلى أجل غير مسمى، طُوي ملف تعديل مرسوم الحدود البحرية. هذه المرة، كان الدور الأميركي في الدفع نحو هذه النتيجة علنياً ومباشراً، من خلال الفيتو الذي عبّر عنه مساعد وزير الخارجية الأميركية ديفيد هيل شخصياً على أي تعديل في أسس التفاوض. لكن مع ذلك، لم تعلن رئاسة الجمهورية موت المشروع نهائياً. استبدلته بخطوات متدرجة تتوقع أن تؤدي إلى النتيجة نفسها، أي إلى حفظ حق لبنان في مياهه، والأهم منع العدو الإسرائيلي من التنقيب في حقل «كاريش»، الذي يدخل في المنطقة التي يرى الجيش أنها مياه لبنانية. وعلى ما أعلن وزير الخارجية شربل وهبي، فإن الخطوة الأولى تتمثل في زيارة اليونان وتحذيرها من خطورة عمل شركاتها في تلك المنطقة. الأهم، بحسب ما تشير مصادر معنية، هو انتزاع موافقة الجانب الأميركي على الاستعانة بخبراء دوليين لتحديد

> **لم يتبلّغ دياب بعد من الجانب العراقي موعداً لزيارة بغداد!**

الحدود، وهو ما كان يرفضه العدو بشكل كامل.

بناء على ما تقدم، وبعد تأكيد هيل ضرورة العودة إلى طاولة المفاوضات، يبدو أن هذه المفاوضات لن تتاخر قبل الانطلاق، من دون أن يعرف كيف سيتعامل الوفد المفاوض مع التطورات الجديدة. هل يكمل من حيث بدأ، أي من خلال المطالبة بـ 1430 كيلومتراً مربعاً إضافية إلى المنطقة اللبنانية المحددة بموجب المرسوم 6433 أم يتراجع عنه للمطالبة بالـ 860 كيلومتراً التي تصرّ «إسرائيل» على تقاسمها مع لبنان؟

من ناحيته، أكد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون أهمية استمرار المفاوضات، واستكمال الدور الأميركي «من موقع الوسيط النزيه والعادل». وفي الوقت نفسه، ترك عون الباب مفتوحاً على إمكانية العودة إلى تفعيل مسألة المرسوم، مشيراً إلى أنه «يحقّ للبنان أن يطوّر موقفه وفقاً لمصلحته وبما يتناسب مع القانون الدولي ووفقاً للأصول الدستورية».

وطالب الرئيس عون بـ«اعتماد خبراء دوليين لترسيم الخط والالتزام بعدم القيام بأعمال نفطية أو غازية وعدم البدء بأيّ أعمال تنقيب في حقل كاريش وفي المياه المحاذية»، مؤكداً أنه لن يفرّط «بالسيادة والحقوق والمصالح اللبنانية». كما شدد على «ضرورة أن يكون ترسيم الحدود موضع توافق بين اللبنانيين».

أما هيل، فقال بعد لقائه عون، أمس، إن «أميركا تقف على أهبة الاستعداد لتسهيل المفاوضات بشأن الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل على الأسس التي بدأناها في هذه المباحثات». وأكد أنه «يمكن، عند الاقتضاء، استقدام خبراء دوليين للمساعدة في إطلاعنا جميعاً».

ولاحقاً، أصدرت المديرية العامة لرئاسة الجمهورية بياناً تلاه المستشار الإعلامي والسياسي لعون، أنطوان قسطنطين، وفيه تأكيد من رئيس الجمهورية على نقاط ثلاث:

1- هو مؤتمن على السيادة والحقوق والمصالح ولن يفرّط بها.

2- تجنيب لبنان أيّ تداعيات سلبية قد تنأتّى عن أيّ موقف غير متأنٍّ.

3- بذل كل الجهود ليكون ترسيم الحدود موضع توافق بين اللبنانيين وليس موضع انقسام بهدف تعزيز موقف لبنان في المفاوضات.

وكان هيل قد تطرّق في تصريحه، بعد اللقاء، إلى الأزمة الاقتصادية والسياسية. وقال: «لقد حان الوقت الآن لتشكيل حكومة وليس عرقلة قيامها، الآن هو وقت الإصلاح الشامل. فاميركا والمجتمع الدولي هما على استعداد للمساعدة. لكن لا يمكن المساعدة من دون الشريك اللبناني. وأولئك الذين يواصلون عرقلة تقدم أجندة الإصلاح، يغامرون بعلاقتهم مع الولايات المتحدة وشركائها ويعرّضون أنفسهم للإجراءات العقابية». أضاف: «أما الذين يعملون على تسهيل التقدم، فيمكنهم الاطمئنان لدعمنا القوي».

وكما في كل لقاءاته، لم ينس هيل تحميل مسؤولية الانهيار إلى حزب الله، فاعتبر أن «تكديس حزب الله للأسلحة الخطرة والتهريب والأنشطة غير المشروعة والفاسدة الأخرى تقوّض مؤسسات الدولة الشرعية وتسلب من اللبنانيين القدرة على بناء بلد مسالم ومزدهر». كما قال إن «إيران هي التي تغذّي وتموّل هذا التحدّي للدولة وهذا التشويه للحياة السياسية اللبنانية». لكنه في الوقت نفسه عاد وأكد أن «العودة المتبادلة إلى الامتثال للاتفاق النووي مع إيران تصبّ في مصلحتنا وفي مصلحة الاستقرار الإقليمي، لكنها لن تكون سوى بداية عملنا». وفي رسالة إلى الحلفاء في لبنان، طمأن هيل إلى أن أميركا «لن تتخلّى عن مصالحها وأصدقائها في لبنان» بعد إحياء الاتفاق النووي.

الحريري ــ بوتين: اتصال لا لقاء

إلى ذلك، كان لافتاً أن زيارة سعد الحريري لموسكو لم تتوّج بلقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بل تم الاكتفاء باتصال هاتفي أجراه الحريري من مقر إقامته في قصر الضيافة التابع لوزارة الخارجية الروسية. لكن مستشار الحريري جورج شعبان أوضح في اتصال مع «الجديد»، أن ذلك لم يكن مفاجئاً، وكان الوفد على علم به، وهو يعود إلى الإجراءات التي يتّبعها الكرملين للوقاية من فيروس كورونا. كما ذكر أن الحريري استقبل رسمياً بصفته رئيس حكومة لبنان.

وكان لافتاً أن البيان الرسمي الصادر عن مكتب الحريري، استناداً إلى ما وصفه بـ«مصادر الوفد اللبناني»، أشار إلى أن الاتصال، «الذي استمر لخمسين دقيقة، كان ممتازاً. وتركّز على الأزمة الحكومية في لبنان، حيث تم التشديد خلاله على ضرورة تشكيل الحكومة الجديدة في أسرع وقت ممكن. كما تطرق البحث إلى آفاق التعاون بين لبنان وروسيا في مجال مكافحة جائحة كورونا وإمكانية تزويد روسيا للبنان بكميات من اللقاح اللازم. وتم التفاهم على مواصلة البحث بين الجانبين الروسي واللبناني للاستفادة من الدعم الروسي للبنان في مختلف المجالات وتسهيل الأرضية أمام الشركات الروسية للاستثمار في لبنان والشركات اللبنانية للاستثمار من جهته، أفاد بيان صادر عن الكرملين بأن «الحريري أطلع بوتين على تطورات الوضع الداخلي في لبنان، كما على الإجراءات المبدئية من أجل تشكيل الحكومة الجديدة وتخطّي الأزمة الاقتصادية». وتم التأكيد من قبل الجانب الروسي على موقف روسيا المبدئي في دعم سيادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه.

وفي سياق متصل، أجرى الحريري محادثات مع رئيس الوزراء الروسي ميخائيل ميشوستين في مقر رئاسة الوزراء الروسية، تناولت آخر التطورات في لبنان والمنطقة والعلاقات الثنائية بين البلدين.

وقال الحريري لمضيفه إن «صعوبة الوضع الآن هي في تشكيل حكومة من الاختصاصيين لكي نقوم بكل الإصلاحات المطلوبة. ولكن حين نشكل الحكومة ونجري الإصلاحات اللازمة، نريدكم أن تعلموا أننا نرغب في رؤية كل الشركات الروسية تأتي إلى لبنان لكي تستثمر فيه في المرافق الموجودة، سواء الكهرباء أو المرافئ أو الطرقات أو كل ما يتعلق بالبنى التحتية».

دياب إلى قطر: لن ارفع الدعم

وفيما كان الحريري يجري محادثات رسمية بصفته رئيساً للوزراء، كان الرئيس حسان دياب يترأس اجتماعاً حول موضوع أزمة المحروقات، حضره وزير الطاقة والمياه في حكومة تصريف الأعمال ريمون غجر، والمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، إضافة إلى عدد من المديرين العامين وأصحاب شركات النفط.

وبعد الاجتماع، قال وزير الطاقة: «تبيّن لنا أن السبب الأساسي لأزمة البنزين هو التهريب إلى خارج الأراضي اللبنانية بسبب الفرق في الأسعار بين لبنان وسوريا. فسعر صفيحة البنزين في لبنان 40 ألف ليرة لبنانية، أما السعر الرسمي في سوريا فيصل إلى 140 ألف ليرة، وفي السوق السوداء إلى 240 ألف ليرة». وقال إن الحل هو بضبط سعر هذه المادة، ولن يرفع الدعم قبل اعتماد البطاقة التمويلية من ضمن خطة الترشيد. ودعا غجر المواطنين إلى عدم التهافت على شراء البنزين وتخزينه لأن الحكومة لن ترفع الدعم خلال وقت قريب.

في اللقاء، أعاد دياب تأكيده أنه في ظل حكومة تصريف الأعمال لن يرفع الدعم، إلا إذا أقرّ مجلس النواب قانوناً يغطي اعتمادات البطاقة التمويلية.

من جهة أخرى، لم تتبلّغ دوائر رئاسة الحكومة من نظيرتها العراقية موعداً لدياب لزيارة بغداد، بدلاً من موعد 17 نيسان الذي أرجئ سابقاً من قبل الجانب العراقي، من دون شرح الأسباب ولا تحديد موعد بديل. وفي الوقت عينه، علمت «الأخبار» أن دياب سيزور العاصمة القطرية الدوحة، يوم الأحد المقبل، على أن يكون يوم الثلاثاء. ولن يرافق دياب إلى الدوحة أحد من الوزراء، إذ يقتصر الوفد على دياب ومستشاره خضر طالب، ومدير المراسم في رئاسة الحكومة لحود لحود، والباقي أمنيون. ولا يزال دياب يحيط خبر الزيارة بطوق من السرية، علماً بأنها ستكون الأولى له إلى الخارج منذ تولّيه رئاسة الحكومة، بعد إلغاء زيارته إلى القاهرة قبل أشهر، ومن دون معرفة مصير زيارته المرجاة إلى بغداد.

(الأخبار)

«التفريط بالسيادة خيانة وطنية»

أصدر عدد من الأحزاب والمجموعات بياناً استنكرت فيه المسار الذي سلكه تعديل المرسوم 6433 المتعلق بتحديد حدود المنطقة الاقتصادية اللبنانية، لناحية تقاذف المسؤوليات بين أركان السلطة والاستسهال في التعاطي مع مسائل وطنية شديدة الدقة والخطورة.

البيان الصادر عن كل من: حزب الخضر، حركة النهضة، وعي، الشعب يريد إصلاح النظام، حركة الشعب، لوطن، تكتل الثوار، ثوار ساحة الشهداء، والمبادرة الوطنية، رأى أنه مع اقتراب موعد التنقيب والاستخراج في حقل كاريش الذي يعود أكثر من نصفه إلى لبنان، لا نملك ترف إضاعة المزيد من الوقت قبل تثبيت حقوقنا رسمياً لدى الأمم المتحدة لمنع الشركات المعنية من مباشرة التنقيب. ودعا إلى القيام بذلك من خلال واحدة من الطرق الآتية:

أولاً: توقيع رئيس الجمهورية على المرسوم الذي أحيل إليه وفق قاعدة الموافقة الاستثنائية، ومن ثم عرضه على مجلس الوزراء على سبيل التسوية.

ثانياً: دعوة رئيس الحكومة مجلس الوزراء إلى الانعقاد بغية إقرار المرسوم.

ثالثاً: طلب رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة من وزير الخارجية إيداع الخريطة والإحداثيات الجديدة لدى الأمم المتحدة بناءً على المادة الثالثة من المرسوم 6433.

ودعا الموقّعون على البيان الرئيس ميشال عون وجميع المسؤولين إلى «عدم الخضوع للتهديدات الأميركية التي نقلها الموفد ديفيد هيل، وهو يترك منصبه، مستندين إلى ما يشبه الإجماع الوطني الشعبي النادر والمميز». ورأوا أن التفريط بالسيادة الوطنية والثروة القومية هو محض خيانة وطنية وقد يهدّد الاستقرار.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

مقالة

سلامة «شفيع» الموارنة... وحده خارج السباق الرئاسي

هيام القصيفي

فتحت القيادات المارونية - بلا أيّ التباس - معركة رئاسة الجمهورية، جمهورية لبنان الكبير الذي بناه البطريرك الياس الحويك، والذي أصبح في منوّيته غارقاً في العتمة والفقر والجوع والانهيار التام. لكن فتح المعركة مبكراً، وقبل حسم مصير الانتخابات النيابية، ليس أمراً جديداً على القيادات المارونية، التي باتت تهجس جدّياً باحتمالات دخول أسماء جديدة على خط المرشحين، من غير أسماء الصف الأول، حزبية أو غير حزبية. في المقابل، وللمرة الأولى منذ تعيينه حاكماً للمصرف المركزي، يخرج رياض سلامة من السباق الرئاسي، بالحد الأدنى من المنطق. وقبل أكثر من سنة على موعد الانتخابات، إذا حصلت، لم يعد اسمه على قائمة المرشحين الرئاسيين. إلا أن سلامة، ورغم كل ارتكاباته في حق اللبنانيين، ووضعهما أمام الرأي العام المحلي والخارجي، لم يكن يوماً يتمتع بهذه المكانة لدى القوى السياسية، التي لا يزال يعتبر أنه يملك «دالة ما» عليها وعلى كل من يطمح أو يحلم بالوصول إلى قصر بعبدا. والأسوأ، أن ولايته تنتهي في عام 2023، أي بعد أقل من سنة على انتهاء ولاية رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، وأي فراغ رئاسي يعني ما يعنيه من استمرارية الحاكم بأمره في منصبه.

حين أتى الرئيس رفيق الحريري بسلامة من «ميريل لينش» إلى بيروت حاكماً للمصرف المركزي، قدمه على أنه «أيقونة» التكنوقراط و«الوجه الصاعد في المجال المالي والخبرة المصرفية». هذا النموذج نفسه الذي يروّج اليوم في حكومات التكنوقراط وبعض الوجوه المُنزلة من فوق، التي شهد لبنان شبيهاً لها، مقابل قلة منهم قدمت حقيقة مشهداً مختلفاً. قبل أن تُسحب من الضوء لصالح نماذج أقرب إلى موظفين في خدمة القوى السياسية.

لم يكن يخطر في ذهن رئيس الحكومة أن الرجل الذي عينه موظفاً من الفئة الأولى، وموفده إلى القيادات الروحية والسياسية المسيحية للترويج لخطة الحريري المالية على مدى سنوات مشروعه السياسي، سيتحول على مدى 28 عاماً، إلى واحد من «الأيقونات» المسيحية، و«شفيع» لطوائفها الكثيرة. الرجل غير الآتي من بيت سياسي ورائي حوّل نفسه إلى «بيت مال» قائم بذاته، وصار رقماً صعباً في نادي «البورجوازية المسيحية»، ومن تعرّف عن نفسها بالنخبة الإعلامية والثقافية التي كادت تتخلى عن «فرنكفونيتها» وحنينها إلى باريس، لمجرد أن انتقدت صحف فرنسية سلامة، وقررت إدارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أنها لم تعُد راضية عنه.

ندر أن حصد رجل مثله على رضى الطوائف المسيحية والإسلامية بمثل هذا الحجم. على مدى الأعوام التي خرج فيها من عباءة الحريري الأب والابن، ليصبح نداً لقيادات الصف الأول، عرف كيف يقلّب الأدوار فيطلبون هم رضاه لا العكس. إلا أن مضاعفته للخدمات المالية والتوظيفات في المصرف المركزي والمصارف ولمجموعات إعلامية وسياسية وعسكرية وأمنية، ولاحقاً دينية، التقت حوله في دائرة مصغرة ومكبرة، ظلّت محكومة بشبح الرئاسيات، في الاستحقاقات الماضية التي لم ينجح فيها في كسر الاتفاقات الإقليمية والدولية، لتقديمه على ما عداه بحجة الاستقرار النقدي. لكنه نجح في قطف ثمار اختيار بديل له في بعبدا، من خلال الحفاظ على مركزه في المصرف المركزي، فجُدّد له عام 2017، برضى كامل من جميع القيادات السياسية، وفي مقدمهم رئيس الجمهورية. وهو اليوم في وقت يواجه حملات بلا هوادة ضده، بدأ يستخدم الاستحقاق الرئاسي في اتجاه آخر. هو نفسه القريب من الرئيس نبيه بري والرئيس سعد الحريري ووليد جنبلاط، وقبل كل ذلك السوريين والأميركيين والفرنسيين، ارتد إلى الساحة المسيحية، فحوّل معركته إلى «مسيحية» الطابع. هو وموفدوه أقنعوا بكركي التي باتت تدين وبطانتها بالولاء له، أن التدقيق الجنائي اليوم استهداف للموقع الماروني، وأن الحكومة يجب أن تسبق التدقيق. هو نفسه الذي كان شرح للبطريرك مارنصرالله بطرس صفير منذ عام 2002 أن الوضع المالي «سيئ»، فيما شكا من سياسته المالية لصفير أيضاً المدير العام للمال آلان بيفاني وكل من مكرم صادر وشربل نحاس لأنها «ستزيد المخاطر وإغراؤها اليوم خير من الغد» (مذكرات «السادس والسبعون»). ثم عاد ليحلّ ضيف شرف على منتدى اقتصادي في بكركي في تشرين الثاني عام 2018 ليؤكد أمام المطارنة أن «القطاع المصرفي متين»، شارحاً لهم أهمية سياسته النقدية في حفظ استقرار الليرة. والارتداد إلى الكنيسة التي ندر أن شوهدت صورة له فيها، يوازيه حفظ العلاقة مع القيادات العسكرية والأمنية التي تغطّيه. هو يدرك أن العلاقة بين المصرف المركزي والمؤسسة العسكرية المزمنة عبر تبادل الخدمات، باتت تميل كفة الميزان فيها إلى المؤسسة العسكرية حيث قائدها جوزف عون مرشح بقوة، وهو أيضاً له في الخدمة العسكرية ما يزيد عن ولاية رئيس الجمهورية. لكن الحاجة المتبادلة تبقى قائمة، إلى أن يحين موعد الاستحقاق.

تبقى الحلقة الأقوى في استثمار دالة سلامة، علاقته بالمرشحين جميعهم، المعلنين وغير المعلنين، وبالقوى السياسية التي تحتاج كلها إليه في وقت الأزمات المالية، أكثر مما احتاجته في السنوات الماضية. لا انتخابات نيابية ولا رئاسية بلا أموال. وفي زمن الشح المالي، لا يوجد سوى المصرف المركزي بكل تسهيلاته. والقوى المسيحية، تستثمر من الآن في الانتخابات النيابية لتأكيد تعزيز رصيدها لدى الناخبين وتالياً التقدم إلى استحقاق بعيد. في هذا المشهد كله، يصبح اسم سلامة مفتاحاً للمرشحين النيابيين والرئاسيين. لأنه حتى الآن لم نشهد صراحة قول مرجعية رئاسية أو حزبية أنها تخلّت عن سلامة بالمطلق وبكل وضوح، بدل اللفّ والدوران حول التدقيق الجنائي الذي يخضع للمساومة كما كل قضية سياسية.

تقرير

من يُعوّض على الموقوفين ظلماً في ملفّ انفجار مرفأ بيروت؟

رضوان مرتضى

مكث جوني جرجس ثمانية أشهر في السجن. جريمته أنه سائق في مرفأ بيروت. هكذا قرر المحقق العدلي السابق فادي صوّان، من دون أيّ دليل، أن يزجّه في السجن، علماً بأن لا علاقة لجرجس بانفجار مرفأ بيروت لا من قريب ولا من بعيد. كلّ ذنبه أنه أقلّ المهندسة نايلة الحاج من مكتبها إلى العنبر الرقم 12، لكونها مكلّفة بإجراء مراقبة فنية على أعمال الحدادة التي كانت جارية قبل الانفجار. هل يُعقل أن يامر قاضٍ بسجن مواطنٍ بريء ويحتجز حريته كل هذه المدة من دون وجه حقّ ومن دون أن يُحاسَب، متلطياً خلف السلطة الاستنسابية الممنوحة له؟ من يُعوّض على هذا الرجل الذي شُوّهت سُمعته وعُطّلت حياته وحياة عائلته طوال هذه الأشهر. رفع المحقق العدلي الحالي في جريمة انفجار مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار المظلومية عن جوني جرجس ومعه آخرون. فقد أخلى البيطار سبيل كل من: الرائد في الأمن العام شربل فواز والرائد في أمن الدولة جوزيف النداف والموظفَين: مخايل المر وإلياس شاهين والرقيب أول في الجمارك خالد الخطيب، الذين كانوا قد أوقفوا على ذمة التحقيق في ملف انفجار مرفأ بيروت منذ ثمانية أشهر. إضافة إلى جرجس، فإنّ أبرز من أُخلي سبيله كان الرائد في أمن الدولة جوزيف النداف الذي كان قد تولّى التحقيق الذي كشف وجود نيترات الأمونيوم في مرفأ بيروت والخطر التي تُشكّله. وهنا قد يتوقف البعض عند سبب إخلاء النداف من دون إجراء مواجهة كانت مقررة مع المدير العام لأمن الدولة اللواء طوني صليبا، إلا أن الالتباس ينجلي لكون من أوقف النداف وقرر المواجهة كان المحقق العدلي السابق. أما المحقق العدلي الحالي، فقد بدأ التحقيق من الصفر

> **«ذنب» جرجس أنه أوصل المهندسة المشرفة على أعمال التلحيم من مكتبها إلى العنبر**

بموجب استراتيجية مختلفة، على اعتبار أن القاضي صوّان لم يكن لديه أيّ استراتيجية أصلاً. وقد ظهر ذلك جلياً من التوقيفات والاستدعاءات. كذلك برز لافتاً أنّ المحقق العدلي قرر تخلية سبيل الرائد شربل فواز، لكنه رفض إخلاء سبيل الرائد داود فياض. وفي هذا السياق، تشير المعلومات إلى أنّ فواز كان مسؤولاً عن المراسلات التي بُعثت إلى قيادة المديرية العامة للأمن العام، علماً بأنه مرؤوس من فياض الذي هو رئيس دائرة الأمن العام في المرفأ، وإلى أن المحقق العدلي استند على ردّ طلب إخلاء سبيل فياض إلى كونه مسؤولاً عن الدخول والخروج، لكن ذلك لا يعني أنه متورط إنما هناك التباسات لم تتوضح بعد.

(هيثم الموسوي)

وبحسب المعلومات، فإنّ من أخلى المحقق العدلي سبيلهم كان واضحاً أنه يجب إخلاء سبيلهم. أما الباقون الذين رُدّت طلبات إخلاء سبيلهم، فإنّ ذلك لا يعني أنهم متورطون وأنهم باقون في السجن طويلاً، إذ إنّ ذلك رهنٌ بالتحقيق الذي سيوضّح مسائل لا تزال ملتبسة، علماً بأنّ المحقق العدلي منع سفر جميع من أخلى سبيلهم.

تجدر الإشارة إلى أنّ المحقق العدلي الذي وسّع التحقيق سطّر استنابات قضائية إلى كل من تركيا والبرتغال والموزمبيق وجورجيا واليونان. كما بدأ الاستماع إلى عدد كبير من الشهود.

على الغلاف

الحريري يدعم ماكرون

تنافس فرنسي - ألماني على «سرقة» المرفأ

في الظاهر، تُصوّر الهجمة الألمانية والفرنسية على مرفأ بيروت كأنها سباق على مساعدة لبنان وتطوير مرافقه العامة وإعادة بناء ما هدمه انفجار 4 آب. لكن الواقع الفعلي يدور حول صراع أوروبي على الانقضاض على واحد من المرافق العامة المربحة وهو يرزح تحت الردم، لفرض صفقة بيع المرفأ أو خصخصته بواسطة الابتزاز وكشرط للمساعدة على إعادة بنائه. أخيراً دخل رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري على الخطّ. ويعمل على استبعاد المشروع الألماني خدمة للمصالح الفرنسية

رلى إبراهيم

(هيثم الموسوي)

لم يعد واضحاً ما هو المطلب الأوروبي في ما خصّ لبنان. فمن جهة، ينفّذ الأوروبيون ضغطاً على السياسيين اللبنانيين مهددين بعقوبات على كل من يقف عائقاً أمام تأليف حكومة جديدة تقرّ الإصلاحات، لكنهم يتقاتلون في ما بينهم على الأرباح المحتمل جنيها من لبنان، قبل أن يُلملم أنقاضه. إذ يبدو أن جولة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ووزير خارجيته جان إيف لو دريان على مرفأ بيروت عقب الانفجار الذي وقع فيه، لم تكن لتقفد الأضرار حصراً، بل لإجراء مسح سريع وبصري لتحديد كيفية الاستفادة من هذا المرفأ أو بالأحرى السيطرة عليه، من هذا المنطلق، أعربت مجموعة CMA CGM التي تعنى بشحن الحاويات، بعد مرور شهر على انفجار 4 آب 2020، عن نيّتها إعادة بناء مرفأ بيروت. بطبيعة الحال، العرض لم يكن على شكل هبة أو مساعدة غير مشروطة. فالمجموعة الفرنسية التي يسوّق لها ماكرون، تطمح إلى خصخصة المرفأ أو أن تكون شريكاً للدولة اللبنانية في إدارته وتشغيله. ربط المشاريع بالإصلاحات التي يُشترط على أي حكومة لبنانية جديدة اعتمادها، ليس سوى مجرد شعار برّاق يخفي وراءه نية الأوروبيين وضع اليد على المرافق العامة. فالخصخصة تقع على رأس «الإصلاحات» المطلوبة. وفي إطار التنافس الألماني الفرنسي، قام وفد من وزارة الأشغال الفرنسية بزيارة محافظ بيروت مروان عبود، أمس، للتباحث في وضع المرفأ. تباهى الفرنسيون، بأنهم خلافاً للألمان، لا يطمحون إلى تحضير مخطط مُعيّن وعرضه على الدولة اللبنانية، بل سيعمدون الى تنظيم مؤتمر في بيروت في أيلول المقبل، يدعون إليه نقابة المهندسين والجمعيات المختصة والقطاع الأهلي للبحث عن التصور الأنسب لترميم المرفأ وإدارته، وحتى يكون الطرح محلياً وغير «مفروض» من الخارج؛ قبيل ذلك، ومنذ ثلاثة أيام تحديداً، أعلن المدير العام لمجموعة CMA CGM في لبنان، جو دقاق، أن الخطة التي «عُرضت على السلطات اللبنانية للمرة الأولى في أيلول تتضمن إعادة بناء الأحواض والمخازن المدمرة، مع توسعة المرفأ وتحويله إلى النظام الرقمي بتكلفة إجمالية تراوح بين 400 و600 مليون دولار وفي غضون ثلاث سنوات». ولفت إلى أن الحكومة الفرنسية ليست جزءاً من هذه الخطة، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن شركات فرنسية ومؤسسات مالية أبدت اهتماماً بها، وأن الدولة اللبنانية سيكون لها دور في المشروع من خلال شراكة القطاعَين الخاص والعام. وأشار الى أن ذلك سيتم في غضون 3 سنوات، فيما سبق للمجموعة نفسها أن أبلغت الفريق المكلف بشؤون النقل في القصر الجمهوري، على ما تقول المصادر، أن إدارتها للمرفأ ستكون ضمن مدة تراوح ما بين 25 و30 عاماً.

وفي معرض تعليقه على العرض الألماني، أكد المدير العام للمجموعة الفرنسية أنها تركّز أكثر على «التطوير العقاري الطويل المدى، لكن شركته مستعدة للإسهام بجزء من المرفأ في هذا المشروع إذا طلب منها ذلك». كلام دقاق جاء بعد يوم من المؤتمر الذي عقده كونسورتيوم الشركات الألمانية التي اقترحت مشروعاً يقضي باستملاك كامل مساحة المرفأ التي تضررت بالانفجار، وتحويلها إلى منطقة سكنية وسياحية خاصة، في مقابل توسيع محطة الحاويات شرقاً باتجاه نهر بيروت وبرج حمود.

الحريري يطلب إبعاد الألمان

العرض الفرنسي هو عبارة عن «لا عرض»، بل مجرد مسعى آخر لعقد طاولة مستديرة على طريقة ماكرون، لكن بصورة أكثر واقعية من الطرح الألماني. ثمة مجموعة تناقضات هنا إن كان بشأن كلام السفارة الألمانية أو ميناء هامبورغ للاستشارات، تشير الى مجرد تسرّع ألماني لحجز حصة في السباق الأوروبي «النهش» ما تبقى من مرافق عامة مربحة في لبنان. في بداية الشهر الجاري، أصدر السفير الألماني في لبنان أندرياس كيندل، بياناً نفى فيه أن تكون الحكومة الألمانية معنية بالطرح الذي سيقدمه تحالف شركات ألمانية يضم «ميناء هامبورغ» الى «رولاند برغر» الى «كولبرز» و«HHLA». لكن في المقابل، كان السفير الألماني نفسه يترأس اجتماع ممثلي الشركات الألمانية مع رئيس الحكومة اللبنانية ووزير الأشغال ومحافظ بيروت والمدير العام لإدارة واستثمار مرفأ بيروت. كذلك قال أحد ممثلي الشركات خلال المؤتمر الذي عُقد في بيروت نهار الجمعة الماضي إن المشروع يحظى بدعم الحكومة الألمانية، كما كانت كلمة للسفير الألماني ذكّر فيها بمسارعة الألمان، حكومة وشعباً، الى مساعدة لبنان عقب الانفجار، وقد عممت عدة شركات خاصة وجهات مانحة الى إرسال مساعدات. فيما قامت شركة «كومبي ليفت»، على ما يضيف، بمنع حدوث أضرار إضافية عبر رفع المواد الخطرة من المرفأ. فات السفير هنا أن «كومبي ليفت» لم تنفذ هذا العمل من منطلق إنساني أو خيري، بل «فرضت» عقداً سيدفع منه لبنان 2 مليون دولار مقابل تنفيذها مهمتها. ولأن الدولة عجزت عن فتح اعتماد لهذا الغرض، تُركت المواد الخطرة في المرفأ الى حين تأمين الأموال. من جهتها، سبق للشركات الألمانية أن تحدثت عن حصولها على موافقة من بنك الاستثمار الأوروبي على مشروعها، فيما صرّح متحدث باسم البنك الى وكالة «رويترز» بأنه «على علم بالاقتراح الذي قدمه ميناء هامبورغ وفريقه الاستشاري، لكن لا يوجد حالياً عرض تمويل من بنك الاستثمار الأوروبي». وقال إن أي تمويل «سيخضع للعناية الواجبة وسيتعين عليه اتباع إجراءات البنك المعتادة لمثل هذه العمليات وسيحتاج أيضاً إلى الامتثال لإرشادات الشراء الخاصة بمصرف الاستثمار الأوروبي والمعايير البيئية والاجتماعية».

على مقلب آخر، تقول مصادر مطلعة إن الفريق الألماني عرض اقتراحه على رئيس الجمهورية ميشال عون العام الماضي، وعُقدت أول جلسة بين الفريق الألماني وفريق الرئيس في 15 كانون الأول، تلتها جلسة أخرى بعد 3 أسابيع. وبحسب المعلومات، فإن الزيارة الأخيرة (الشهر الجاري) كانت محددة في شهر شباط، ولكن تم تأجيلها بفعل إجراءات الإقفال المرتبطة بجائحة كورونا. لكن اللافت أن الألمان نظّموا الزيارة الأخيرة، من دون التنسيق مجدداً مع القصر الجمهوري، واستثنوا الرئيس من زياراتهم.

عرّاب المشروع الألماني والمسهّل الرئيسي لحركة الشركات الألمانية في لبنان، هو السفير اللبناني في برلين مصطفى أديب. الأخير، بعد ساعات على تكليفه تأليف الحكومة، صيف العام الماضي، زار مرفأ بيروت لاستطلاع وضعه، ورفع بعد مدة تقريراً الى الدولة الألمانية بشأن حالة الميناء. وقد بدأ مذاك الإعداد لمشروع تطوير المرفأ والمناطق المحيطة به. لاحقاً، قام وفد ألماني بجولة استطلاعية في المرفأ ومحيطه. وتم التركيز على المساحات التي تصنف كأملاك عمومية يمكن الاستفادة منها خدمة للمشروع وبغرض «تخفيف الحاويات عن المرفأ ونقلها الى أماكن أخرى كنهر بيروت مثلاً، لتحرير الأراضي التي تشغلها. وهكذا يصبح ممكناً استخدام الفسحة لبناء المدينة السياحية». وما يثير الاستغراب أن الشركات الألمانية تحدثت عن «معايير أوروبية» لمشروعها، فيما وضعت في مخططها ناطحتي سحاب ومجموعة من الشاليهات الخاصة وبرك السباحة التي يصعب العثور على مثيل لها في مساحات عامة في أي دولة أوروبية.

«الهجمة» الألمانية أزعجت رئيس الحكومة المكلّف سعد الحريري. وعلمت «الأخبار» أن الحريري اتصل بالسفير أديب، طالباً منه عدم المضيّ قدماً بالطرح الألماني وفرملته، لأنه (أي الحريري) «ميّال أكثر إلى الفرنسيين»، ولأن ثمة مصلحة سياسية تربط لبنان بباريس.

> تحالف الشركات الألمانية يطلب تملّك مساحات المرفأ المتضررة من الانفجار لإقامة «مدينة نموذجية» عليها

بيع المرفأ بحجة انه مدمّر

وبعيداً عن رغبات الحريري ومصالحه، الطرح الألماني لا يزال فضفاضاً. ففي اجتماع السرايا، سمع الحاضرون رغبة ألمانية بتملّك جزء من أراضي الدولة حيث يفترض أن تنشأ «مدينة نموذجية». وذلك لا يختلف عن بيع أصول الدولة، إذ ما سيحصل في حالة مماثلة هو إسقاط ملك الدولة من ملك عام الى ملك خاص، ثم تسجيله باسم الشركة المتعهدة على مدى 99 عاماً! هذا الأمر، بحسب مصادر حكومية، لا يحتاج الى قانون أو يدخل ضمن إطار الخصخصة، بل يتم بالتنسيق مع وزارة المالية عبر عقد يبرمه الطرفان. أما في الاجتماع مع محافظ بيروت ووزارة الأشغال، فقد بدا الألمان في حالة ضياع وغير مطّلعين على الإطار القانوني الذي يريدون اعتماده. فضلاً عن أن الشركات المُعدّة للمشروع هي شركات استشارية، وهي تسعى إلى استقطاب عروض تنفيذية لمشروعها لكنها لم تضع بعد الآليات المحددة له. يجري كل ذلك، في ظل غياب أي استراتيجية وطنية للمرافئ، وهي مهمة منوطة بوزارة الأشغال اللبنانية، إذ قبل خصخصة المرفأ أو بيعه، يفترض أن يكون ثمة رؤية لبنانية واضحة حول وظيفة وإدارة ميناء بيروت وباقي الموانئ. فتحت حجة الدمار، ثمة من يهرع لوضع لبنان تحت أمر واقع عبر ربط إعادة إعمار المرفأ بخصخصته، وفرض الشروط المجحفة بحق لبنان، بذريعة أن ما سيُباع هو أنقاض لا أكثر، فيما في الواقع، الجزء الأكبر من أعمال الاستيراد والتصدير مستمرة عبر محطة الحاويات التي لم يلحق بها ضرر يُذكر جراء الانفجار.

تقرير

البقاع الشمالي «تحت الحصار»: تهريب 60 ٪ من حصة الهرمل من الوقود

تعرف منطقة البقاع الشمالي في الفوضى مع غياب الجهات الرقابية وتفشّي جماعات التهريب وتجّار الاحتكار وعصابات السلب والسرقة. الجيش اللبناني نفّذ إجراءات صارمة لمنع نقل الوقود والقمح والمواد المدعومة الى المناطق الحدودية. لتخفيف عمليات التهريب. صحيح أنه نجح في تحقيق هدفه جزئياً. لكن المهربين باتوا يستهدفون حصة الهرمل من الوقود. لتهريبها الى سوريا. في غياب الملاحقة الأمنية والرقابية. نتج من ذلك أن أهالي المنطقة باتوا محاصرين من قبل عصابات التهريب التي «تسطو» على حصتهم من الوقود. كما من قبل الدولة التي لا تجيد حلّاً إلا بالأمن

بات العبور من آخر حواجز قوى الأمن الداخلي في أبلح، نحو بعلبك والبقاع الشمالي محفوفاً بالمخاطر. فكلّما ارتكبت الدولة اللبنانية في المركز، ضعف تأثيرها في الأطراف، المهملة أصلاً، كالبقاع الشمالي، فتغيب مظاهر الدولة وتتفزع الأزمة الاقتصادية والأمنية إلى حدّ الخطر الكبير، مع استمرار طريقة العلاج الوحيدة عبر الحلول الأمنية.

في الأشهر الماضية، نشطت عصابات التهريب إلى حدّ كبير. وتلك العصابات، يقابلها في الجانب السوري عصابات مماثلة، تترتزق كلتاها من الأزمة على حساب السوريين واللبنانيين وعلى حساب العملة الصعبة في البلدين. فالعملة الوحيدة الموثوقة لدى المهرّبين هي «الدولار». فضلاً عن انتشار عصابات القتل والتشليح وازدياد حالات الثأر بين العشائر، مع غياب سطوة الفعاليات، وتوسّع دور الشخصيات الجديدة المتفلّتة في العشائر المتصارعة على ما تبقى من الموارد. ويقوم التجّار باحتكار المواد الغذائية والوقود وتتفلّت الأسعار لتبلغ أرقاماً مرتفعة حتى عن تلك المتداولة في العاصمة بيروت.

في المرحلة الأخيرة، كثّف الجيش اللبناني من إجراءاته بهدف السيطرة على التهريب، فضرب قيوداً مشدّدة على حاجز حربتا الذي يتولّاه اللواء التاسع في الجيش، وراحت مديرية المخابرات تطارد رموز العصابات وتحديداً أولئك المتورّطين بجرائم قتل، مستفيدة من الغطاء السياسي للأحزاب الفاعلة في المنطقة. إلّا أن هذه الإجراءات تبقى ضمن الحلول الأمنية، وهي إن كانت تردع العصابات، إلّا أنّها لا تشكّل حلّاً فعلياً لأزمات المنطقة المستفحلة والمرشّحة للتصاعد في المرحلة المقبلة.

في الهرمل تحديداً، وبعد دراسة، تبيّن أن حاجة المنطقة من الوقود لا تتجاوز الـ 100 صهريج بنزين في الأسبوع و750 طنّاً من القمح. وهذه الأرقام لا تتوافق مع الكميّات التي كانت شركات الوقود المختلفة تقوم بنقلها إلى الهرمل، بحيث تجاوز عدد الصهاريج في الشهر الأول من هذا العام 1000 صهريج تقريباً كانت تدخل أسبوعيّاً للهرمل، وحوالى 8000 طن من القمح. أمّا بالنسبة إلى الغاز المنزلي، فتبيّن أن النسبة المطلوبة للهرمل تساوي خُمس الكمية التي كانت الشركات تنقلها إلى المنطقة. وعلى الرغم من تمكّن الجيش من ضبط دخول المواد بشكل كبير، إلّا أن ذلك لم يحُل دون استمرار التهريب، على حساب أهل المنطقة وحاجاتهم، فاجهزة الرقابة التقليدية غائبة كلّياً عن ضبط أسعار السوق أو مراقبة عمليّات تهريب واحتكار حصّة الهرمل هذه المرّة. وعلى ما يؤكّد أكثر من مصدر أمني، فإن ما يزيد عن 60% من حصّة الهرمل من الوقود يتمّ تهريبها نحو الداخل السوري، فيما يتمّ تهريب الأجبان والألبان والمواد الغذائية من سوريا نحو الداخل اللبناني، ما يرفع أسعار الوقود بشكل جنوني.

ووصل سعر صفيحة البنزين في الهرمل في الأيام الماضية، إلى 65 ألف ليرة، و42 ألف ليرة لصفيحة المازوت، لتتعداها إلى 70 ألف ليرة للبنزين و50 ألف ليرة للمازوت في بلدة القصر، قبل أن تبدأ الأسعار بالتضاعف عن سعرها الرسمي في القرى اللبنانية الواقعة خلف الحدود السورية.

وفي ظلّ هذا التفلّت، يغيب دور شرطة البلديات ووزارة الاقتصاد والأجهزة المحليّة المعنيّة. فتجد محطات الوقود في هذا التفلّت فرصة لاستمرار تهرّبها من بيع المواد بالسعر الرسمي للأهالي، وتلجأ بدل ذلك مع غياب الصهاريج، إلى خطط أخبث في التهريب. فما تكاد الصهاريج تفرغ حمولتها في المحطات، حتى تفقد مخزونها! ويعمد الجزء الأكبر منها إلى فتح أبوابه بضع ساعات ثم يتذرّع بنفاد المخزون ولا تزال طوابير السيارات متراصفة للحصول على كميات لا تتعدّى الـ 20 ليتراً. وعندما يحلّ الليل، تقوم المحطّات باستكمال التهريب «بالمفرق»، بغالونات وسيارات «الرابيد» وشاحنات صغيرة مزوّدة بخزّانات مخفيّة، كالسيارة التي أوقفتها استخبارات الجيش قبل أيام في الهرمل وفي داخلها خزّان من الوقود يحتوي على 2200 ليتر. ولا تقف الأمور عند هذا الحدّ، إذ يقوم «وكلاء» الوقود في المناطق الحدودية، بسحب كميّات من الوقود أيضاً ليتم تهريبها عبر الدراجات النارية.

وتخضع أيضاً المواد الغذائية المدعومة، لحرب احتكار من قبل تجّار الأزمات في المنطقة، الذين يتحكّمون بالأسواق ويتداولون بأسعار خيالية للدولار يبدأ من 15000 ليرة لبنانية كحدّ أدنى، في سياسة تجويع واضحة لأهالي المنطقة. وعلى الرغم أيضاً من محاولات الجيش ضبط الحركة عبر حاجز حربتا ودوريات المخابرات، إلّا أن مراقبة مفتّشي وزارة الاقتصاد تكاد تكون معدومة، ولا تستهدف إلّا المحلات الصغيرة «التي لا سند لها»، أما تلك المغطاة بدعم سياسي أو عشائري فتبقى بعيدةً عن أيّ ملاحقة، فيما لا تهتمّ مخافر قوى الأمن الداخلي إلّا باعمال البناء غير المشروع، وتسجّل غالبية حالات السرقة باسم مجهول مع أن مرتكبيها معروفون بالأسماء والصور.

> وصل سعر صفيحة البنزين في الهرمل في الأيام الماضية إلى 65 الف ليرة

وتؤمّن الفوضى القائمة، حالةً مناسبة لأصحاب المولّدات، الذين رفعوا تسعيرة شهر آذار بزيادة حوالى 30% على التسعيرة الرسمية، وفي نفس الوقت، لا يرفدون القرى بالكهرباء لأكثر من ست ساعات.

وفيما انخفضت حركة سرقة السيارات بسبب توقيف عدد من السارقين والتجّار، حصل بعض الإنجازات الأمنية بتوقيف قاتل الشاب بن آل ياسين في بلدة القصر، وتوقيف ستة مشاركين في جريمة قتل الشاب من آل الطحش في بلدة الكواخ في قضاء الهرمل، وتوقيف قاتل شابين من عكار في جرود الهرمل، وتعطيل معامل للكبتاغون في وادي دبر الأحمر والجمالية في بعلبك، وتوقيف عصابات ومطلوبين في بريتال ممن شرعوا جهاراً بتنفيذ عمليات النشل والخطف والسرقة بقوة السلاح.

إلّا أن حصر نشاط الدولة اللبنانية بالأعمال الأمنية التي تتولاها مخابرات الجيش أولاً، ثم فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي ثانياً، يُبقي البقاع الشمالي على صفيح ساخن بانتظار خطوات عملية من أجهزة الدولة المدنية والأجهزة الرقابية، بينما يسجّل اهتمام لافت بالمنطقة من قبل الملحقيات الأمنية في غالبية السفارات الغربية، التي تضع عينها على الحدود وتتفرّج على المنطقة بتركيز كامل وتخطط تحت عناوين «تنموية»، باعتبارها الحاضنة الشعبية لحزب الله.

(الأخبار)

عصابات التهريب تستنزف العملة الصعبة في لبنان وسوريا معاً (مروان طحطح)

مستشار عون: التحالف الألماني يريد «سوليدير» جديدة

الوفد الذي ضمّ تحالف الشركات الألمانية، جال، قبل نحو أسبوع، برفقة السفير الألماني في بيروت على المسؤولين الرسميين. إلا أنه استثنى من جدول زياراته القصر الجمهوري، رغم أن الفريق المكلف من قبل رئيس الجمهورية ميشال عون بهذا الملف كان أول من تواصل ونسّق مع الألمان. ويقول مستشار الرئيس لشؤون النقل والمرافئ رومل صابر: «تفاجأنا بزيارتهم لبنان من دون إعلامنا للمشاركة بأيّ من الاجتماعات التي حصلت، علماً أنهم قد بدأوا بمراسلاتنا كفريق الرئيس التقني الاستشاري منذ شهر كانون الأوّل 2020. وقد عقدنا أكثر من اجتماع عن بُعد، مع إبلاغهم أننا مستعدّون للقائهم في بيروت، بَعد أن أبدوا رغبتهم في زيارة لبنان لاستكمال المحادثات، في بداية الربيع».

صابر وفريقه كانوا قد أرسلوا أسئلة إلى معدّي المشروع لتوضيح إمكان فصل مرحلة إعادة بناء المرفأ عن مرحلة إنشاء المدينة النموذجية، لكن «الواضح أنهم مهتمّون بمشروع يشبه سوليدير أكثر من اهتمامهم بالمرفأ بحدّ ذاته، ما يضع علامة استفهام حول نيّتهم ونيّة وكيلهم اللبناني المجهول الهويّة في العلن حتى الساعة». فالوفد الألماني «ليس كارتياس لكنه مجموعة شركات خاصة تسعى لاستثمار تجاري بحت. الأهم بالنسبة لنا هو عدم المسّ بمقدرات الدولة المتبقية من عقارات وغيرها».

يؤكد صابر أن وزير الأشغال ميشال نجار كان «في صورة ما نعمل عليه، تواصلنا واجتمعنا أكثر من مرة حول هذا الملف، ولكنه لم يبلّغنا عن موعد اجتماعه بالوفد الألماني ولا بنتائج هذا الاجتماع».

من جهة أخرى، يشير صابر إلى أن الفرنسيين وجهوا رسالة أولية إلى رئيس الجمهورية عبر شركة CMA CGM أبدوا فيها رغبتهم بإعادة إعمار المرفأ وتشغيل محطة الحاويات: «اجتمعنا بهم مرة على أن تُستكمل المحادثات. كما أبدت كل من هولندا وروسيا رغبتهما بالمشاركة في إعادة إعمار المرفأ وتطويره، ولن تفاجئني أيضاً رغبة الصين والولايات المتحدة الأميركية بالمثل، لكن لم نسمع من أيٍّ من هذه الدول أو نرَ أيَّ عرض تقنيّ حتى الساعة».

في غضون ذلك يعمل التيار الوطني الحر، وفقاً لصابر، على طرح ثلاثة مشاريع قوانين ومراسيم تتعلق بثلاثة محاور:

1- إنشاء مؤسسة عامة لتملّك العقارات كافة التي تقع ضمن حرم المرفأ، لحماية أصول الدولة وعدم السماح لأي جهة ببيعها أو رهنها أو استثمارها أو التحالل على القانون كتأجيرها لمدة 100 عام، وهو ما يوازي بيعها.

2- إنشاء هيئة وطنية لتنظيم عمل المرافئ كافة.

3- إنشاء شركة مساهمة تمتلكها الدولة اللبنانية بالكامل أولية إلى رئيس الجمهورية عبر شركة CMA CGM أبدوا تُعنى بإدارة وتشغيل المرفأ، على أن يُتاح بعض أسهمها للقطاع الخاص المختص في المستقبل لناحية الاستفادة من خبرات عالمية لتطوير وتحسين مرفأ بيروت، من دون المسّ بأيّ من أصول وممتلكات الدولة.

قضية

منذ شباط 2020، لم تعمل وزارة التربية على إيجاد حلول حقيقية، ولم تضع سيناريو قابلاً للتنفيذ في الحالات الطارئة. كل الطروحات معالجات موضعية لمشاكل بنيوية، لم ترقَ إلى مستوى ينقذ القطاع التربوي من التدهور

خطة إنهاء العام الدراسي: وزارة التربية لا تقرأ!

نعمه نعمه *

ما تقترحه وزارة التربية في خطتها لاستكمال العام الدراسي وإجراء الامتحانات الرسمية هو، عملياً، تمديد العام الدراسي للمدارس الرسمية وترك الخيار للمدارس الخاصة للعمل بقرار التمديد، أو إنهاء العام الدراسي فور إنجاز البرنامج، على أن تنظم الامتحانات الرسمية للثانوية العامة في 26 تموز بمنهاج مخفّف أيضاً وأيضاً، وبمواد محدّدة بحسب الاختصاص.
ما قاله وزير التربية طارق المجذوب، في مؤتمره الصحافي أمس، اعتراف بأن المدارس الرسمية لم تنجز البرنامج، وفشلت في تقديم تعليم عن بعد بمستوى بعض مدارس القطاع الخاص التي ترفض تمديد العام الدراسي. الفشل هنا لا يعني حالة فردية أو أنزلاقاً في مكان معين، بل فشل يطال أكثر من مليون تلميذ.
لم تعمل الوزارة منذ شباط 2020، تاريخ دخول جائحة «كورونا» لبنان، على إيجاد حلول حقيقية وتلهّت بصراعات الأزقة داخلها، ولم تضع سيناريو واحداً قابلاً للتنفيذ، ولم تتبع استراتيجية فعّالة لمعالجة الحالات الطارئة، ولم تقرأ الأرقام والإحصاءات والمؤشرات الصحية والسياسية.
من غير المنطقي أن لا تدري الوزارة بما يدور في مدارسها، وما هو عدد المنقطعين عن التعليم، بل هي لا تريد أن تفحص عن النتائج ولا تقرأها كما يجب لاتخاذ الإجراء المناسب. فالمعطيات تجمع بشكل دوري من المدارس الرسمية من خلال تقارير المديرين والمنسّقين ومديرية الإرشاد والتوجيه والمركز التربوي للبحوث والإنماء وتصبّ في المديرية العامة للتربية، ولكنها لا تُسهم بأيّ شكل من الأشكال بوضع خطة أو تصويب مسارات التعليم عن بعد.
ومعلوم أن التعليم عن بعد فشل فشلاً ذريعاً، وإصرار الوزارة اليوم على إجراء الامتحانات تأكيد لذلك، بينما تستطيع الدول الأخرى بكل جرأة، إلغاء امتحاناتها الرسمية لأنها تعتمد طرق تقييم مختلفة ومطواعة وتراكمية، بينما نحن عالقون في معيار واحد هو الامتحان الرسمي.
من هنا نفهم مقاربة الامتحانات الرسمية المنوي إجراؤها! خفض عدد مواد الامتحان وحصرها بالمواد الأساسية بحسب الاختصاص، يعني حتماً تأكيد على المنحى التلقيني، أي أننا سنرى مواد مخفّفة ومواد اختصاص غير متداخلة، وبالتالي فإن من يحفظ ويعيد سرد ما تعلمه خلال أسابيع التمديد سينجح حتماً في الاستحقاق، لكنه في الواقع لن يتعلم إلا القليل.
هذا المعطى ليس غافلاً عن الجامعات في الخارج، والمرجّح أنها لن تسهّل قبول تلامذة قادمين من لبنان من حملة الشهادة الرسمية.
الثغرة الثانية تتمثّل في الفروقات بين التعليم عن بعد والحضوري المتوقع في المدارس الرسمية، الأمر المحسوم بالنسبة إلى بعض المدارس الخاصة أنها ستنهي البرنامج عن بعد في حزيران، بينما سيعود التلامذة في القطاع الرسمي إلى التعليم الحضوري لمدة 7 أسابيع من المقرّر أن يدرسوا خلالها المنهاج المخفف الذي حدّدته الوزارة، وستجري الامتحانات الرسمية استناداً إلى ما أنجزته المدارس الرسمية خلال هذه الفترة؛ ولكن هل من العدالة عدم ملاحظة الفروق في عملية الاكتساب بين التعليم الحضوري والتعليم عن بعد؟ هل ستلحظ الامتحانات هذه الفروق؟ هل سنتوقع تفوق القطاع الرسمي على الخاص لأن الطلاب استعدوا أكثر لإجراء الامتحانات؟ هل ستقوم لجان إعداد الامتحانات بصياغة أسئلة تلحظ التعلّم الهجين والمختلف نوعاً بين الخاص والرسمي؟ هل تملك الوزارة الخبرات والمعطيات والموارد لصياغة أسئلة تناسب النوعين من التعليم؟
وبالنسبة إلى المدارس الخاصة التي يفوق عددها 1600، فإن عدداً قليلاً منها يمتلك القدرات والوسائل لما يسمى التعليم عن بعد، وهذا العدد لا يتجاوز 100 مدرسة تضم 200 ألف تلميذ بالحد الأقصى، من أصل 1,1 مليون تلميذ في المدارس الرسمية والخاصة. أما تلامذة باقي المدارس الخاصة فهم أقل حظاً وبدرسون في مدارس شبه مجانية، ومدارس خاصة - دكاكين.
وأتى بيان اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة الأخير ليؤكّد حظوة مدارس النخبة التي استطاعت توفير التعليم عن بعد إلى حد كبير، ويطالب بإجراء امتحانات لهم وحدهم. وفي مطالبة اتحاد المؤسسات شيء من الحقّ، إذ ليس مقبولاً أن يعاقب جزء من التلامذة لسبب خارج عن القانون وخارج عن خطة الوزارة الطارئة الأساسية ويسبب فشل في تنفيذها من الوزارة نفسها؟
المحظوظون من تلامذة المدارس الخاصة هم من تابعوا منهاجاً أجنبياً معترفاً به في الخارج، وعدد هؤلاء لا يتعدى 50 ألفاً.
كل الحلول المطروحة هي معالجات موضعية لمشاكل بنيوية، إذ تستطيع الوزارة تعديل وتخفيف المناهج بقرار من الوزير، كما تستطيع إجراء امتحانات رسمية فقط بالمواد الأساسية بحسب الاختصاص، لكنها لا تقوى حتى اليوم على تأمين تعليم مركزي غير متزامن (منصة إلكترونية) أو أن تفرض على البلديات التعاون لتأمين الكهرباء والإنترنت للتلامذة، أو فرض بث حلقات تلفزيونية على المحطة، كما أنها لم تضع نظام تقييم استثنائي ولم تفعّل عمل المركز التربوي والتلفزيون التربوي أو تستثمر الـ 204 ملايين دولار المخصصة لتطوير التعليم.
المعلمون قاموا بأكثر مما هو مطلوب منهم، ولم تقم الوزارة بجهد بسيط لوضع مسارات وخطط لدعم أدائهم وتحسين نوعية التعليم، باعتبار أن خبراتهم ليست في التعليم عن بعد بل في التعليم الحضوري. أما التعليم عن بعد أو غير المتزامن أو الإلكتروني فهو أمر آخر تماماً. ومهما بذل الأساتذة جهوداً، فمعدلات الاكتساب من التعليم عن بعد بالشكل المعتمد حالياً لا تتعدى 50% بأفضل الحالات، مما هو مخطط له.

*باحث في التربية والفنون

(مروان طحطح)

الامتحانات الرسمية في 26 تموز

حدّد وزير التربية طارق المجذوب، في مؤتمر صحافي أمس، موعد العودة التدريجية إلى التعليم المدمج ابتداءً من 21 نيسان الجاري مع صفوف الشهادة الثانوية، وروزنامة الامتحانات الرسمية التي تبدأ في 26 تموز لشهادة الثانوية العامة، و12 تموز للامتحانات المدرسية للبريفيه بإشراف وزارة التربية مراقبة وتصحيحاً، من دون أن يحدد موعد انتهاء العام الدراسي للمدارس الرسمية.
وفيما استجاب الوزير لطلب اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة بإعطاء المدارس الخاصة حرية اختيار التوقيت الذي يناسبها والطريقة التي تختارها لإنهاء العام الدراسي، قال: «إن هدفنا الأساس هو عدم الذهاب إلى المجهول وحماية هذا العام بكل الإمكانات الموجودة، وسنعمل على حماية التلامذة من خلال تدابير وقائية مشددة». وأعلن المجذوب أنه «في 5 أيار سيعود طلاب الشهادات المتوسطة والروضات، وفي 10 أيار باقي الصفوف»، وقد «وقعنا قرارات التقليص النهائي للمناهج بعد تعديل بسيط اقترحه المركز التربوي»، وسيتم تحديد المواد المطلوبة لكل فرع من الفروع العامة والمواد الاختيارية، وهذا التدبير لن يقلل من شأن الامتحانات.

على الحافة

أيّ مرفأ لأيّ بلد؟

حبيب معلوف

إعادة إعمار المرفأ توازي في أهميتها إعادة الإعمار في لبنان بعد الحرب الأهلية، إذ أن إعادة إنشاء مرفأ على شاطئ العاصمة تعني إعادة ترتيب الشاطئ بمجمله، حسب منطق التطور الطبيعي للأزمة، ومتطلبات إعادة إعمار المدن المدمّرة بعد حروب أو انفجارات أو زلازل.
لا يمكن إدارة مرفق حيوي، كمرفأ بيروت، بمعزل عن تصور عام جديد للوجهة الاقتصادية التي يحتاج إليها البلد بعد الانفجار الأضخم في تاريخه، والانهيار الاقتصادي والمالي الأكبر، خصوصاً أننا في مرحلة انتقالية، تزامن فيها انفجار المرفأ مع انفجار النظامين السياسي والمالي وإفلاسهما، وكأننا في مرحلة تفترض إعادة التفكير في الكيان ودور هذا البلد الصغير على ضفة المتوسط.
من الواضح أن انفجار الرابع من آب، والأوضاع السياسية والاقتصادية والإدارية المتشلّعة في لبنان، فتحت أعين (وشهية) دول وشركات كثيرة ولا سيما الأوروبية، وهذا أمر متوقع. فطبيعياً وتاريخياً، يُعتبر الشاطئ اللبناني جزءاً من البحر المتوسط، أحد أكبر البحار الأوروبية شبه المغلقة، والمحاط بـ 21 دولة تتشارك في خط ساحلي طوله 4600 كلم، ويعيش عليه نحو 525 مليون شخص، 70% منهم في المناطق الحضرية، مع توقعات بارتفاع العدد بنحو 130 مليوناً إضافية بحلول سنة 2050 (برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الزرقاء 2020). لذلك يفترض تقييم أي مبادرة جديدة من دول المتوسط أو شركاتها، سواء أتت من الألمان أو الفرنسيين أو الأتراك، من ضمن المبادرات الكبرى على المتوسط، كمبادرة «الاتحاد من أجل المتوسط» منذ أكثر من 15 سنة. ومن ثم تقييم الشراكة الأورومتوسطية واتفاقياتها والوعود والإجراءات...
كما يُفترض أن نقوم بمراجعة عميقة لخياراتنا السابقة إن في التعاون أو الاستثمار أو الدور. فما هي وظيفتنا ككيان (مستقل)، وبماذا يفكر الشركاء التاريخيون والطبيعيون في هذا الحوض، وعلى الضفة الأخرى؟ والأهم: ألا يفترض إعادة طرح الدور الاقتصادي في ضوء كل الخيارات التاريخية والمستجدّة؟ وأية قواعد ومبادئ رئيسية يفترض الحفاظ عليها في أي خيار مهما كانت الظروف وأياً يكن التردي الاقتصادي والمالي والمعيشي؟
فبعد الانهيار الخطير، هل لا نزال نصرّ على مقولة «بلد الخدمات» التي يفترض أن يقدمها مرفأ مثل مرفأ بيروت؟ بلد التجارة والتخزين والأمراءات الضخمة أم بلد الإنتاج والتصدير؟ بلد خدمات واستيراد كل شيء (90% من المنتجات) واستنزاف العملات الصعبة، أم بلد أكثر إنتاجاً وأكثر توازناً؟ بلد السياحة البيئية التي تعتمد على حماية الطبيعة (بكل مقوّماتها من هواء وماء وثروات طبيعية) وسلامتها، أم بلد الاستثمار في أي شيء واستباحة أي شيء من أجل التجارة والخدمات على أنواعها؟ بلد يعتمد على طاقاته المتجدّدة والنظيفة والمستدامة، أم بلد نفطي يحضّر للتنقيب عن موارد النفط والغاز غير المتجدّدة وغير المستدامة والتي يمكن أن تهدد كل قواعد الاقتصاد المتوازن وطبيعته وبحره والشاطئ؟
من العبث بحث إنشاء مرفأ لعاصمة صغيرة ومتواضعة كبيروت وفق قواعد شركات إنشائية أو تجارية كبرى لها مصالح تتجاوز الدور المتواضع المفترض المحافظة عليه. ومن العبث، أيضاً، ربط إنشاء أي منشأة في هذا البلد الصغير بقواعد التجارة العالمية أو المتوسطية، وليس وفق قواعد الأنظمة الإيكولوجية المحلية وما بعد المحلية. لا نريد أن نعيد أخطاء الماضي، في لبنان والمتوسط والعالم... أي أن نؤسس أنظمتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق قواعد السوق وليس وفق قواعد الأنظمة الإيكولوجية.
فهذه الأخيرة يفترض أن تخضع بقية الأنظمة لقواعدها وليس العكس. من هنا لا يمكن النظر إلى مرفأ العاصمة إلا من خلال نظرة شاملة إلى البلد وطبيعته وتراثه، وإلى كل الشاطئ الذي يُعتبر وحدة إيكولوجية لا تتجزّأ.
لنعتبر الخراب وإفلاس النظام وأركانه فرصة لإعادة التفكير بالمستقبل على قواعد جديدة ووظائف جديدة، أهم هذه القواعد التواضع أمام الطموحات والإغراءات المتجاوزة للطبيعة وإمكاناتها، كما لإمكانات البلد الصغير. وأي تفكير في إعادة البناء يفترض أن ينطلق من مبادئ جديدة لا يمكن تجاوزها، أولها أن على أي مشروع - كبير أم متوسط وعلى الشاطئ أم في الداخل - احترام النُظم الإيكولوجية التاريخية (والتراث الحضري الطبيعي) وعدم التأثير في مسارها وآليات اشتغالها، إن عبر الردم أو بناء منشآت كبيرة تؤثر على البنية التحتية وتمنع رؤية البحر. والقاعدة الثانية هي حفظ حقوق الإنسان (والأجيال القادمة) في الوصول إلى الشاطئ، الذي يفترض أن يبقى مكاناً عاماً، ومنع أي قطع لتواصله، وإعادة ترتيب الشاطئ ومكافحة كل المخالفات وتغريم المعتدين.
وعلى نظام الاستيراد والتصدير أن يخضع للقواعد الإيكولوجية نفسها، بمعنى عدم استيراد السلع التي تؤثر سلباً على الطبيعة، وفي طليعتها الكيميائيات والبذور والشتول المعدّلة جينياً والإلكترونيات التي يفترض ربطها بنظام للاسترداد لتعود من حيث أتت عندما تتحول إلى نفايات، ولا سيّما تلك الخطرة منها. أهمية التطرق إلى نوع العلاقات لا تأتي من فوقية أو عنصرية، بل بناءً على التجارب السابقة الحديثة والتاريخية منها... وهي التي يفترض إعادة تقييمها قبل المباشرة في التخطيط لمشاريع كبرى والبدء بتنفيذها.

تقرير

اللبنة للأغنياء فقط!

مافيا الحليب تسرق المزارع والمستهلك

راجانا حميّة

«طارت» أسعار الحليب إلى درجة لم تعد في متناول جميع المستهلكين، إذ وصل سعر الكيلو الواحد الى نحو 9 آلاف ليرة، وفي بعض المحال التجارية إلى 14 ألفاً. «شنطة» الحليب التي كان تباع باقل من ثمانية آلاف ليرة تسعّر بـ 36 ألف ليرة، وهي مرشحة للارتفاع، طالما أن الدولار الأميركي لا يثبت على حال. أدى ذلك إلى عدم قدرة كثيرين على شراء تلك السلعة، واستحال «الرك» في الآونة الأخيرة على الحليب الطازج من صغار المزارعين كونه أوفر. لكن، ما الذي أوصل أسعار الحليب إلى هذا المستوى؟
قبل الأزمة الاقتصادية، كان السعر التوجيهي الذي حدّدته وزارة الزراعة لكيلو الحليب يدور حول 900 ليرة لدى المزارعين. مع تدهور حال الليرة، لم يعد السعر «يوفّي»، بحسب أمين سر نقابة مربي الأبقار عابد المجذوب. لذلك، أصدر وزير الزراعة عباس مرتضى، في آذار الماضي، القرار الرقم 156 الذي حدّد السعر التوجيهي لكيلو الحليب بـ 1350 ليرة. سارت الأمور على تلك الشاكلة، إلى أن علت صرخة المزارعين مجدداً فصدر قرار جديد في الثامن من الجاري حمل الرقم 79 أعاد تسعير كيلو الحليب بـ 3750 ليرة، أي بزيادة 269%. لكن، «رغم أن هذا السعر لا يظلمنا، إلا أنه لا ينصفنا»، يتابع المجذوب، مستشهداً بأن «سعر كيلو الحليب في أوروبا يبلغ 40 سنتاً، علماً بأن كل شيء هناك مدعوم من الدولة، أما هنا فبالكاد تعادل الـ 3750 ليرة عشرين سنتاً، وعلفنا لم يعد مدعوماً». ولذلك، بدأ بعض المزارعين بترك المهنة، فيما آخرون «صاروا يذبحون البقرة التي تنتج 20 كيلو حليب فقط يومياً».
هذا «كلّو كوم وأصحاب المعامل كوم تاني»، يقول المجذوب، إذ إن هؤلاء يتصرفون مع المزارعين «مثل المافيات. يتفقون في ما بينهم على سعر واحد لشراء الحليب، فلا يمكن التفاوض مع أحدهم على سعر أعلى. ولا يمكن فرض سقف للتعامل معهم، فهم الأقوى هنا، علماً بأنه إذا انتهينا نحن فسينتهون هم معنا، وخصوصاً في ظل عدم قدرتهم اليوم على شراء الحليب البودرة كما في السابق». ويضيف «فليعطونا على الأقل سعر كيلو حليب البودرة».

(مروان طحطح)

أما أصحاب المعامل، فلهم وجهة نظر أخرى لارتفاع السعر مبنية على جملة أسباب، تبدأ بكلفة تبريد الحليب ونقله ومواد التغليف وغيرها من المواد التي تدخل كلها ضمن سلة المستورد وتخضع لتقلبات الدولار. يبدأ مازن خوري (معامل ديري خوري) بالتبريد «الذي يكلف 100 ليرة للكيلو في أرضه و150 ليرة كلفة النقل إلى المعمل، وبذلك يصل إلينا بسعر 4 آلاف ليرة». ويضاف إلى ذلك أسعار مواد التغليف من بلاستيك وغيره التي تتأثر بسعر صرف الدولار وبالأسعار العالمية، «وتصل إلى نحو 7 آلاف ليرة». لكل هذه الأسباب، يعتبر خوري أن الأسعار في السوق «لم ترتفع بمستوى ارتفاع الدولار. فكيلو اللبنة كان يباع في السابق بتسعة آلاف ليرة، أي ستة دولارات، أما اليوم فيباع بـ 24 ألف ليرة أو ما يساوي دولارين، أي أننا نسعر على دولار 4 آلاف ليرة».
ويشير إلى أن سعر الحليب من المزارعين «ارتفع أربع مرات ونصف مرة، من 900 ليرة إلى 3750 ليرة، أما أسعار المنتجات، فقد ارتفعت مرتين ونصف مرة»!
هكذا، يبرر أصحاب المعامل ارتفاع أسعار الحليب وغيره من المنتجات. ولكن، ماذا عن استفادة هؤلاء من الدعم الحكومي مثل الكهرباء والمازوت وبقاء الرواتب على حالها؟ يعترف خوري بأن تلك الأمور «ساعدتنا، إلا أنها لا تساوي الكثير أمام الأسعار الأخرى التي يتحكم فيها الدولار».
مع ذلك، لا شيء يبرر للمستهلكين ارتفاع أسعار الحليب أربع مرات، فهل هذه الأسعار هي ما يفرضها الدولار؟ أم خوف المصانع على أرباحها؟

> أصحاب المعامل يتذرّعون بالدولار ويستفيدون من استمرار الدعم

مجلس طلاب العلوم - 5 يبرّر «القرصنة»

فاتن الحاج

بعد الضجة التي أثارتها «قرصنة» محاضرات الأساتذة في كلية العلوم - الفرع الخامس في الجامعة اللبنانية، أقرّ مجلس طلاب الفرع الخامس في المنطبة، بأنه أطلق منصة خاصة بالمجلس لتحميل الفيديوهات الدراسية الخاصة بكل أستاذ وبخدمة إدارة الجامعة لها الحق أن تدّعي إذا كان هناك اختراق للأمن السيبراني للمواقع الإلكترونية التي تديرها، سائلة ما إذا كان لدى منظمي المنصة السبيل لإنشائها، أم أنهم اخترقوا التقنيات وتعدّوا على أمن الجامعة السيبراني. أما حق الملكية الفكرية للمواد المنشورة فتعود، بحسب المصادر، حصراً للأستاذ.
انتزعت أقل كلفة، بعدما فرضت الظروف الصحية والاقتصادية تقنية التعليم عن بعد، علماً بأن هذه «الفيديوهات» مسجلة ومتوافرة على منصة «تيمز» المعتمدة من الجامعة. ومحصورة بالمشتركين في المنصّة. وأشار إلى أن «الفيديوهات» متاحة فقط للطلاب المسجّلين الذين تمّت الموافقة على اشتراكهم في المنصّة.
الإذن والعلم بإنشائها. ونفى أن تكون مشاهدة الحصص على المنصّة تبغي ربحاً مادياً، إذ لا توجد أصلاً أيّة إمكانيّة لأيّ ربح نظراً لكون نسبة المشاهدة على «يوتيوب» محدّدة ومحصورة بالمشتركين في المنصّة. وأشار إلى أن «الفيديوهات» متاحة فقط للطلاب المسجّلين الذين تمّت الموافقة على اشتراكهم في المنصّة.
وأوضح أن المجلس توصل إلى اتّفاق مع المدير ينصّ على التواصل مع الأساتذة الرافضين لهذه المنصّة لإزالة «فيديوهاتهم».
لكن ألا يعدّ نشر «الفيديوهات» اختراقاً لخصوصية الأساتذة من دون علمهم؟ رئيس مجلس فرع الطلاب مهدي طفيلي قال في اتصال مع «الأخبار» إن المدير هو «المسؤول الأول عن الأساتذة والطلاب، وقد اعتبرنا أن مجرد أخذ إذنه يعدّ خطوة كافية». وعن إمكان أي أستاذ في الجامعة الولوج إلى المنصة، أكد أنّه تمت معالجة هذه المسألة التي كانت ممكنة في النسخة التجريبية، «أما في النسخة النهائية، فالفيديوهات» لن تكون متاحة سوى للطلاب المسجلين. مصادر قانونية في الجامعة أكدت أن

يبدو سبورتينغ والحكمة هما الأقرب إلى الصعود إلى الدرجة الاولى (طلال سلمان)

الكرة اللبنانية

سبورتينغ والحكمة والأهلي النبطية في يوم التأهّل إلى الأولى

تُختتم اليوم المرحلة السداسية من بطولة الدرجة الثانية للأندية الستة الأوائل، حيث يقف سبورتينغ على عتبة لحظة تاريخية بتأهله للمرة الأولى إلى دوري الأضواء. أيضاً ستكون لحظة استثنائية للحكمة الأقرب لمرافقة سبورتينغ إلى الدرجة الأولى، في حين يحتاج الأهلي النبطية إلى معجزة للصعود إلى الأولى

عبد القادر سعد

تقام اليوم ثلاث مباريات ضمن سداسية الصعود إلى الدرجة الأولى. مباراتان منها ستحدد من سيتأهل إلى دوري الأضواء. بطاقتا الصعود محصورتان بين ثلاثة أندية: سبورتينغ صاحب المركز الأول برصيد 32 نقطة، الحكمة صاحب الوصافة برصيد 29 نقطة والأهلي النبطية الثالث برصيد 29 نقطة وبفارق المواجهات عن الحكمة (فاز الحكمة في الدوري المنتظم 3-2، وفي السداسية 2-0). يلتقي، اليوم عند الساعة الرابعة، سبورتينغ مع الأهلي النبطية على ملعب صيدا، والحكمة مع النهضة برياس على ملعب بحمدون، والأهلي صيدا مع الإصلاح البرج الشمالي على ملعب كفرجوز. المباراة الأخيرة هامشية بعد فقدان حظوظ التأهل بالنسبة إلى الأهلي صيدا والإصلاح.

لا يختلف نظام البطولة في الدرجة الثانية عنه في الأولى. تحدد المواجهات مراكز أيّ فريقين يتساويان بعدد النقاط. وفي حال التعادل يتم النظر إلى فارق الأهداف العام في البطولة كلها. في المرحلة الأخيرة يبدو سبورتينغ قد أصبح في الدرجة الأولى بشكل كبير حسابياً. أمرٌ وحيد قد يطيح بالحلم: الخسارة من الأهلي النبطية بفارق خمسة أهداف. ففوز الأهلي سيجعله يتساوى بالنقاط مع سبورتينغ وبالتالي تحدد نتيجة المواجهات مركزَي الفريقين. وبما أن سبورتينغ فاز في المباراة الأولى 4-0، فإن الأهلي يحتاج إلى نتيجة أكبر كي يخطف منه بطاقة التأهل.

بالنسبة إلى الحكمة يبدو «الأخضر» أقرب إلى التأهل. فهو يحتل المركز الثاني ويتفوّق على الأهلي بالمواجهات، وبالتالي فإن فوزه على النهضة الفاقد للحافز سيجعله يضمن بطاقة الصعود، وتنحصر الأمور بتحديد مركزه النهائي كبطل للدرجة الثانية أو وصيف للبطل استناداً إلى نتيجة سبورتينغ والأهلي النبطية. وفي ما يتعلق بالمنافسة بين سبورتينغ والحكمة فالأفضلية لسبورتينغ حتى لو خسر سبورتينغ وفاز الحكمة فهما سيتعادلان بالنقاط (32 نقطة لكل منهما)، كما يتعادلان بالمواجهات (تعادل في الدوري المنتظم وفي السداسية)، لكنّ فارق الهدف لمصلحة سبورتينغ (+24 لسبورتينغ، +13 للحكمة) وبالتالي يصعد سبورتينغ إلا إذا خسر سبورتينغ بنتيجة كبيرة أمام الأهلي وفاز الحكمة بنتيجة كبيرة على النهضة.

لا شك في أنه سيكون يوماً استثنائياً للفرق الثلاثة بغضّ النظر عن هوية المتأهّلين إلى الدرجة الأولى.

بالنسبة إلى سبورتينغ ستكون المرة الأولى التي يصعد فيها الفريق إلى دوري الأضواء. إنجازٌ صنعه القيمون على النادي في وقت قياسي برئاسة زياد شحادة وجهود مدير الفريق علي برّي، الذي رافق سبورتينغ منذ بدايته. اشترى شحادة رخصة نادي الخيول قبل ثلاث سنوات حين كان الفريق في الدرجة الثالثة. أخفق في أول موسم له بالصعود إلى الدرجة الثانية. تعاقد مع المدرب سامي الشوم الذي نجح في ظرف سنتين في أن يصعد بالفريق إلى الدرجة الأولى بموازنة تفوق المئة وخمسين مليون ليرة. هذا الموسم، اليوم ستُحسم الأمور ويحفر نادي سبورتينغ اسمه في سجلات الدرجة الأولى.

بالنسبة إلى الأهلي النبطية، أيضاً بُعد موسم 2020-2021 استثنائياً. فالفريق الجنوبي قدّم أفضل مواسمه منذ سنوات طويلة وكان قريباً من الصعود. تعثّرات مفاجئة أضاعت الحلم وخصوصاً التعادل السلبي مع النهضة برالياس.

يحتاج «الجنوبي» إلى أربعة سيناريوهات كي يتأهل إلى الدرجة الأولى: السيناريو الأول خسارة الحكمة أمام النهضة بأي نتيجة وفوز الأهلي على سبورتينغ بأي نتيجة. حينها سيصبح رصيده 32 نقطة ويتجمّد رصيد الحكمة عند 29 نقطة. السيناريو الثاني يتضمن تعادل الحكمة وفوز الأهلي النبطية، وهنا يصبح رصيد الحكمة 30 نقطة ورصيد الأهلي 32. السيناريو الثالث قائم على خسارة الحكمة وتعادل الأهلي النبطية فيتقدم الفريق الجنوبي بنقطة. أما السيناريو الرابع فهو بفوز الأهلي على سبورتينغ بفارق خمسة أهداف بغضّ النظر عن نتيجة الحكمة.

> يحتاج الأهلي النبطية إلى معجزة كي يخطف بطاقة التأهل إلى دوري الأضواء

لا شيء مستحيل في عالم كرة القدم، لكن نظرياً تبدو حظوظ الحكمة على النادي في وقت قياسي برئاسة زياد شحادة وجهود مدير الفريق علي برّي، الذي رافق سبورتينغ منذ بدايته. اشترى شحادة رخصة نادي الخيول قبل ثلاث سنوات حين كان الفريق في الدرجة الثالثة. أخفق في أول موسم له بالصعود إلى الدرجة الثانية. تعاقد مع المدرب سامي الشوم الذي نجح في ظرف سنتين في أن يصعد بالفريق إلى الدرجة الأولى بموازنة تفوق المئة وخمسين مليون ليرة. هذا الموسم، اليوم ستُحسم الأمور ويحفر نادي سبورتينغ اسمه في سجلات الدرجة الأولى.

بالنسبة إلى الأهلي النبطية، أيضاً بُعد موسم 2020-2021 استثنائياً. فالفريق الجنوبي قدّم أفضل مواسمه منذ سنوات طويلة وكان قريباً من الصعود. تعثّرات مفاجئة أضاعت الحلم وخصوصاً التعادل السلبي مع النهضة برالياس.

يحتاج «الجنوبي» إلى أربعة سيناريوهات كي يتأهل إلى الدرجة الأولى: السيناريو الأول خسارة الحكمة أمام النهضة بأي نتيجة وفوز الأهلي على سبورتينغ بأي نتيجة. حينها سيصبح رصيده 32 نقطة ويتجمّد رصيد الحكمة عند 29 نقطة. السيناريو الثاني يتضمن تعادل الحكمة وفوز الأهلي النبطية، وهنا يصبح رصيد الحكمة 30 نقطة ورصيد الأهلي 32. السيناريو الثالث قائم على خسارة الحكمة وتعادل الأهلي النبطية فيتقدم الفريق الجنوبي بنقطة. أما السيناريو الرابع فهو بفوز الأهلي على سبورتينغ بفارق خمسة أهداف بغضّ النظر عن نتيجة الحكمة.

> يحتاج الأهلي النبطية إلى معجزة كي يخطف بطاقة التأهل إلى دوري الأضواء

صراع الهبوط بين الميرة وناصر برالياس

تدور منافسة أخرى في بطولة الدرجة الثانية تتعلّق بالهروب من الهبوط إلى الدرجة الثالثة. حُسم أمر نادي أنصار حوارة الذي كان أول الهابطين إلى الدرجة الثالثة مع احتلاله المركز الأخير برصيد 5 نقاط خلف ناصر برالياس الحادي عشر برصيد 11 نقطة والمتأخر عن المبرة العاشر بنقطتين. انحصرت بطاقة الهبوط الثانية بين المبرة وناصر بعد أن ضمن النبي شيت التاسع بقاءه في الدرجة الثانية مع رصيد 15 نقطة أي بعيداً بأربع نقاط عن ناصر الحادي عشر قبل أسبوع على نهاية البطولة.

حدّدت لجنة المسابقات موعد مباريات سداسية الأندية الستة الأواخر يوم الإثنين عند الساعة الرابعة. فيلعب الراسينغ مع الاجتماعي في مباراة هامشية على ملعب العهد، والمبرة مع أنصار حوارة في جونيه، والنبي شيت مع ناصر برالياس في صيدا.

يبدو ناصر هو الأقرب إلى الهبوط. ففي حال فاز المبرة فسيبقى في الدرجة الثانية بغضّ النظر عن نتيجة ناصر. وفي حال تعادله وفوز ناصر سيتعادل الفريقان بالنقاط (14 لكل منهما) لكنّ المبرة يتفوّق بالمواجهات، حيث فاز مرتين على ناصر بالنتيجة عينها 1-0.

سيناريو وحيد يُبقي ناصر في الدرجة الثانية ويُسقط المبرة وهو فوز الأول وخسارة الثاني، وهذا حسابياً يبدو صعباً من دون حسم الأمور.

الألعاب الأولمبية

شبح الإلغاء يحوم حول أولمبياد طوكيو

رغم جميع التطمينات ومحاولة تهدئة المجتمع الرياضي والرعاة، مازال شبح عدم إقامة أولمبياد طوكيو في الصيف المقبل يحوم حول الحدث الرياضي الأكبر في العالم، بسبب أزمة كورونا وتغيّر المعطيات أسبوعاً بعد آخر

تجدّدت المخاوف بعد زيادة الحالات قبل نحو 100 يوم على انطلاق الألعاب المؤجلة من الصيف الماضي (أ ف ب)

أعلن مسؤول ياباني بارز، أمس الخميس، أن إلغاء أولمبياد طوكيو بسبب تداعيات فيروس كورونا يبقى ضمن الخيارات، فيما تجدّد زيادة الحالات المخاوف قبل نحو 100 يوم على انطلاق الألعاب المؤجلة من الصيف الماضي إلى تموز/ يوليو المقبل. واعتبر توشيرو نيكاي، الرجل الثاني في الحزب الليبرالي الديموقراطي الحاكم، إن الألعاب الأولمبية يجب أن تلغى "من دون تردّد"، إذا كان وضع الفيروس خطيراً للغاية.

وبعد سنة على تأجيل غير مسبوق، لا يزال الأولمبياد يعاني من تبعات كورونا. فقد شهدت أجزاء من مسيرة تتابع الشعلة إقامتها من دون جماهير، فيما يستمرّ الدعم المنخفض من السكان لإقامة الألعاب في ظل الجائحة.

ويصرّ المنظّمون ومسؤولو اللجنة الأولمبية الدولية على إقامة الألعاب آمنة، لكن نيكاي قال إن الخيارات كلها موضوعة على الطاولة، و"يجب أن نتّخذ قراراً بناءً على الوضع والتوقيت".

وأضاف في حديث إلى شبكة "تي بي أس" الخاصة، "يجب أن نلغيها من دون تردّد إذا لم تعد إقامتها ممكنة". وعمّا إذا كان الإلغاء من بين الخيارات، أجاب نيكاي "نعم، بالطبع".

وتابع "إذا انتشرت العدوى بسبب الأولمبياد، فلا أعرف آنذاك ماذا ستكون فائدتها". لكنه أشار الى أنه يرى الألعاب كـ"فرصة"، وأنها "مهمة لليابان لتعزيز الإثارة بدعم من الجماهير".

وأردف نيكاي قائلاً "بالطبع نبحث عن النجاح. وللوصول إلى ذلك، هناك العديد من القضايا يجب حلّها. من المهم حلّها واحدة تلو الأخرى". لكن تلك التعليقات استبعدها سريعاً مسؤول في الحزب الليبرالي الديموقراطي لم يكشف عن اسمه لوكالة جيجي، قائلاً "الألعاب لن تلغى".

من جهتها، قالت حاكمة طوكيو يوريكو كويكي إنها أبلغت "أن التعليق كان يعني أحد الخيارات".

> قال مسؤول في الحزب الليبرالي الديموقراطي ان «الألعاب لن تلغى»

وتابعت "اعتبرُها رسالة تشجيع قوية أنها يجب احتواء فيروس كورونا بكل الوسائل". في غضون ذلك، ناقش وزير التلقيح الياباني إمكان فرض حظر شامل على المتفرجين في الألعاب. وقال تارو كانو "سنستضيف الألعاب بطريقة متاحة، قد لا يوجد المتفرجون".

وأتت تعليقات نيكاي مع مخاوف جديدة بشأن ما وصفه الخبراء موجة رابعة من الفيروس.

وأحصيت حالات قياسية في أوساكا في الأيام القليلة الماضية، وأجبرت الحكومة على فرض قيود جديدة بعد أسابيع فقط من رفع حال الطوارئ المتعلّقة بكوفيد-19".

وأدّت الزيادة إلى منع الشعلة الأولمبية من المرور في الطرق العامة في محافظة أوساكا، وأقيم بدلاً من ذلك مسار داخل متنزه مغلق أمام عدد محدود من المتفرجين. وأعلن حاكم مدينة ماتسوياما الغربية، الأربعاء، منع الشعلة من المرور للأسباب عينها.

وما يزيد المشكلة تعقيداً، البطء النسبي لعملية التلقيح في اليابان، المعتمدة فقط حتى الآن لقاح فايزر/بايونتيك.

تلقّى نحو 1،1 مليون شخص، من أصل 126 مليوناً في البلاد، الجرعة الأولى من اللقاح.

ورغم المشكلة، يصرّ منظمو الألعاب على أنها ستكون آمنة، وقد أصدروا كتيب قواعد للفيروس لتهدئة مخاوف الجماهير.

ولا تشترط اليابان على الرياضيين الدخول في حجر صحي أو التلقيح، لكن اللجنة الأولمبية الدولية تشجع ذلك، وتحصّلت على جرعات من اللقاح الصيني للرياضيين من البلدان التي لا تستطيع الحصول عليها. ويتعيّن عليهم الحدّ من التحرّك والخضوع للاختبارات بانتظام.

لكن الجماهير حتى الآن لن تُمنع من الحضور، فيما ستكون الأجواء مختلفة عن النسخ السابقة، مع فرض حظر على الهتافات.

وتستمر المنافسات الرياضية في اليابان، بينها بعض الأحداث الدولية، على غرار بطولة العالم للفرق في الترنّح الفني على الجليد التي تفتتح الخميس في أوساكا.

لكنّ استطلاعات الرأي تظهر أن أكثرية اليابانيين يفضّلون تأجيل الألعاب أو إلغاءها، مع تدنّي نسبة الداعمين لها تحت حاجز 30%.

ورغم التحذيرات الطبية لإعادة النظر في الاستضافة، قال نائب رئيس اللجنة الأولمبية جون كوتس إن المنظّمين "بالطبع" لا يفكرون في الإلغاء.

وقال المسؤول الأولمبي الأوسترالي "بالطبع نحن قلقون. بالطبع تبقى السلامة من أولوياتنا، لكننا نعتقد أننا مستعدون لأسوأ المواقف".

الكرة الاوروبية

نصف نهائي دوري الأبطال في 27 و28 نيسان

يحلّ مانشستر سيتي ضيفاً على باريس سان جرمان ذهاباً في 27 الجاري (أ ف ب)

حدّد الاتحاد الأوروبي لكرة القدم "يفا" أمس الخميس مواعيد مباريات الدور نصف النهائي لمسابقة دوري أبطال أوروبا في كرة القدم، حيث يلعب ذهاباً ريال مدريد الإسباني مع ضيفه تشلسي الانكليزي في الـ27 من نيسان/ أبريل الحالي، وباريس سان جرمان الفرنسي مع مانشستر سيتي الانكليزي في الـ28 منه.

وكان الاتحاد الأوروبي أكّد في الـ19 من آذار/مارس الماضي، خلال سحب قرعة الدورين ربع النهائي ونصف النهائي، أنه سيحدّد موعد مباريات دور الأربعة منتصف الشهر الحالي.

وخدمت المواعيد الجديدة فريقي ريال مدريد وتشلسي، لكونهما سيلتقيان مرتين في مدى ثمانية أيام، فيما سيتواجه سان جرمان وسيتي في مدى ستة أيام.

ويفتتح ريال مدريد وتشلسي الدور نصف النهائي في مواجهتهما على ملعب "الفريدو دي ستيفانو" في العاصمة مدريد في الـ27 من الحالي، ويلعب سان جرمان مع مانشستر سيتي في اليوم التالي على ملعب بارك دي برانس. ويبدأ مانشستر سيتي وباريس سان جرمان إياب دور الأربعة في الرابع من أيار/ مايو على ملعب الاتحاد في مانشستر، فيما يختتمه تشلسي والنادي الملكي على ملعب ستامفورد بريدج في الخامس من الشهر ذاته.

ويأمل سان جرمان تفادي سيناريو مواجهته لمانشستر سيتي في ربع نهائي نسخة 2015-2016 عندما فشل، بقيادة مدربه لوران بلان، في مواصلة مشواره في المسابقة القارية العريقة (2-2 وصفر-1)، فيما بلغ الفريق الانكليزي نصف النهائي للمرة الأولى في تاريخه بقيادة مدربه التشيلي مانويل بيليغريني، قبل أن يخرج على يد النادي الملكي الذي توّج باللقب لاحقاً في أول ألقابه الثلاثة المتتالية مع مدربه الفرنسي زين الدين زيدان. ويسعى سان جرمان الى بلوغ النهائي للمرة الثانية على التوالي، بعدما كان خسر نهائي النسخة الأخيرة امام بايرن ميونيخ الالماني، فيما يطمح سيتي الى النهائي الأول في تاريخه.

وعلى غرار سان جرمان، يأمل مدربه السابق، الالماني توماس توخل، بلوغ النهائي الثاني على التوالي في المسابقة، فيما يرصد زيدان والنادي الملكي النهائي الرابع في ستة مواسم.

وتقام المباراة النهائية في الـ29 من أيار/مايو المقبل، على الملعب الأولمبي "أتاتورك" في إسطنبول.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ الصدر المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ للتواصل: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 01/ 666314 ـ 15، 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews، @AlakhbarNews، /alakhbarnews-paper

ضعف اليسار والحركة الشعبية وأزمة النظام... «التحالف الاجتماعي» هو المَخرج؟

جاك قباني *

لماذا التحالف الاجتماعي؟

لأنّه محاولة لاختراق جدار الاصطفافات الانغلاقية سواء كانت طائفية، حزبية تقليدية أو حالات شللية «مدنية». كما أنّه محاولة تستهدف طرح الحلول الأكثر استجابة لمصالح أوسع فئات الشعب اللبناني بهدف الخروج من نفق أزمة النظام السياسي ـ الاقتصادي ـ المالي ـ والمؤسساتي الذي أنتج الأزمة المعمّمة التي تعصف بلبنان وباوسع فئات شعبه.

- كيف ترتسم حظوظ هذا الاختراق في مواجهة الاصطفافات الصلبة، الطائفية الهوى والهوية بالأخص؟ إنّها ترتسم من خلال طرح نقديّ هادف إلى تلمس وجهة نفاذ من النظام المنهار وصولاً إلى نظام مدني ديموقراطي ركيزته العدالة الاجتماعية. أمّا قاعدته فتضمّ أوسع تكتّل شعبي خارج الاصطفافات العمودية من كل الأنواع سعياً لبناء هوية وطنية جامعة وغير تمييزية.

- هل بساعد ظرف الأزمة المعمّمة للنظام بخروقات بنيوية في صلبه؟ الجواب، مبدئياً، هو بالإيجاب. إذ إن أزمة النظام الحالية لم تغذ تطال فقط طريقة اشتغاله أو انفصامه البنيوي بين بعده الطائفي من جهة، أو ارتكازه فقط إلى نهب الموارد العمومية والخاصة (الودائع المصرفية لصغار المودعين) من قبل قلة تتموضع في صلب النظام المالي ـ الريعي من جهة أخرى. إنّه نظام مأزوم بكلّ مكوّناته ولم يعُد بإمكانه الاستمرار إلا بتعظيم الأزمة عن طريق زرع الفتن والانصياع إلى مشيئة الخارج الإقليمي منه والدولي.

هل يمكن للقوى الشعبية، بمكوّناتها المختلفة النقابية والمهنية والطلابية والنسائية وكل من يعتاش من أجره أو عمله ومهنته ووظيفته وزرعه كما المعطلين عن العمل وأصحاب الحاجات الخاصة، أن تتجاوز انقساماتها العمودية التي عمل النظام تاريخياً على تعميقها بين اللبنانيات واللبنانيين؟

الجواب هو نعم. فالأزمة المعمّمة الحالية برهنت بشكل قاطع أنّ أصحاب النظام، من ممثلي الطوائف والرساميل المصرفي والمالي - الريعي والمحتكرين وقوى «الأمر الواقع»، الذين مارسوا أوسع عملية نهب للموارد العمومية وانتهوا إلى وضع يدهم على موارد المودعين الصغار، لا خيار لديهم سوى ممانعة أي حلّ يُلزمهم بتسديد كلفة ما تسببوا به مالياً وسياسياً وجرمياً. ولذلك فهم يمانعون بطرق شتى يتمثّل أبرزها باقتعال استقطاب طوائفي ومذهبي ومناطقي، فينتهي الأمر إلى «انفجار» يصبح هو «الحدث». وبدل تحديد المسؤوليات وإكراه المنظومة على تسديد الحساب يصبح «إنقاذ» البلد، وليس النظام فقط، هو المسألة الملحّة.

- إذن، ظرف الأزمة المعممة ينطوي على أخطر الاحتمالات التي سيحاول النظام الطوائفي

- الريعي استخدامها بغية التملّص من دفع ثمن فعلة أصحابه المدمرة، بحيث يصبح الثمن الذي سيكون على «غير المحظيين» دفعه مضاعفاً. وهكذا يرتسم أفق صريح الوضوح بالنسبة إلى اللبنانيات واللبنانيين ممن يتوقون إلى وطن يُعاد تشكيل النظام فيه على قاعدة نظام سياسي - مدني مؤحد يواكبه نظام اقتصادي منتج ونظام تعليمي يرتكز إلى التعليم العام في كل مراحله. نظام تعليمي يكون داخلي الوجهة أولاً ومنفتحاً على التعامل مع التحاجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمهنية والتقنية والفنية. كما يكون الوصول إليه بمتناول كل من يملك المؤهّل الضروري للتكوين العلمي والمهني. كل ما تقدم تختزله عبارة تتمثل في سيادة الحقوق المدنية والحق بالعمل والخبز مع الكرامة وبعدالة اجتماعية لا تستثني أي مواطن من شمولها. والطريق إلى ذلك كله صريح وواضح. إذ هي تتمثل في إقصاء من ارتكب الجريمة بحق الوطن واللبنانيات واللبنانيين، فيحاكم ويجازى على فعلته. هذا من جهة. وفي انتخاب ممثلات وممثلين للشعب من طريق قانون يعتمد النسبية على قاعدة لبنان دائرة واحدة قوامها المواطنة المدنية، من جهة ثانية.

- إنّ ما تقدم يُبرز أمرين. الأول، أنّ ثمة أزمة معممة يسأل عنها ويحاسب «زعماء» الطوائف وشركاؤهم الممسكون بالمال والاقتصاد. والأدلة على جرائم هؤلاء ساطعة ومؤكدة. ومع ذلك لم تجد المؤسسة الموكل إليها السهر على تطبيق القانون وحماية المواطنات والمواطنين الذين تعرضوا للإفقار كما للسرقة الموصوفة، أي القضاء المختص، نفسها معنية بإنزال أشدّ العقوبات بالمرتكبين، ما عدا استثناءات تثبت القاعدة. فبقيت محاسبة هؤلاء واسترجاع المنهوب من المال العام وأملاك الدولة تُقيم في الأدراج المقفلة بانتظار حركة شعبية حاسمة في مواقفها ومطالبها.

- الثاني، إنّ كل مؤسسات هذا النظام اللاديموقراطي والفاسد تستدعي إعادة التكوين خارج العلاقات الزبائنية. كما إنّها مؤسسات لا يمكن أن تعمل خارج الرقابة الديموقراطية التي يؤمّنها قانون ملائم وشفّافية تسمح للبنانيات واللبنانيين بمساءلتها عند الضرورة بالطرق القانونية الملائمة كما بالضغط الشعبي المباشر.

التحالف الاجتماعي وشروط نجاحه في زمن الاستقطابات العمودية والعنفية:

- الأزمة الاقتصادية - المالية وحدود تأثيرها في «إعادة» تشكيل الوعي «الجماهيري».

حتّى الآن برزت نتيجتان: الأولى، إعراض الشعب عن التجاوب مع الجو التعبوي الطائفي في المناطق اللبنانية عموماً. الثانية، التفكك التدريجي للنظام، وفي معيته تفكك الحكم في أبرز مواقعه بحيث أصبحت آلية القرار فيه مرهونة بمحدّدات لا تتصل بالمسؤولية الرسمية (الوطنية) بل بتمثيل متحزّب أو طائفي، كما أظهرته مؤخراً مواقف بعض الوزراء ومسؤولين في الدولة والقطاع العام.

- هل يسمح ذلك بالاستنتاج بأنّ أزمة النظام الطوائفي المعمّمة تحيل إلى تبلور أوضح في إمكانية الاستجابة لتجربة مدنية و«اجتماعية» مواطنية يمثّلها «التحالف الاجتماعي»؟

- هل يقود إطباق الأزمة المعيشية والبطالة المعممة إلى بروز تيارات أميَل للجذرية تخرج عن الاصطفافات الطائفية؟

- أم أن كثافة اللحظة «الإيديولوجية» ستُبقي المدى المنظور؟

- سيساهم تفاقم أزمة النظام المالية - النقدية والسياسية في عملية التفكيك الإيديولوجية، ولكن عدم توفر طرح أميل ما يكون إلى التكامل برنامجياً يحلّل أزمة النظام العامة ويطرح، في الآن عينه، حلاً ديموقراطياً تغييرياً عماده الشرط المواطني المدني في التشريع وفي قانون للانتخابات يعتمد لبنان دائرة انتخابية واحدة على قاعدة النسبية من جهة، وفي البدء بتحقيق العدالة الاجتماعية بالاستناد إلى إعادة توزيع الثروة من خلال الضريبة التصاعدية وباستعادة المال المنهوب وبتعميم الحماية الاجتماعية سيصعّب مهمة «التحالف الاجتماعي للتغيير».

ما هي عدة التحالف كي يتمكن من «الاختراق» والانتقال إلى إسماع الصوت بفعالية واستعادة حالة جماهيرية فاعلة وحازمة؟

ثمة بعض المؤشرات السلبية التي يلزمنا التوقف عندها:

- المسار الأفقي وحدوده: التغيير بصفته قضية مؤجلة (القصد من الاصطفافات الطائفية قطع الطريق على أي محاولة لليسار أو التيارات العلمانية والإصلاحية لخرق أبراج الطوائف).

هل يستطيع «التحالف الاجتماعي للتغيير» تأطير حركة الشارع، عبر التشارك بالمطالب الاقتصادية - النقدية والسياسية والاجتماعية؟

pow.photos

- الوزن الإيديولوجي للتحالف الذي لا يمتاز بالصلابة سيكون عليه أن يقترح حلولاً لأزمة النظام من باب الإصلاح. أي إصلاح يمكن اقتراحه؟

- الوزن السياسي للتحالف تحمله مبادرات تلاقي الصدى المرجو جماهيرياً من حيث المدأ. هذا يعني أن مكوّناته عليها أن تحوز على السوية نفسها، بعد بنائها بتأنٍ، بحيث لا تكون ظرفية. هل ثمة مؤشرات على تحقق هذه الإمكانية؟

- الوزن الطبقي (الاقتصادي والمالي) للقوى المسيطرة سيبقى متوقفاً على طبيعة الحلول المطروحة وبالقدرة على إقناع الطبقات والشرائح الأكثر معاناة من الأزمة المعممة بفعاليتها، وعلى اقتناعها بالقوى التي تقترح تنفيذها. ما هي الطريق إلى ذلك؟

- هكذا يمكن طرح البديل من زاوية برنامجية بحيث تساعد مجموعة ناشطات وناشطي غير المرتبطة بالنظام الحالي والنقابات والمنظمات المدنية والمهنية وغيرها على إعداد برنامج للإصلاح يحفّز أوسع فئات المجتمع على المشاركة بتحرك هادف وحاسم.

- لكن الأمر الأساس يبقى متوقفاً على طبيعة البرنامج الشامل المفضّل الذي يمكن للتحالف أن يطرحه، من جهة. وعلى القدرة التعبوية المحفّزة للمشاركة في أنشطة «التحالف» وفي صيرورته قوة شعبية مقررة من جهة ثانية.

- ومن نافل القول إنّ الاستخدام المكثّف للندوات المفتوحة (سواء عن طريق الإنترنت أو عبر التفاعل المباشر عندما تسمح الفرصة بذلك، ناهيك عن الكتابة المكثفة بالصحافة، كما في المقابلات التلفزيونية والراديو، والمواقع الإلكترونية، إلخ)، بالإضافة إلى أشكال التواصل والتعبئة المختلفة، سيمهّد الطريق أمام تعاظم قدرات «التحالف».

أي نظام نواجه؟ كيف يتمكن هذا النظام من «الصمود»؟ وكيف يمكن تغييره؟

هل ما زال النظام «الرأسمالي» في لبنان قابلاً «للإصلاح» من خلال «الترشيد» المتضمن في مبادرة «التحالف الاجتماعي»؟

السؤال الأهمّ: هل يسمح انهيار النموذج اللبناني من رأسمالية الريع والمصرف والاحتكار، الذي لم تساءل كلفته بدقة متكاملة حتى الآن بالرخم والتعميم الضروريين، بتفادي كلفة استمراره على حساب الأكثر هشاشة عملاً وأجراً والأضعف لجهة الحماية الاجتماعية والشرط المواطني؟ وفي المقابل، هل ستتمكن الرأسمالية اللبنانية من محاولة تجديد سيطرتها على الحقل الاقتصادي عموماً، بالإضافة إلى الحقلين الاجتماعي (نضع جانباً الآن استغلالها لقوة العمل الضرورية لاشتغالها وتجديدها. سنعود لذلك لاحقاً) والإيديولوجي؟

- إنها ستحاول ذلك من خلال التشبث بتاكيد «استحالة» إمكانية تغيير النموذج الرأسمالي «اللبناني» والسلطة المنبثقة منه من جهة، وباستحالة استبدال الاقتصاد الريعي ممثلاً بالقطاعين المصرفي والعقاري بالأخص، اللذين شكّلا عموده الفقري، لأنّ ليس ثمة قدرة على إنتاج بديل «ملائم للبنان» أصلح منه، من ناحية أخرى. فالمصرف أتى، عبر الفوائد المرتفعة، بالودائع التي تعزّزت، بدورها، بالنهب المنظم والمعمم للموارد العمومية، بحيث الت عملية «التراكم» الرئيسة هذه إلى صنع «المعجزة اللبنانية» التي لم تنأ عن إدخال الخدمات الترفيهية والسياحية بالإضافة إلى الاستيراد والتوزيع في كنفها.

- ولأن ثمة «استحالة» في تغيير النموذج الرأسمالي «اللبناني» بالنسبة إلى النظام الرأسمالي - الطوائفي، فإنّ الآلية نفسها التي الت مفاعيلها إلى انفجار الأزمة «الحالية» ستؤول إلى عودة الروح إلى النموذج هذا بمجرد تأمين المساعدات (من أين؟)، من جهة، والقروض (دون تدقيق جنائي بحيثية المال المنهوب)، من جهة ثانية. وهكذا، على قاعدة «أنت الخصمُ والحكَمُ» فإنّ النظام «المعجزة» سيعود إلى سابق عهده، لا بل سيفلح في حقوله المتعددة أكثر فأكثر. هذا «الحنين» إلى ماضي النظام، وهو ليس محصوراً بأصحابه فقط، لم يصل إلى لحظة الحقيقة بعد، أو هو وصل إليها فعلاً وستوجب نتائجها. لكنّ عجزه عن الخروج من النفق لم يترك له سوى الرهان على الماضي؛ فهو يدرك تماماً أنّ التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل، في وجهه الإقليمي بالأخص، لم يعد بحاجة له، لا مالياً ولا خدمياً ولا حتى معبر طريق. ومع ذلك فهو يعمل طبقاً للقول السائر: في الإعادة إفادة!

- تبقى سيطرة النظام اجتماعياً، وهي ناشئة، في ظرف الأزمة المعمم الآن، عن سببين بالأقل: أولاً، هشاشة وضع العمل - صرف متواصل للعمال والأجراء والمستخدمين - وإفقار معمم اعتاد النظام أن «يوفر» لمن يقع تحت وطأته، أطراً لا نظامية؛ مساعدات من خلال برامج بعضها لا صلة للحكومة به (حزبي طوائفي و/أو مساعدات ظرفية من منظمات دولية أو إقليمية) أو سيطرة عليه من جهة، ومساعدات من مصادر عائلية (التحويلات من الخارج بالأخص)، من جهة أخرى.

- افتقاد القدرة لدى العديد من العمال والمستخدمين والأجراء والموظفين عن تعرية عملية الاستغلال المضاعف (انهيار القيمة الشرائية للعملة الوطنية مقابل ثبات الأجور والرواتب لمن ما زال يعمل. توسع شرط الفقر المدقع لمن فقد عمله أو كان وما زال يعيش شرط الهشاشة الاجتماعي، إلخ) في ظل سيطرة الاستقطابات العمودية التي تسهّل ربط «الأزمة» بموقع أو آخر من مواقع القرار السلطوي وليس بطبيعة النظام السياسي - الطوائفي والبات التراكم «غير النظامية» (نهب المال العام ومصادرة الأملاك العمومية) والنظامية (المصرف بالأخص) معاً.

هل تجدد الراسمالية في لبنان تقوم به فقط «الطبقة» الراسمالية السائدة ام إن ثمة نظاما متكاملا، على الاصحة جميعها، يؤمن تجديدها حتى في اسوا لحظاتها، كما هي الحال الان؟

وبمعنى آخر، كيف يتمكن نظام يعمم الفقر والفاقة بالنسبة إلى الأكثرية من اللبنانيين، أي الأكثر تهميشاً من الفئات الشعبية - التي تعيش الفقر بصفته شرطاً بنيوياً ينطوي على استدامة من جهة، والفئات التي أضافت إليها في معية تفاقم أزمة النظام وافتقاد العمل والدخل الناتج عنه من جهة أخرى - من ضمان عدم المطالبة بتغييره بعد كل تهافته البيّن والصريح ناهيك عن جرائمه المتراكمة والمعممة؟

- إيديولوجياً، يمكن للانقسامات العمودية أن تفسر ذلك جزئياً.

- أمّا سياسياً فإنّ لحظة الفرز لم تحصل بعد في سياق المحاولة الدائبة لإعطاء الأزمة بعداً طائفياً من جهة، وبسبب بطء إيصال الخطاب الجذري، التفكيكي والتغييري، والممارسة التي تحمله وتعممه إلى أوسع الفئات المتضررة.

- إلى ذلك، ثمة البعد التنظيمي الغائب، إلى حدّ كبير، نقابياً وجبهوياً (أو تحالفياً).

المطالب: طبيعتها وحدودها

ما هو سقف المطالب التي يسمح بها الوضع الراهن من زاوية الحركة التحالفية (التحالف الاجتماعي)؟ هل هي مطالب ذات طابع دفاعي فقط (الدفاع عن القوة الشرائية، عن استمرار انظمة الحماية الاجتماعية؟ «الحدّ» من التسريح التعسفي من العمل؟ إلخ، رفع يد المصارف عن أموال المودعين الصغار)؟

أمْ إنّ ثمة ما يسمح بتجاوز هذا السقف إلى مساءلة مشروعية استمرار «النموذج» ذاته؟ فالنتائج الكارثية التي رتّبها «النموذج» على الأغلبية الواسعة من اللبنانيات واللبنانيين - بالإضافة إلى المقيمين فيه من لاجئين فلسطينيين وسوريين بالأخص- في موازاة القبول «العام» بتركّز الثروات الذي أمّنه نهب المال العام والتلاعب بمال المودعين واحتكار استيراد المواد الاستراتيجية، الصحية (الأدوية والمعدات الصحية) والغذائية وغيرها ملموسة تماماً. كما أنّ التحكم بأسعار مجموع هذه المواد من خلال تقنين توزيعها واللعب على «قانون الندرة» الذي يصطنعه «أصحاب النموذج» بتغطية من السلطة الرسمية ومصرف لبنان (المسؤول عن آلية دعم هؤلاء المستوردين)، هما من باب تحصيل حاصل في نهاية المطاف. والسؤال إذن: هل يمكن لكل هذه النتائج أن تقود إلى مسار أكثر تجذراً؟

يسمح تفاعل نتائج «الأزمة» اجتماعياً (الإفقار، البطالة، تقلص الخدمات التعليمية والصحية، إلخ.) ومالياً واقتصادياً وسياسياً بالاستنتاج أن هامش المناورة لدى الرأسمال وممثليه وصلت إلى حدودها القصوى. فإمّا تتمكن قوى النظام القائم من استجماع بقايا قواها المبعثرة، تحت تهديد الطرف الأفعل فيها سياسياً وعسكرياً، فتقوم بخديعة تقديم حلّ «الحدّ الأدنى» من جهة، وإمّا تكون التعبئة المباشرة التي تركز على مسؤولية النظام الطوائفي - السياسي كما الرأسمال المحتمي به، ليس فقط عن التسبب بحصول الكارثة الاقتصادية - المالية - النقدية - الاجتماعية الراهنة والمتمادية وإنما أيضاً، وبالأخص، عن استمرارها بعدما تراكمت معطيات عديدة موثوقة ومؤثقة تتصل بالكيفية التي اعتمدها هذا الرأسمال في تعظيم تراكمه، غير القانوني في الفترة التي أعقبت انهيار رئته، أي النظام المصرفي، والكيفية التي شاركت بها أطراف بالسلطة في حدوثه.

كل هذه الأسئلة والاستنتاجات تنطلق من السياق الذي رسا عليه الوضع في اللحظة الراهنة.

لكن، عندما يستمر الانحدار أكثر فأكثر إلى القاع، كما يتضح من المسار الذي بدا منذ أكثر من سنتين، فما الذي يمكن أن يأتي به عندئذ طرح «التحالف الاجتماعي»؟

الصعوبة في الردّ على هذا السؤال لا تكمن في صياغته، إنّها بالأحرى تكمن في التشتت الذي يعيشه الوضع الشعبي في لبنان. فالرأسمالية تستخدم، وستستخدم، الإفقار بصفته دافعاً لاستمرار تحالفها الطبقي، وإن حافظت على خلافاتها الضرورية بغية السماح لها بإعادة إنتاج نسخة طبق الأصل عن نظام تتمكن من تسويقه شعبياً باعتباره «تسوية وطنية تحفظ لبنان وشعبه».

ولا شك أنّ صيغة «الخلافات الضرورية» هذه في نسختها الأخيرة كما جسدتها التحركات العنفية في بداية شهر آذار الحالي (محاولة قوى حزبية وضع يدها على بعض المناطق عن طريق قطع الطرق) ليست سوى «بروفة» ضرورية لتحسين الخطة وتجنّب النواقص فيها. صحيح أن هذه القوى كانت تتوقع استجابة شعبية أكبر. لكنّ الناس، كما يصحّ التخمين، لم يعودوا مطواعين لسببين على الأقل: تجربة انتفاضة 17 تشرين الأول 2019 التي، وإن انكفأت مع انهيار النظام، بقيت حاضرة في الوعي الشعبي بصفتها طريقاً رئيساً للتعبئة والتحرك والضغط الهادف من جهة أولى. ومن جهة ثانية، فإنّ «صناعة الحدث العنفي»، ليست سوى محاولة لحرف الانتباه عن مجرى الصراع الفعلي الذي وفرت مادته أزمة يشتد عنفها باستمرار بما يلزم القوى المتصدية لأسبابها ونتائجها أن تبقي على يقظتها وتصميمها.

السؤال بعد كل ما تقدم هو: هل بإمكان «التحالف الاجتماعي للتغيير» أن يضبط إيقاعه على الآتي وليس فقط على اللحظة الراهنة؟ هل القوى التي يتشكل منها ستتمكن من تأطير حركة الشارع، في قسم مهم منه على الأقل، عبر التشارك بالمطالب الاقتصادية - النقدية والسياسية والاجتماعية كما في أشكال التحرك؟ هل ثمة خطة ممكنة هادفة إلى تصعيد الضغط على سلطة مالية - طوائفية منهارة وقاصرة، لكنّها تتشبث بشعار العودة إلى النموذج المالي والمصرفي والريعي «الأصلي» بهدف استكمال عملية النهب القائمة بحيث تنتهي إلى طرح تصفية الأملاك العامة والقطاع العام وإلى رهن البلد تحت عبء الديون العامة المتراكمة دون أي محاسبة؟ وهل يشكل «التحالف» إطاراً فعّالاً لوقف إسقاط التحقيق الجنائي بالضربة القاضية إنقاذاً لنظام مصرفي صادر أموال صغار المودعين وشكّل القناة الآمنة لتحويل المنهوب من المال العام الذي راكمه كبار المسؤولين منذ ثلاثين من السنين على الأقل، من جهة أولى. كما إنّ النظام المصرفي عينه هو من قام بتهريب القسم الأكبر من «أموال» كبار المودعين المشكوك بمصادرها، من جهة ثانية.

إنّ الإجابة على هذه التساؤلات، على قاعدة ما مهّد له العرض من أسئلة ومحاولة تحليل، تتمثل في تحديد وجهة «التحالف». فهو تحالف اجتماعي، أي طبقي، للقوى الأكثر تضرراً وتأذياً من نتائج الأزمة المعممة للنظام الطوائفي - المصرفي - الريعي والة حكمه (أجهزته) المركبة والممدّة لحمايته. وبهذا المعنى، فهي، أي الأزمة، لا تستوي على سقف مدني وإنما هي تخترق كل مستويات النظام وآلياته. وكذلك فإنّ مواجهة الأزمة هذه لا يمكن لها، كما حاولنا الإيضاح، أن تكون من طبيعة دفاعية فقط. إنّ الأكثر تأذياً من الأزمة المعممة هذه لا يمكن له أن يكتفي بـ«تحالف اجتماعي» يواجه نتائج الأزمة فقط. إنّ ما تختزنه اللحظة التاريخية الراهنة من إمكانات محتملة تتجاوز مجرد الاعتراض على هذه المفاعيل كما لو أنها «قدر» لا يُردّ. إنها، تستدعي، بالأحرى، قيام «التحالف الاجتماعي للتغيير» بمعناه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمالي والمؤسسي. «تحالف» يتمكن من التصويب على جذر أزمة النظام وعلى مداخل تشخيصها في الوقت الذي يحدد فيه سبل الخروج منها بالاستناد إلى المصلحة الشعبية الأوسع التي يعمل على تمثيلها.

* أستاذ جامعي – افتتاحية العدد الذي يصدر اليوم من مجلّة «النداء»

عن إيران والدبلوماسية الثورية

صادق النابلسي *

منذ العام 1979 تواجه إيران نطاقاً واسعاً من الضغوط الدبلوماسية لتغيير سلوكها، أو هدم نظامها، في وقت يُثبت قائدها السيد علي الخامنئي أنها كانت نموذجاً من النماذج الفريدة في المقاومة السياسية والتعبئة المعنوية، ما منع الأعداء من كسر إرادتها وفرض مشيئتهم عليها. والدليل الأبلغ خروجها منتصرة من معركة التفاوض الأضنى والأشد في تاريخ العلاقات الدولية، من دون أن تتمكن أميركا وحلفاؤها من فرض شروطهم الإكراهية، في ما اصطلح عليه بـ«الملف النووي». في الحقيقة، لم تكن أميركا ومعها الدول التي تشاركها القيم والمصالح تواجه قوة نووية، بل قوة ثورية. لا بالمعنى الأيديولوجي والعسكري والاقتصادي فحسب، بل حتى بالمعنى الدبلوماسي، إذ تجتمع عناصر الإيمان الديني والنضال المبدئي والعمل المبدع والعقلانية والخبرة والجودة والحس الفني والمهارة والشجاعة. لـ«تعكس قوة النظام الإسلامي وعزته».

وإذا كان تعبير «الثورية» يفرض في المقام الأول تراكم نوع من السلوكيات والممارسات، فيكفينا الإشارة هنا إلى ما طرحه الإمام الخامنئي الذي عايش الثورة ركناً أصيلاً فيها، منذ انطلاقتها حتى هذه اللحظة من عمر الدولة، واضعاً أهم محددات هذه الدبلوماسية:

أولاً: الحفاظ على التوجه الإسلامي عبر إظهار الإيمان الديني والالتزام بمعاييره من دون تردد ولا خوف. بل إنّه يعتبر أنّ مصدر القوة كامن في هذا البعد الروحي المعنوي، لا بالاستناد إلى عوامل القوة الظاهرية، كالمال والسلاح والثروة والعلم على أهميتها. وشدد على أنّ الروحيات الإسلامية والتمسك بالإسلام واللجوء إلى المبادئ الإسلام تعطي إيران قدرة الوقوف «في وجه أكبر قوة في العالم، وترفض كلامها وبجرأة».

ثانياً: الحفاظ على العظمة الثورية: من خلال عدد من السياقات.

أ- إبراز الشجاعة في مواجهة غطرسة الأعداء والقوى العظمى وتهديداتهم، وعدم السماح لأي دولة بالتعامل مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بفوقية، وضرورة إبداء الصرامة تجاه ذلك.

ب- سيادة العقل والمنطق على القرارات والتحركات الدبلوماسية.

ج- إظهار الأهداف السياسية بشكل واضح والتصريح بها بصوت عال.

د- إرساء فكرة رفض الهيمنة والخضوع ونظام السيد والرعية على مستوى العالم.

ه- الاستقلالية وعدم القبول بأي شكل من أشكال الضغوط في ما يتعلق بإقامة العلاقات أو الموافقة على قرارات ترتبط بتوجّهات وإجراءات تخالف مصلحة الإسلام والنظام.

و- إعلان العداء للدول غير الشرعية كالكيان الصهيوني أو المتطاولة والمعتدية كالولايات المتحدة الأمريكية.

ز- توطيد العلاقات مع الدول الغربية بالاستناد إلى القوة والحجة من دون المساومة على القيم والمبادئ.

ثالثاً: الدفاع عن هوية النظام الإسلامي في المحافل الدولية. وهذا يتطلّب من الدبلوماسيين معرفة موقع إيران الجيو - سياسي والاستراتيجي، وبأي اتجاه يجب التحرك. ولأنّ الدبلوماسية حرب، يوصي الخامنئي الدبلوماسيين بأن يكونوا دوماً « في حالة مواجهة ومجاهدة وعمل»، وعدم التواضع تجاه القوى الدولية التي لا يرضيها إلا أن تتخلى إيران عن هويتها الإسلامية ومصادر قوتها وعظمتها.

رابعاً: الالتزام بمبدأ «لا شرقية ولا غربية». فهذا المبدأ هو أصل وليس سياسة يمكنها أن تتغير وتتبدل بحسب الظروف. ولهذا يوصي الخامنئي اعتباره «كبيت شعر يجب تكراره بشكل دائم»، لأنّه الأساس في قوة السياسة الخارجية وعدم تبعيتها للقوى الكبرى في الشرق والغرب.

خامساً: تشكيل المجموعات الدولية وإيجاد العلاقات وتقويتها بناءً على الفكر والعقيدة والنهج الإسلامي. الخامنئي يطلب من الجهاز الدبلوماسي توسعة الحضور في الخارج وصنع الأصدقاء، وفتح الآفاق وتوفير الفرص. فهذا الجهاز تقع على عاتقه إيصال رسالة الجمهورية الإسلامية إلى العالم، والتعريف بالثورة وأهدافها، والوقوف كسدّ في وجه الهجمات.

سادساً: التوجه في العلاقات الندّية السليمة نحو آسيا، أي إلى الشرق، من دون فك الارتباط الكلي مع الغرب.

سابعاً: كسر حاجز التهميش الدولي في العلاقة مع الدول الأفريقية، والتوجّه إلى تلك الدول إن لم يكن من البوابة السياسية فليكن من البوابة الاقتصادية، لتعزيز الارتباط العاطفي معها، ما يعطي العلاقات الدولية رونقاً آخر تحضر فيه حتى تلك الدول الهامشية والفقيرة.

لقد نجحت إيران خلال الأعوام الأربعين الماضية في اختراق الميادين الدولية ونسج علاقات وشراكات مع دول عديدة، رغم سياسات التشويه والتدمير التي مورست من قبل أميركا ودول مختلفة في العالم. واستطاعت أن تُبرز نموذجاً في السياسة الخارجية يعتمد التوفيق في إقامة «العلاقات السليمة والمنطقية التي تحفظ الحرمة الثورية للشعب». وفي الوقت نفسه تدافع عن الشعوب والحركات الثورية في العالم. وبعد كل هذه الجهود لم تعد إيران، بفضل دبلوماسيتها النشطة والفعّالة وتجربة دبلوماسييها وكفاءاتهم، جزيرةً معزولة في هذا العالم، بل هي اليوم بشعاراتها، وبالراية الثورية التي ترفعها، مصدر تأثير على مساحة كبيرة خارج حدودها. لم تبد التراخي واللينونة في مواقفها التفاوضية، ولم تُظهر الضعف والتساهل بشأن مصالحها الاقتصادية والعسكرية، وحوّلت التهديدات إلى فرص، وخلقت ديناميات جديدة ستترك أثرها الكبير بلا شك على صعيد التحاور البنّاء والالتزام بالعهود وإدارة الأزمات وفض النزاعات بين الدول.

بعد التفاوض بشأن الملف النووي الذي دام أكثر من عقد من الزمن، وظفت فيه أميركا وحلفاؤها كل الاستراتيجيات التفاوضية لإخضاع إيران، تمكّنت الجمهورية الإسلامية ـ بفعل دبلوماسيتها الذكية والصلبة ـ من الخروج من الصعوبات التي تسبّبت فيها العقوبات. وفي المقابل، ها هي تواصل خياراتها الاستراتيجية الإقليمية والصاروخية والنووية. وقد استطاعت كذلك اختراق جدار العزلة الدولية بشراكة واسعة مع الصين تمتد لربع قرن من الزمن، وتستعد لعقد اتفاقية مماثلة مع روسيا، لتستكمل تحصين جبهتها وامتداداتها الاستراتيجية وصدارتها الإقليمية.

الدبلوماسية الإيرانية أثبتت أنّ تحدّي الهيمنة الأميركية والأوروبية ليس مستحيلاً، وأنّ بالإمكان خلق شبكة من التوافقات الدولية لا تعيد التوازن إلى الحياة الدولية فحسب، بل تدفع باتجاه خلق ثقافة وحضارة جديدتين وسياق جديد من السياسات، قادر على النظر إلى السلام من خلال مراعاة القوانين العادلة وقواعد التعاون بين الشعوب، لا من خلال دخان الحرب ونارها كما يقول كيسنجر.

* أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية الدولية

اليمن شهد محيط مدينة مأرب، في خلال الساعات الـ24 الماضية، تطوّرات دراماتيكية سريعة، أثبت بأن المدينة آيلة إلى السقوط قريباً، وفق ما أكده محافظ المحافظة «الإصلاحي»، بنفسه، لرئيس حكومة عبد ربه منصور هادي. إذ استطاع الجيش و«اللجان الشعبية» استكمال السيطرة على جميع المواقع الحسّاسة في شمال غرب مأرب، ناقلَين المعارك إلى مناطق ذات تضاريس منخفضة، سيكون لها دور فاعل في حسم المواجهة. كما استطاعا الاقتراب، من محورَين، من قاعدة صحن الجنّ العسكرية (لم تَعُد تفصلهما عنها سوى سبعة كيلومترات)، التي سيعني انتزاعها إسقاط الثقل العسكري للقوات الموالية للتحالف السعودي - الإماراتي

تحوّلات دراماتيكية متسارعة في محيط مأرب: قوات صنعاء تقترب من مقرّ وزارة دفاع هادي

صنعاء - **رشيد الحداد**

اقتربت قوات صنعاء، خلال الساعات الماضية، من قاعدة صحن الجنّ العسكرية غرب مدينة مأرب من محوَرين، تزامُناً مع مواجهات عنيفة دارت بينها وبين القوات الموالية للرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، في أقصى شرق منطقة صرواح، وانتُهت بسيطرة الجيش و«اللجان الشعبية» على مساحات جديدة من شاطئ بحيرة سدّ مأرب. ودفعت تلك التطوّرات محافظ المحافظة المحسوب على حزب «الإصلاح»، سلطان العرادة، إلى إبلاغ رئيس حكومة هادي، الأربعاء، بأن المدينة آيلة إلى السقوط، وفق مصادر في تلك الحكومة. وبالتوازي مع ذلك، توجّه بعض زعماء القبائل، التي لا تزال تقاتل إلى جانب التحالف السعودي - الإماراتي، والتي انسحبت بشكل تدريجي خلال الأيام الماضية من معارك تخوم مركز المحافظة، صوب العاصمة صنعاء، بقصد تحييد مناطقهم قبل فوات الأوان، كونهم بدركون، وهُمْ الأدرى بشِعاب مأرب، أن سقوط جبال الخشب تحت سيطرة قوات صنعاء يعادل سقوط إحدى أهمّ الحاميات الاستراتيجية في غرب المدينة، وانكشاف قاعدة صحن الجنّ وقيادة المنطقة العسكرية الثالثة التابعة، وفقدان قوات هادي السيطرة على أهمّ طرق الإمداد التي تربط مركز المحافظة بجبهات شمال غربه. ويعني التقدُّم الذي أحرزه الجيش و«اللجان»، خلال الساعات الماضية، استكمال السيطرة على المواقع الحساسة شمال غرب مأرب، وانتقال المواجهات من مناطق ذات تضاريس متنوّعة إلى مناطق ذات تضاريس منخفضة، سيكون لها دور فعّال في حسم المعركة.

> سيطرت قوات صنعاء أمس على جبال الخشب الاستراتيجية التي تمثّل إحدى أهمّ حاميات المدينة

واشتدّت الاشتباكات، خلال الساعات الـ24 الماضية، من جبهات شمال غرب مأرب إلى جنوب غربها وشمالها، وسط غارات هيستيرية لطيران التحالف السعودي - الإماراتي. واستطاع الجيش و«اللجان»، في خضمّ ذلك، السيطرة على جبال الخشب، ونقْل المعركة إلى مواقع متقدّمة وموازية لـ«صحن الجنّ» غرب المدينة. وأكّد مصدر قبلي لـ«الأخبار»، أن قوات صنعاء تمكّنت، أيضاً، من السيطرة على أنبوب النفط في منطقة الدشوش، وهو الأنبوب الرابط بين حقول صافر النفطية ومحافظة الحديدة، والذي يمرّ من مديرية صرواح. كما استكملت السيطرة على جبهة المشجح بعد استسلام كتيبتَين عسكريتَين بكامل عدادهما وعتادهما، إثر وقوعهما تحت حصار الجيش و«اللجان» الثلاثاء، في أطراف المشجح وبالقرب من الطلعة الحمراء شرق صرواح. وأضاف المصدر أن قوات صنعاء تقدّمت في البَلق القبْلي، وسيطرت على مناطق جديدة من بحيرة سدّ مأرب الشهير، وفرضت سيطرة نارية على عرم السد، بعملية عسكرية نفّذتها فجر الخميس، مُقدّراً حجم سيطرتها على السدّ بـ85% من مساحته.

وتابع المصدر أن قوات هادي فقدت تلّة الخشب وجبال الخشب، وانسحبت تحت ضغط نيران الجيش و«اللجان» من منطقتَي «أسد 1» و«أسد 6» في الدشوش شمال غرب مدينة مأرب. واستدرك بأن تلك القوات حاولت، بإسناد مكثّف من طيران «التحالف»، استعادة «الخشب» في معركة استمرّت ستّ ساعات وانتهت عصر أمس، إلّا أنها فشلت في ذلك. وبعدما أربكتها قوات صنعاء فجراً باستهداف «صحن الجنّ» بصاروخ باليستي متوسّط المدى، تجاوزت الأخيرة حمة الديرة شمال غرب مأرب، لتتقدّم صوب القاعدة العسكرية التي تحتوي غرف عمليات «التحالف» ومقرّ وزارة دفاع حكومة هادي. وبهذا، يكون الجيش و«اللجان» قد أحرزا تقدُّماً من محورين نحو «صحن الجنّ»، التي بسقوطها سوف يتمّ إسقاط كلّ الثقل العسكري لقوات هادي، وتجنيب ما تبقّى من أحياء في المدينة تبعات الصراع.

في الأثناء، شهد عدد من المناطق الواقعة في جبهات غرب مأرب مواجهات عنيفة، استُخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة، خصوصاً في الطلعة الحمراء التي أصبحت آيلة للسقوط، بعدما تقدّمت قوات صنعاء بشكل واسع في جبهات شمال غرب المدينة، وتجاوَزت مخيم السويدا ومنطقة وادي إبدات الراء، ناقلةً المعارك إلى مناطق ذات الراء، ومقتربةً من تبّة ماهر وتبّة المصارية من اتجاه إبدات الراء، وأيضاً من تبّة السلفيين الواقعة قبالة جبال الخشب التي سقطت تحت سيطرتها أمس. وعليه، أصبحت المعارك عملياً تدور في محيط الأحياء الغربية لمركز المحافظة، إثر انتقالها مساء أمس إلى مناطق السوداء وخلفان وذات الراء والوايت والمحرق القريبتَين من معسكر صحن الجنّ الواقع ضمن أحياء الروضة.

في غضون ذلك، وفي مسعى لتخفيف الضغط عن جبهات القتال المتقدّمة في غرب مأرب وشمال غربها، حاولت قوات هادي، مساء الثلاثاء وصباح الأربعاء، إعادة إشعال الجبهات في جنوب المدينة وشمالها، وتحديداً في جبهتَي مراد والعلم، إلّا أنها فشلت في تحقيق هدفها بعد تمكّن الجيش و«اللجان» من محاصرة عناصرها في شرق العلم الأبيض، وإصابة قائد «اللواء 159 مشاة»، العميد سيف عبد الرب الشدادي، إصابة بالغة في المواجهات التي دارت في جبل مراد.

اشتدّت الاشتباكات من جبهات شمال غرب مأرب إلى جنوب غربها وشمالها (أ ف ب)

تبخّر مليارات الريالات في تعز: معركة إسناد مأرب بلا نتائج

صنعاء - **رشيد الحداد**

قبل أكثر من شهر من الآن، أطلقت ميليشيات حزب «الإصلاح» موجة تصعيد في جبهات غرب محافظة تعز، تحت ذريعة تخفيف الضغط عن مدينة مأرب؛ إذ هاجمت قيادة المحور العسكري في المحافظة، التابعة للحزب، مواقع الجيش اليمني و«اللجان الشعبية» في جبهات البيرين والكدحة والكويحة غرب تعز، كما فتحت جبهات متعدّدة في مناطق الشقب والأحكوم في مديرية حيفان جنوب شرق المحافظة. إلا أن تلك العمليات، التي شاركت فيها ميليشيات «الحشد الشعبي» المموَّلة من تركيا، سرعان ما توقّفت بعدما فشل «الإصلاح» في تحقيق أيّ تقدُّم ذي أهمّية على الأرض، في مقابل تمكّن قوات صنعاء، التي دفعت بتعزيزات عسكرية إلى المناطق التي كان لها وجود رمزي فيها، كالكدحة والبرح والأحكوم وصبر الموادم، من استعادة الكثير من المناطق التي سقطت تحت سيطرة «الإصلاح» في مقبنة وحيفان والبرح وجبل حبشي، وإحباط المخطّط الذي استهدف توطيد نفوذ الحزب في مديريات ريف تعز الغربي، وتأمين جميع الطرقات الرابطة بين مدينتَي تعز وعدن، وذلك في أعقاب تمكّن «الإصلاح» من فرض محور طور الباحة العسكري الذي يسعى إلى السيطرة على الطريق الساحلي الرابط بين غرب تعز ولحج، تمهيداً لتطويق عدن من الشرق.

كانت معركة تعز محطّ تشكيك من قبَل الميليشيات الموالية للإمارات (أ ف ب)

وكانت معركة تعز التي دارت خلال الأسابيع الماضية في خمس جبهات، وكانت محلّ تشكيك من قبل الميليشيات الموالية للإمارات في الساحل الغربي، استطاعت قيادتها الحصول على دعم مالي كبير من الداخل والخارج، إلى جانب شحنات جديدة من الأسلحة، إلا أنها سرعان ما عمدت، أخيراً، إلى إيقاف التصعيد في مختلف الجبهات، من دون تحقيق انتصار ومن دون إعلان رسمي. ويلفت الصحافي المقرّب من السفير السعودي في اليمن، جلال الشرعبي، إلى أن قيادة محور تعز التابعة لـ«الإصلاح» تمكّنت من استنفاد خمسة مليارات ريال يمني (قرابة 30 مليون ريال سعودي) حصلت عليها من قيادة «التحالف» في الرياض، من دون تحقيق أيّ هدف. ويتّهم ناشطون موالون للتحالف السعودي - الإماراتي قيادة محور تعز «الإخوانية» باستثمار مخاوف السعودية من سقوط مدينة مأرب تحت سيطرة قوات صنعاء لتحقيق مكاسب خاصة، مطالبين بإعادة تلك الأموال التي جُمعت من التجّار والمواطنين في المناطق الخاضعة لسيطرة «الإصلاح» في تعز.

ويشير الخبير العسكري العقيد مجيب شمسان، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أنه «باتت لحزب الإصلاح في تعز حسابات عسكرية كبيرة بعد حصوله على دعم قطري وتركي بالمال والسلاح، تمكّن من خلاله من إنشاء معسكر كبير في منطقة يفرس غرب مدينة جبهات ريف تعز الغربي، وتعقّد إقصاء كلّ شركائه حتى لا يُنازعه أيّ طرف في المكاسب التي حصل عليها (من دعم مالي وإمدادات أسلحة) لتمرير مشروعه الخاص». ويعرب المصدر عن اعتقاده بأن «قيادة محور تعز استثمرت مخاوف التحالف من سقوط مدينة مأرب، وخطورة الوضع العسكري في محيط المدينة، لتوطيد نفوذها في مناطق غربي تعز وفي طور الباحة في لحج»، موضحاً أن تلك القيادة «تمكّنت، خلال الأسابيع الماضية، من التخلّص من عدد من القيادات العسكرية التي كانت تعارض توجُّهها، كقائد جبهة الصلو، العقيد أحمد القدسي، الذي استبدل به الإصلاح أحد قياداته، وهو ما أثار ردّ فعل غاضباً من قِبَل قادة جبهات صبر والحجرية المناوئين للإخوان، والذين اتّهموا الإصلاح بعرقلة سير المعارك والانقلاب على القيادات العسكرية للواء 35 مدرع»، كما اتّهم هؤلاء الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي بـ«التخلّي عن مسؤوليّته كرئيس دولة، ومنْح الإصلاح الضوء الأخضر لمحاربتهم كسلطة أمر واقع».

> انفرد «الإصلاح» بإدارة المعارك التي دارت في عدد من جبهات ريف تعز الغربي

تقرير

رسائل هجوم أربيل: لا ملاذ آمناً للاحتلال

بعدما سادت توقّعات، عقب انتهاء الجولة الثالثة من الحوار الاستراتيجي الأميركي - العراقي، بتوقُّف الهجمات على مصالح الولايات المتحدة في بلاد الرافدين، بفعل إعلان واشنطن نيّتها الانسحاب «يوماً ما» من هذا البلد، جاء هجوم أوّل من أمس ليُبطل تلك التوقّعات، ويعيد فرض مطلب الانسحاب الشامل والمزمّن على جدول أعمال أصحاب القرار. رسالةٌ لا تبدو، كذلك، خارجة من سياقها الإقليمي، الذي يحتدم فيه الشدّ والجذب بين الولايات المتحدة وإيران، خصوصاً في أعقاب الاعتداء الإسرائيلي على منشأة نطنز النووية الإيرانية

حسين إبراهيم

بعدما أرسلت واشنطن إشارات متعدّدة إلى أن التوجُّه الأميركي يتأرجح بين عدم الانسحاب نهائياً من العراق، وبين سحب القوات القتالية والإبقاء على وجود دائم لقوات عسكرية تحت عنوان «مهمّة استشارية» لدعم قوات الأمن العراقية، جاء الهجوم بطائرة مسيّرة مفخّخة على القاعدة الأميركية في مطار أربيل أوّل من أمس، ليَطرح سؤالاً كبيراً عمّا إذا كانت المقاومة العراقية قد قرّرت، في ضوء التخبُّط السياسي الذي تشهده البلاد، تصعيد عملياتها، بهدف إعادة فرْض بند انسحاب القوات الأميركية ومَن يعمل تحت ظلّها، على أجندة أصحاب القرار في البلاد.

وليست عملية الأربعاء الأولى من نوعها، لا في شمال العراق، ولا في أنحاء البلاد الأخرى، حيث سُجّل أكثر من عشرين هجوماً بالصواريخ والعبوات على قوافل عسكرية وقواعد تؤوي جنوداً أو دبلوماسيين أميركيين، منذ تسلُّم جو بايدن منصبه في الـ 20 من كانون الثاني/ يناير الماضي. لكن اهمّها كان هجوماً صاروخياً وقع في منتصف شباط/ فبراير الفائت على قواعد أميركية في محيط مطار أربيل، وأسفر عن مقتل متعاقد مع «التحالف» الذي تقوده واشنطن، وجرّح خمسة جنود بينهم أميركي. ومن بين الهجمات، أيضاً، ما يعيد إحياء علامات فارقة في مسيرة المقاومة العراقية التي دفعت القوات الأميركية إلى الانسحاب في عام 2011، من مثل الهجوم بعبوة مزروعة على جانب الطريق ضدّ قافلة للإمدادات اللوجستية تابعة لـ«التحالف» في مدينة المثنى الجنوبية، نهاية الأسبوع الماضي.

وكان مستقبل القوات الأميركية في العراق قد طُرح على الطاولة، الأسبوع الفائت، خلال الجولة الثالثة من الحوار الاستراتيجي الأميركي - العراقي، لكن لم يتمّ تحديد أيّ وجهة سيتّخذها هذا الوجود، ولا تحديد أيّ مواعيد لتنفيذ انسحابات جزئية أو كاملة. وتقول مصادر ملمّة بالملفّ العراقي إن الولايات المتحدة لا تستطيع التخلّي عن وجودها العسكري في العراق، نظراً إلى أهمية موقع هذا البلد الاستراتيجي بالنسبة إليها، وهي بالتالي غير مستعدّة للانسحاب منه من دون ضغط. وتعتبر المصادر أن الخروج العسكري من العراق، إذا حصل، سيُشكّل هزيمة كبيرة للأميركيين في غرب آسيا، وقد يُمهّد لخروجهم من الشرق الأوسط كله. تأسيساً على ذلك، خلصت دراسة لمؤسّسة «راند» البحثية الأميركية عن العراق، صادرة في عام 2020، إلى توصية الإدارة الأميركية بالمفاضلة بين عدم الانسحاب أو تنفيذ انسحاب محدود، مع إبقاء مهمّة استشارية دائمة. ومن بين أهمّ الأسباب التي استندت إليها الدراسة، أن الانسحاب الكامل سيُعرّض للخطر «جهود احتواء إيران» في العراق والشرق الأوسط الأوسع، وسيؤدّي إلى نشوء تهديد للنفوذ والمصالح الاقتصادية الأميركية في العالم، وسيفتح الأبواب أمام دخول روسيا والصين، ويحدّ من قدرة الولايات المتحدة على التأثير في الأحداث السورية. في الأصل، تُنظر الإدارة الأميركية إلى الانسحاب الأول من العراق في عام 2011، على أنه كان خطأ، أو سابقاً لأوانه في أحسن الأحوال، باعتبار أن الولايات المتحدة اعتقدت أنها قضت على تنظيم «القاعدة» في البلاد، وأخفقت في تقدير صعود تنظيم «داعش»، وبالغت في تقدير قدرة الجيش والقوى الأمنية العراقية على مواجهة الإرهابيين، بحسب اعتراف الرئيس الأسبق، باراك أوباما، صاحب مشروع الانسحاب، علماً بأن خلفه دونالد ترامب كان قد اتّهم وزيرة خارجية أوباما، هيلاري كلينتون، بخلق «داعش».

> تنبئ الهجمات باتّساع الهوة بين الفصائل العراقية وبين رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي

من جهة أخرى، تنبئ الهجمات باتّساع الهوة بين الفصائل العراقية، وبين رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، الذي يَظهر بشكل متزايد على أنه ميّال إلى الولايات المتحدة. وذهب الكاظمي بعيداً في مسايرة الأميركيين، حين وصف الحوار الاستراتيجي بأنه «بوّابة لاستعادة الوضع الطبيعي للعراق». وتزامُناً مع انعقاد الجولة الثالثة من الحوار، سارت قافلة عربات يستقلّها مسلّحون مدجّجون، دانوا الاحتلال الأميركي، ووجّهوا انتقادات شديدة إلى الكاظمي. وعلى رغم أن الهجمات تحصل في أنحاء مختلفة من العراق، إلا أن استهداف محيط مطار أربيل يبدو ذا دلالة، كونه يُوجّه رسالة مزدوجة إلى الأميركيين، وإلى قادة المنطقة الكردية، بأنه لن يكون هناك ملاذ آمن لجنود الاحتلال. ولذلك، جاءت ردّة الفعل الكردية على هجوم المطار عنيفة على نحو خاص، إذ عَزا الزعيم الكردي، مسعود بارزاني، بالقول إن الهجمات الأخيرة «ما هي إلا محاولة سافرة لتقويض أمننا الداخلي وتعاوننا مع التحالف الدولي».

وكانت وزارة الداخلية في «إقليم كردستان» قد أعلنت أن «الهجوم على مطار أربيل استهدف مقرّاً للتحالف الدولي بمسيّرة مفخخة كانت تحمل مادة تي إن تي، ما تسبّب باضرار في أحد مباني المطار». وأمر الكاظمي بفتْح تحقيق فوري في هجمات أربيل وغيرها، معتبراً أن «أمن العراق هو من مسؤولية الحكومة والقوات الأمنية العراقية، وأن «هذا النوع من الأعمال الإرهابية التي تجري في شهر رمضان هدفه زعزعة الأمن». وتزامُناً مع تلك التطوّرات، تحرّكت الخلايا الإرهابية مجدّداً، مستهدفةً بسيارة مفخّخة سوقاً مكتظّة للمعدّات المستعملة في مدينة الصدر في بغداد، ما أوقع أربعة قتلى و20 جريحاً، بحسب الشرطة العراقية.

لم يتمّ تحديد أيّ وجهة سيتّخذها الوجود الأميركي في العراق (أ ف ب)

قضية

من أفغانستان إلى جوارها
إعادة تموضع أميركية في آسيا الوسطى

مع تركُّز الانظار على قرار الرئيس الاميركي، جو بايدن، الانسحاب من افغانستان في غضون خمسة اشهر، يشتغل «البنتاغون» على صقل خطط لا تزال «سرّية» لإعادة نشر القوات الاميركية في دول اسيا الوسطى (طاجيكستان وكازاخستان واوزبكستان)، بدعوى «مكافحة الإرهاب» ومنْع تنظيماته من استعادة المبادرة بوضع يغادر آخر جندي «اطلسي» الاراضي الافغانية. في ضوء ما سبق، يصبح قرار «الانسحاب» اقرب الى تصحيح هفوات الماضي، للتركيز على ما يهمّ اميركا على المدى البعيد، من مثل تعزيز حضورها في اي بقعة تطالها اقدام جنودها في انتظار مواجهة تبدو حتمية مع منافستها: الصين

ملاك حمود

في اليوم التالي لإعلان الرئيس الأميركي، جو بايدن، رسمياً، قرار انسحاب الولايات المتحدة وحلفائها من أفغانستان قبل نهاية العام الجاري، سعى وزير خارجيته، أنتوني بلينكن، إلى تطمين حكومة كابول الغارقة في دوّامة «الفزع»، لخشيتها من أن يؤدّي الفراغ الذي سيُخلّفه غياب قوات «التحالف الدولي»، إلى إضعاف نقاط نفوذها المتداعية أصلاً، لمصلحة حركة «طالبان»، الرافضة، من جهتها، مواصلة المشاركة في محادثات السلام، بسبب «تعذُّر» التزام الإدارة الجديدة في واشنطن بنودَ الاتفاق الموقّع بين الحركة وإدارة الرئيس السابق، دونالد ترامب، وخصوصاً لجهة تأجيل موعد الانسحاب الذي كان مقرّراً بداية أيار/ مايو المقبل. لكن ثمّة مؤشرات متعدّدة، عبّرت عنها أكثر من جهة، إلى انسحابٍ يعيد نشر القوات الأميركية في الجوار الأفغاني، وتحديداً في دول آسيا الوسطى، بهدف «رصد» أيّ صعود جديد لتنظيم «القاعدة» يومَ تحكم «طالبان» سيطرتها على البلاد. بهذا المعنى، يصبح الانسحاب شكلياً أكثر منه عملياً، إن صحّت التقديرات الآنفة، إذ سيعمل بايدن على تحقيق مطلب الانسحاب وكازاخستان وأوزبكستان الواقعة في آسيا الوسطى، إذ يستهدف الاقتراح، وفق ما أوردته صحيفة «نيويورك تايمز»، نقلاً عن مصادر أميركية، منعَ أفغانستان من أن تصبح «قاعدة إرهابية» من جديد، وسدَّ الفجوة التي سيخلّفها الانسحاب من هذا البلد. ويعزو هؤلاء المسؤولون الخطّة إلى الدروس المستقاة من الانسحاب الأميركي من العراق في عام 2011، والذي سمح بظهور تنظيم «داعش» بعد ثلاث سنوات. لذا، يُطوّر المخطّطون في القيادة المركزية للجيش الأميركي في تامبا/ فلوريدا، والأركان المشتركة في واشنطن، خيارات لتعويض الغياب. ويجلّي خطاب بايدن بوضوح التوجُّه المذكور، بتأكيده «(أننا) لن نرفع أعيننا عن التهديد الإرهابي»، بل «سنعيد تنظيم قدراتنا في المنطقة لمكافحة الإرهاب، ولمنع عودة ظهور التهديد الإرهابي الذي يستهدف وطننا».

وتأتي هذه الخطط، كما تقول الصحيفة، استجابةً لتحذيرات صادرة عن مسؤولين سابقين ومشرّعين من كلا الحزبين الديموقراطي والجمهوري، من أن غياب الضغط المستمرّ من جانب قوات العمليات الخاصة الأميركية، وعملاء الاستخبارات، يمكن أن يعيد تنظيم «القاعدة» إلى أفغانستان بوتيرة أسرع ممّا كان متوقّعاً. وفي هذا السياق تحديداً، يجيء اقتراح «البنتاغون»، المنسّق مع وكالات الاستخبارات الأميركية وحلفاء الولايات المتحدة الغربيّين، نشرَ قوّة عسكرية في دول جوار أفغانستان، وتحديداً في طاجيكستان وكازاخستان وأوزبكستان، استجابةً لوعوده السابقة، وهو الذي أقرّ بأن أهداف الولايات المتحدة في أفغانستان أصبحت «غامضة على نحو متزايد»، في موازاة سعيه إلى استرضاء مَن يرفضون الرحيل، وعلى رأسهم «البنتاغون»، بإعادة الانتشار في الجوار الأفغاني، ودائماً بحجّة «مكافحة الإرهاب». ذلك ما أوضحته الناطقة باسم البيت الأبيض، جين ساكي، يوم أمس، حين قالت إن في إمكان الولايات المتحدة مراقبة أيّ صعود جديد لتنظيم «القاعدة» في أفغانستان، من دون الاحتفاظ بوجود عسكري دائم هناك. لكن جوزف ماغواير، القائد الأعلى السابق لقوات البحرية الخاصة والذي عمل مديراً بالإنابة للاستخبارات الوطنية في إدارة دونالد ترامب، رأى أن «لا بديل من الوجود على الأرض... فعاليتنا في حماية وطننا ستتضاءل بشكل كبير».

> **اقترح «البنتاغون» نشر قوة في طاجيكستان وكازاخستان واوزبكستان**

استناداً إلى ما سبق، يمكن التوقّف طويلاً عند ما يعنيه قرار بايدن سحبَ 2500 فرد عسكري من أفغانستان، يضاف إليهم 1000 جندي غير مصرّح عنهم رسمياً يعملون مباشرة تحت إشراف «البنتاغون» ووكالة الاستخبارات المركزية، وفق ما تؤكّد مصادر «نيويورك تايمز». وتلك خدعة استخدمتها إدارة باراك أوباما تحت عنوان «مستويات إدارة القوات»، ما أدّى إلى زيادة عديد القوات في مناطق الحرب على نحو كبير. لكن مسؤولي وزارة الدفاع أكّدوا أنهم لن يلجأوا إلى تلك الأساليب في أفغانستان بعد الموعد النهائي للرحيل، على رغم تشكيك بعض المراقبين في هذه الوعود. وتتمثّل القضية الرئيسية، بالنسبة إلى «البنتاغون» ووكالات الاستخبارات الأميركية، في مدى نجاعة تنفيذ عمليات «مكافحة الإرهاب» من خارج أفغانستان، ولا سيما أن السوابق تجلّي فشلاً ذريعاً، و«حرب الدرونز» لا تزال ماثلة. لكن المفارقة أن وزير الدفاع، لويد أوستن، استشهد، خلال اجتماع دول «حلف شمالي الأطلسي» في بروكسل، أوّل من أمس، بقدرة الجيش الأميركي على ضرب «أهداف إرهابية» في المناطق الساخنة البعيدة «في أفريقيا وأماكن أخرى»، حيث يوجد القليل من القوات، إن وجدت، في إشارة على ما يبدو إلى ضربات الطائرات من دون طيار في الصومال واليمن وليبيا في السنوات الأخيرة. وقال أوستن: «ربّما لا توجد مساحة على الكرة الأرضية لا تستطيع الولايات المتحدة وحلفاؤها الوصول إليها».

في غضون ذلك، وصل وزير الخارجية الأميركي إلى العاصمة الأفغانية، كابول، حيث جدّد وعود بايدن بالحفاظ على «شراكة دائمة» مع هذا البلد بعد انسحاب القوات الدولية. وقال بلينكن، في ختام لقائه مع الرئيس الأفغاني، أشرف غني: «أريد أن أثبت عبر زيارتي الالتزام المستمرّ للولايات المتحدة حيال جمهورية أفغانستان الإسلامية وشعبها... الشراكة تتغيّر لكن الشراكة دائمة»، فيما أشاد غني بـ«التضحيات» التي قدّمتها الولايات المتحدة في أفغانستان، مؤكداً أن بلاده تحترم القرار الأميركي، مع تشديده على «ضرورة التعاون بين الدولتَين من أجل محاربة الإرهاب». من جهتها، رحّبت حركة «طالبان»، في بيان، بقرار واشنطن سحب جميع قواتها بحلول أيلول/ سبتمبر، معتبرة ذلك، في الوقت نفسه، «خرقاً لاتفاق الدوحة». وقال الناطق باسمها، ذبيح الله مجاهد، إن قرار سحب القوات الأميركية «يعني أن واشنطن لم تسمع للجهات التي لها مصلحة في استمرار الحرب، وهو قرار جيّد، غير أن مسؤولية النتائج العكسية للتأخر ستكون على عاتق الجهة التي خرقت الاتفاق».

اقز بايدن بان اهداف الولايات المتحدة في افغانستان اصبحت «غامضة على نحو متزايد» (أ ف ب)

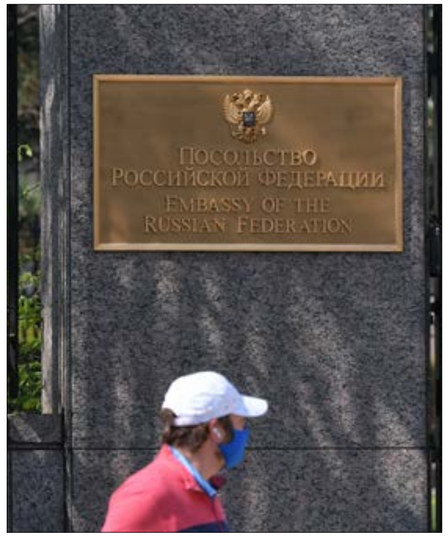

فرضت واشنطن سلسلة عقوبات على القطاع المالي الروسي (أ ف ب)

قضية

روسيا في مواجهة «العدوانية» الأميركية: «استدارة» مضادّة نحو آسيا

ليس الاهتمام الروسي بمنطقة جنوب آسيا حديثَ الولادة، بل هو سابق لوصول فلاديمير بوتين إلى الكرملين. إلّا أن عودة الإدارة الأميركية إلى تبنّي سياسة «الاحتواء» في مواجهة روسيا وسعيها إلى حشد حلفائها الغربيين خلفها في هذه المواجهة، يفرضان على موسكو البحْث عن تحالفات جديدة في الشرق. استراتيجية ستعني، حتماً، تسعير التنافس مع إدارة جو بايدن التي تضع نصب عينيها استكمال «الاستدارة نحو آسيا»، حيث مصالح الولايات المتحدة أكبر وأعمق

بتول سليمان

توتُّر يقود توتراً. هكذا تبدو علاقات الولايات المتحدة مع كُلّ من روسيا والصين، في ظلّ إدارة جو بايدن. الرجل الذي أتى «ثائراً» على نهج سلفه، دونالد ترامب، وَرث عداءً يبدو ثابتاً تجاه الصين، وآخر متزايداً تجاه روسيا التي ترى فيها الإدارة الجديدة منافساً موازياً، إلى جانب بكين. مؤشّرات عديدة تُترجم هذا الميل، لعلّ أبرزها تدشين وزيري الخارجية والدفاع الأميركيَّين، أنتوني بلينكن ولويد أوستن، جولتهما الخارجية الأولى في جنوب آسيا، فضلاً عن تحريك الملفّات التي تمسّ روسيا، بدءاً بقضية المعارض اليكسي نافالني، ومروراً بإعادة تحريك الجبهة الأوكرانية، ووصولاً إلى محاولة بلورة تشكيل جبهة غربية تقودها أميركا في مواجهة منافستَيها. وعلى هذه الأسس، رُسمت مسارات إضافية للتوغّل الأميركي في جنوب آسيا، المنطقة الحيوية بالنسبة إلى الصين أوّلاً، ومن ثمّ روسيا.

وعلى رغم تعويل واشنطن على حلفائها التقليديين في هذه المنطقة، ثمّة اعتقاد متزايد في أوساط بعض الخبراء بأن مال الرؤية الأميركية في جنوب آسيا سيكون الفشل، بالنظر إلى أن طابع «اللعبة» في تلك المنطقة اقتصادي وليس عسكرياً. وهو ما تدركه روسيا والصين، اللتان تبدوان متجهتَين، معاً، إلى استخدام نقاط قوّتهما في هذا المجال لإفشال الخطط الأميركية. أتى بذلك زيارةُ قام بها وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إلى الصين قبل أسابيع، في خضم توتُّر علاقات بلاده مع الولايات المتحدة وأوروبا، وفي إطار «تنسيق السياسة الخارجية» للبلدين، و«تعزيز الشراكة الاستراتيجية» بينهما. وتواصلت، أخيراً، الحركة النشطة للوزير الروسي الذي زار كوريا الجنوبية، حيث ناقش تأسيس صندوق استثماري مشترك بين البلدين بقيمة تصل إلى مليار دولار، وما كاد لافروف يعود إلى بلاده، حتى أعلن عن جولة خارجية جديدة، هذه المرّة إلى الهند، طارحاً بلاده «وسيطاً» في المحادثات بين نيودلهي وبكين لحلحلة الخلاف الحدودي بينهما؛ وإيضاً إلى باكستان، المحطّة البارزة في جولة الوزير بالنظر إلى أنها الزيارة الأولى لمسؤول روسي رفيع المستوى إلى إسلام آباد منذ 9 سنوات، والتي نتجت منها تعهّدات بزيادة التعاون العسكري بين البلدين، وعبّرت عن تقارب في وجهات النظر في شأن عملية السلام الأفغانية التي تلعب روسيا دوراً متقدّماً فيها.

يصف الكاتب والمحلّل السياسي في موقع «آسيا تايمز»، بيبي إسكوبار، مع جميع اللاعبين عبر أوراسيا وكذلك الجنوب الآسيوي، وقد أثبتت التجارب هذا الأمر». ويضيف أن «المشكلات على مستوى أوراسيا مثل أفغانستان، تتطلّب حلولاً أوروبية ـ آسيوية بين اللاعبين الرئيسيين كروسيا»، لافتاً إلى أن «واشنطن لن تكون راضية عن الأداء الروسي، فالإمبراطورية الأميركية في حالة انحدار حادّ، وباتت عُرضة لأن تصبح لاعباً غير ذي صلة في جميع أنحاء أوراسيا».

وعلى رغم وجود دوافع آنية للتوجُّه الروسي نحو جنوب آسيا، إلّا أن هذه المنطقة كانت، منذ تسعينيّات القرن الماضي، في صلب الاهتمام الروسي، حيث نُظر إليها على أنها كفيلة أنها جديرة بالثقة وقادرة على الاتفاق مع جميع اللاعبين عبر أوراسيا وكذلك الجنوب الآسيوي، وقد أثبتت التجارب هذا الأمر». ويضيف أن «المشكلات على مستوى أوراسيا مثل أفغانستان، تتطلّب حلولاً أوروبية ـ آسيوية بين اللاعبين الرئيسيين كروسيا»، لافتاً إلى أن «واشنطن لن تكون راضية عن الأداء الروسي، فالإمبراطورية الأميركية في حالة انحدار حادّ، وباتت عُرضة لأن تصبح لاعباً غير ذي صلة في جميع أنحاء أوراسيا».

وعلى رغم وجود دوافع آنية للتوجُّه الروسي نحو جنوب آسيا، إلّا أن هذه المنطقة كانت، منذ تسعينيّات القرن الماضي، في صلب الاهتمام الروسي، حيث نُظر إليها على أنها كفيلة بتحقيق التوازن في علاقات موسكو الخارجية. فكرة الشراكة مع كلّ من الهند والصين، مثلاً، سابقة على وصول الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إلى الكرملين، وما فعله هذا الأخير ليس إلّا استكمالاً لنهج قائم. ومن هنا، كان الاتجاه الروسي نحو معاهدات وتكتّلات من مثل «رابطة دول جنوب شرق آسيا»، «آسيان»، و«منظمة شنغهاي للتعاون». وبعد ذلك، جاءت الأزمة الأوكرانية عام 2014 - والتي انهارت العلاقات الروسية - الغربية على إثرها - لتعزّز الحاجة إلى شراكة وثيقة مع الشرق، وهو ما انعكس في الإعلان، عام 2016، عن «أوراسيا الكبرى»، والتي وُصفت، منذ ذلك الحين، بأنها مشروع تكاملٍ يشمل المحيطين الأطلسي والهادئ. ومذّاك، سعت روسيا إلى التعاون مع مجموعة واسعة من اللاعبين الآسيويين لبناء شراكات واسعة النطاق (أصبحت الصين أكبر مستهلك للغاز الروسي، فيما منحت بكين موسكو قروضاً زادت من الاستخدام الروسي للیوان).

وعلى رغم المعارضة الأميركية، كانت علاقة روسيا بكلّ من اليابان وكوريا الجنوبية - حليفتَي الولايات المتحدة التقليديتَين - جيّدة طوال الفترة السابقة، ولا يختلف الأمر بالنسبة إلى الدول الآسيوية الأخرى، مثل فييتنام وإندونيسيا، اللتين تجمعهما علاقة اقتصادية ودفاعية تتطوّر باستمرار مع روسيا. وتعتبر سوق جنوب شرق آسيا فضاءً مهمّاً لمبيعات الأسلحة الروسية. ففوق معهد «استوكهولم الدولي لأبحاث السلام»، باعت موسكو أسلحةً بقيمة 6,6 مليارات دولار إلى دول جنوب شرق آسيا بين عامَي 2010 و2017، كان أبرزها صفقة طائرات «سو-35» إلى إندونيسيا عام 2013. أمّا الهند والتي تجمعها صداقة قوية مع روسيا منذ الحرب الباردة، فلا تبدو عازمة على التراجع عن علاقتها مع الروس. وقد عكس ذلك اللقاءُ الذي جمع الرئيس الروسي عن «أوراسيا الكبرى»، والتي وُصفت، مودي، في عام 2018، حين اتّفقا على توسيع التعاون بين بلديهما على المستويات كافة: النووية والعسكرية والنفطية. وهي خطوة أتت في أعقاب إبرام نيودلهي وموسكو، عام 2017، عقداً تشتري الأولى بموجبه أنظمة الدفاع الجوي الروسية «إس-400»، الأمر الذي لاقى استياءً أميركياً كبيراً وصل إلى حدّ تهديد واشنطن بفرض عقوبات اقتصادية على نيودلهي. إلا أن الهند لم تتراجع عن الصفقة، بل مضت في تعزيز وارداتها العسكرية من روسيا، حتّى قدّرت طلباتها من المعدّات العسكرية الروسية، بين عامَي 2017 و2018، بـ14,5 مليار دولار.

> **طلبت الهند معدّات عسكرية روسية، بين عامَي 2017 و2018، بقيمة 14,5 مليار دولار**

وإندونيسيا، اللتين تجمعهما علاقة اقتصادية ودفاعية تتطوّر باستمرار مع روسيا. وتعتبر سوق جنوب شرق آسيا فضاءً مهمّاً لمبيعات الأسلحة الروسية. ففوق معهد «استوكهولم الدولي لأبحاث السلام»، باعت موسكو أسلحةً بقيمة 6,6 مليارات دولار إلى دول جنوب شرق آسيا بين عامَي 2010 و2017، كان أبرزها صفقة طائرات «سو-35» إلى إندونيسيا عام 2013. أمّا الهند والتي تجمعها صداقة قوية مع روسيا منذ الحرب الباردة، فلا تبدو عازمة على التراجع عن علاقتها مع الروس. وقد عكس ذلك اللقاءُ الذي جمع الرئيس الروسي عن «أوراسيا الكبرى»، والتي وُصفت، مودي، في عام 2018، حين اتّفقا على توسيع التعاون بين بلديهما على المستويات كافة: النووية والعسكرية والنفطية. وهي خطوة أتت في أعقاب إبرام نيودلهي وموسكو، عام 2017، عقداً تشتري الأولى بموجبه أنظمة الدفاع الجوي الروسية «إس-400»، الأمر الذي لاقى استياءً أميركياً كبيراً وصل إلى حدّ تهديد واشنطن بفرض عقوبات اقتصادية على نيودلهي. إلا أن الهند لم تتراجع عن الصفقة، بل مضت في تعزيز وارداتها العسكرية من روسيا، حتّى قدّرت طلباتها من المعدّات العسكرية الروسية، بين عامَي 2017 و2018، بـ14,5 مليار دولار.

تقرير

واشنطن تُعلّق التهدئة
عقوبات موسّعة على موسكو

في المقابل، أتت ردود الفعل على الضفة الروسية غاضبة؛ إذ سارعت موسكو إلى استدعاء السفير الأميركي لديها، جون سوليفان، لإجراء ما قالت إنها «ستكون محادثة قاسية»، معتبرة أن الخطوات الأميركية الأخيرة تزيد من التوتّر بين البلدين «على نحو خطير». وأكدت الناطقة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، أن بلادها «سترُدّ على هذه العقوبات في المستقبل القريب»، مضيفة إن «الولايات المتحدة ليست مستعدة لقبول الحقيقة الموضوعية بأن هناك عالماً متعدّد الأقطاب يستبعد الهيمنة الأميركية».

وعلى الفور، بدأت مراسيم التضامن من حلفاء واشنطن تصدر من كلّ حدب وصوب؛ فأعرب «حلف شمالي الأطلسي» عن «دعمه وتضامنه مع واشنطن بعد الإعلان عن إجراءات تهدف إلى الردّ على أنشطة روسيا المزعزعة للاستقرار». والأمر نفسه بالنسبة إلى وزير خارجية الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، الذي أعلن تضامُن دول التكتّل مع واشنطن «في شأن تداعيات أنشطة إلكترونية خبيثة». أمّا بريطانيا، فعمدت إلى استدعاء السفير الروسي لديها للتعبير عن قلقها إزاء «السلوك الخبيث» لروسيا، ولإظهار دعم لندن للإجراءات التي أعلنها الرئيس الأميركي.

> **أكدت موسكو أنها سترُدّ على العقوبات الأميركية في المستقبل القريب**

(الأخبار)

في موازاة الإشارات الصادرة من البيت الأبيض إلى الحدّ من الاندفاعة «العدوانية» الأميركية ضدّ روسيا، ومنها عزْم الرئيس جو بايدن على نظيره فلاديمير بوتين عقْد قمّة تهدف، من جملة ما تهدف إليه، إلى «بناء علاقات مستقرّة» بين البلدَين، نفّذت الولايات المتحدة تهديدها بفرض عقوبات موسّعة على الروس، على خلفية التدخّل الروسي المزعوم في الانتخابات الرئاسية الأميركية لعام 2020، والهجمات الإلكترونية التي نُسبت إلى موسكو، فضلاً عن دور هذه الأخيرة في الأزمة الأوكرانية وغيرها من الأنشطة «الخبيثة». واستهدفت العقوبات الأميركية شركات روسية، ودبلوماسيين روس، وسوق الدين السيادي الروسي. إذ شملت أمراً تنفيذياً مباشراً من الرئيس الأميركي يتيح لحكومته فرض عقوبات على أيّ قطاع في الاقتصاد الروسي، واستخدامه للحدّ من قدرة موسكو على إصدار دين سيادي، كما منَع بايدن المؤسّسات المالية الأميركية من المشاركة في السوق الأولية للسندات السيادية الروسية المقوّمة بالروبل اعتباراً من الـ 14 من حزيران/ يونيو المقبل، ما من شأنه أن يُلحق ضرراً بالاقتصاد الروسي.

بالإضافة إلى ذلك، أدرجت وزارة الخزانة الأميركية 32 من الكيانات والأفراد في «القائمة السوداء»، بعد اتهامهم بـ«تنفيذ محاولات مرتبطة بالحكومة الروسية مباشرة للتدخّل في الانتخابات الأميركية، وغيرها من أفعال التدخّل ونشر المعلومات المضلّلة». وبالتنسيق مع الحلفاء الغربيين من الاتحاد الأوروبي وبريطانيا إلى أستراليا وكندا، عاقبت «الخزانة» أيضاً ثمانية أفراد مرتبطين بـ«الاحتلال والقمع الروسي المستمرّين» في شبه جزيرة القرم. وقال البيت الأبيض إنه سيتمّ طرد عشرة دبلوماسيين روس من العاصمة واشنطن، منهم ممثّلون لأجهزة الاستخبارات الروسية.

شكّلت إسلام اباد محطة بارزة في جولة لافروف بالنظر إلى انها الزيارة الاولى من نوعها منذ 9 سنوات (أ ف ب)

العالم
تقرير

يصنح الدستور سعيّد الحقّ في أن يردّ نصّ القانون للبرلمان لقراءة ثانية (أ ف ب)

الخلافات الدستورية تتوالى في تونس
لا هدنة بين «النواب» وقصر قرطاج

تتوالى الخلافات السياسية في تونس، على خلفية التناقض الدستوري في صلاحيات كلّ من رئيسَي الجمهورية والحكومة في دستور عام 2014. وبالتوازي مع غياب الحوار بين رأسَي السلطة، قيس سعيّد وهشام المشيشي، إثر نزاعات متعلّقة بالتعديل الحكومي الذي قام به رئيس الوزراء، ورفض رئيس الجمهورية له، اشتعل فتيل الخلافات، هذه المرّة، على خلفية رفض سعيّد ختْم التعديلات على فصول جديدة في قانون المحكمة الدستورية لتسهيل عملية انتخاب الأعضاء، وردّه للمرّة الثانية للتعديل. وبذلك، لم يبصر القانون النور كما كان متوقعاً.

وفيما أثار رفض سعيّد، نهاية الأسبوع الماضي، إقرار مشروع تعديل قانون المحكمة الدستورية، استياء الأوساط السياسية، يأتي الرفض اليوم ليزيد المشهد السياسي تعقيداً. ورفض سعيّد، السبت الماضي، التصديق على قانون المحكمة، عقب مصادقة النواب في 25 آذار/ مارس الفائت، وأرجعه إلى البرلمان لعرضه للتعديل، معلّلاً ذلك برسالة تفسيرية طويلة بخطّ يده إلى البرلمان، يُبيّن فيها أن تنقيحاته غير قانونية وجاءت بعد الآجال الدستورية، إذ نصت الفقرة الخامسة من الفصل 148 على أنه «يتم في أجل أقصاه سنة من هذه الانتخابات إرساء المحكمة الدستورية». وأشار الرئيس التونسي إلى أنه «لن يقبل أبداً بأن توضع النصوص القانونية على مقاس الحكام لتصفية الحسابات».

ووفق الدستور الذي يمنح سعيّد الحقّ في أن يردّ نصّ القانون للبرلمان لقراءة ثانية، يتوجّب أن يُصادق البرلمان عليه بثلاثة أخماس أعضائه، أي بـ 131 صوتاً، وإلّا تسقط التعديلات. وفي حال المصادقة، يصبح أمام رئيس الجمهورية حلّان: إما أن يطبّق الفصل الـ80 الذي يقضي بختمه من قبل رئيس الجمهورية والإذن بنشره في الرائد الرسمي (الجريدة الرسمية)، وإمّا أن يطبّق الفصل الـ120 الرامي إلى الطعن فيه لعدم الدستورية.

وخلال لقاء جمع سعيّد إلى

> **آثار رفض سعيّد إقرار مشروع تعديل قانون المحكمة الدستورية، استياء الأوساط السياسية**

رئيس المجلس الأعلى للقضاء، يوسف بوزاخر، أمس، أكد الأوّل أهمية استقلالية القضاء، قائلاً إن «الدولة لن يستقيم أمرها إلّا بقضاء عادل». وشدّد على أهمية التسريع في البتّ في القضايا وتطبيق القانون، متأسفاً أن «هنالك قضايا جارية لمدة أعوام دون عقاب». وتساءل قائلاً: «ما فائدة القانون إذا لم يُطبّق». وفي رده على سعيّد، أشار بوزاخر إلى وجود قضايا متشعّبة وبعض القضايا تستوجب سنوات للبتّ فيها، لكن رئيس الجمهورية تمسّك بضرورة التسريع في البتّ في هذه القضايا، داعياً إلى مراجعة التكوين في المعهد الأعلى للقضاء من أجل تطويره. وقد شملت التنقيحات المدخَلة على قانون المحكمة الدستورية الفصول 10 و11 و12 من القانون الأساسي الحالي للمحكمة الدستورية، والتي تتعلّق بالخصوص بمرور مجلس النواب إلى انتخاب بقية أعضاء المحكمة الدستورية بالاقتراع السري بأغلبية الثلاثة أخماس في ثلاث دورات متتالية في صورة لم يحرز العدد الكافي من المرشحين الأغلبية المطلوبة (145 صوتاً) بعد ثلاث دورات.

كما ألغيت أحكام الفقرة الفرعية الأولى من الفصل الـ11 من قانون المحكمة الدستورية والتي تتعلّق بتقديم الكتل النيابية مرشحين لعضوية المحكمة. وتم التصويت على مقترح ينص على أن تحذف عبارة «تباعاً» الواردة في الفصل الـ10 من القانون بشكل لا يحيل على ترتيب إلزامي في اختيار المجلس الأعلى للقضاء ورئاسة الجمهورية لأعضاء المحكمة الدستورية، وربط ذلك باستكمال البرلمان لانتخاب 3 أعضاء.

تجدر الإشارة إلى أن المحكمة الدستورية هيئة قضائية تم إقرارها بموجب دستور عام 2014، وتضمّ 12 عضواً، 4 منهم ينتخبهم البرلمان، و4 يختارهم «المجلس الأعلى للقضاء»، و4 يعيّنهم رئيس الجمهورية. وتتمثّل مهمة المحكمة الدستورية في مراقبة مشاريع تعديل الدستور، والمعاهدات ومشاريع القوانين، والقوانين، والنظام الداخلي للبرلمان، وتبتّ في استمرار حالات الطوارئ، والنزاعات المتعلقة باختصاصي الرئاسة والحكومة.

(الأخبار)

وفيات

انا لله وانا اليه راجعون
انتقل الى رحمة الله تعالى فقيدنا الغالي المرحوم
الدكتور جميل يوسف طفيلي
زوجته فاطمة محمد جمول
اولاده: الدكتور يوسف زوجته سارية قيسي، المهندس نادر، الاستاذة رنا زوجة الدكتور حسن علي احمد، الدكتورة جنى زوجة الدكتور مازن فحص.
اشقاؤه: المرحوم عبد اللطيف، المرحوم الحاج حسن، الحاج معروف، الاستاذ محمد علي، والاستاذ منير طفيلي
شقيقته: الحاجة سميحة (أم نبيل) زوجة المرحوم حسن مكي .
يصلى على جثمانه الطاهر اليوم الجمعة 16 نيسان 2021 الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا ويوارى الثرى في جبانة بلدته دير الزهراني .
للاتصال الهاتفي على الارقام التالية:
ابنه الدكتور يوسف طفيلي: 03104780
ابنه المهندس نادر: 70866015
ابنته الاستاذة رنا: 03346559
ابنته الدكتورة جنى :70871282
زوجته فاطمة جمول : 76961796
الدكتور حسن علي احمد: 03811069
الدكتور مازن فحص: 70937846
الاستاذ محمد علي طفيلي: 03715249
الاستاذ منير طفيلي: 78881064
الدكتور علي حسن طفيلي: 03959655
الدكتورة حلا منير طفيلي: 71729759
الدكتور جميل مكي: 03200727
للفقيد الرحمة ولكم الاجر والثواب
الاسفون: ال طفيلي، جمول، علي احمد، فحص، مكي ، وعموم اهالي بلدة دير الزهراني.

الجمعية التعاونية في دير الزهراني تنعى
المرحوم الدكتور جميل يوسف طفيلي
رئيس مجلس الادارة
يوارى الثرى اليوم الجمعة 16 نيسان 2021 الساعة الحادية عشرة والنصف في جبانة بلدته دير الزهراني للفقيد الرحمة ولكم الاجر والثواب

مبوب

نُنجز معاملات انتقال عقارية في جميع المناطق اللبنانية مقابل تملكنا حصصاً عقارية.
للمراجعة: ٠١/٣٨٣٢٥٦
٠١/٣٨٣٢٦٠ - ٠٣/٠٤٥٣٨٨

إعلانات رسمية

إعلان قضائي
تدعو المحكمة الإبتدائية المدنية في صيدا، برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين رودني داكسيان وريشار السمرا المستدعى ضدهم إبراهيم وسيمون ونهاد نمر الزيني والمجهولي محل الإقامة الحضور إلى قلم المحكمة لإستلام نسخة عن الأوراق رقم 2021/1468 المقامة من كارمن البير عفيف بموضوع إزالة شيوع على العقار رقم 469 من منطقة جنسنايا العقارية.
وإتخاذ محل إقامة بنطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات بإستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.
رئيسة القلم
سلام الغوش

إعلان تبليغ سنداً لأحكام المادة 409 أ.م.م.
صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس بالمعاملة التنفيذية رقم 2019/172
للمنفذ عليهم: ريمان ونجا جرجس علام وشيخا زعيتر العلم وجاكلين ومادلين زعيتر العلم من بصرما أصالاً بمقتضى المعاملة التنفيذية: 2019/172
المنفذة بوجهك من المنفذ: جوزيف نبيل زينا بوكالة الأستاذ جهاد سعيد بموجب الحكم الصادر عن المحكمة الإبتدائية بالشمال رقم 2018/97 تاريخ 2018/12/20
الموضوع: إزالة الشيوع بالعقار /1144/ بصرما العقارية
يقتضي حضورك لقلم الدائرة بالذات أو بالواسطة القانونية لإستلام الإنذار التنفيذي ومرفقاته وإتخاذ مقام لك ضمن نطاقها والجواب بمهلة 5 أيام مهلة الإنذار و20 يوماً مهلة النشر وبانقضائها يعتبر كل تبليغ لك ضمن نطاقها صحيحاً ويصار لمتابعة التنفيذ لآخر المراحل.
مأمور التنفيذ
أحمد أنس عثمان

اعلان
من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب أحمد سليمان محمود لموكله إبراهيم رشراش عياد سند تمليك بدل عن ضائع للقسم A 14 من العقار 1254 باشورة.
للمعترض مراجعة الأمانة
خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

نشر بورصة بيروت
لخلاصة اعتراض
موجّه بواسطة دائرة الكاتب العدل في عين دارة
وارد اليها حول فقدان
شهادات اسهم لحامله
تبلغت بورصة بيروت بواسطة دائرة الكاتب العدل في عين دارة بالتكليف الأستاذ بول الياس نصّار اعتراضاً بحمل الرقم 2019/936 تاريخ 1/11/2019 متعلق بفقدان حيازة شهادات أسهم لحامله سنداً للمرسوم الاشتراعي رقم 41 تاريخ 26/5/1977 وتعديلاته. بناءً عليه، وسنداً لأحكام المادتين 5 و6 من المرسوم الاشتراعي 41 المذكور، تنشر بورصة بيروت في نشرتها الرسمية اليومية (ليومين متتاليين) وفي نشرتها الشهرية وفي الجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين الخلاصة التالية:
1 – الطرف المعترض: السيد نديم شارل الأصفر – لبناني الجنسية – ممثلاً بوكيله الأستاذ ألكس قره بجاقيان – عنوانه: بيروت، الأشرفية، كورنيش النهر، سنتر تريليوم، طابق سادس: هاتف: 03/640144 – 01/425500.
2 – مصدر الأسهم: شركة كهرباء البارد ش.م.ل.
(سجل تجاري بيروت: 5690)
3 – عدد الأسهم: /5000/ سهم (خمسة آلاف سهم).
4 – نوع الأسهم: أسهم للحامل.
5 – القيمة الإسمية للسهم الواحد: 100 ل.ل. (مائة ليرة لبنانية) حسب ما ورد في الاعتراض.
6 – طبيعة حق الطرف المعترض في الأسهم: وارث من والدته المرحومة أيمه سايد اسطفان بنسبة 600 من أصل 2400 التي ورثت من والدها مالك الأسهم المرحوم سايد انطونيوس اسطفان بنسبة 7 من أصل 48 حسب قراري حصر الإرث التاليين:
- قرار حصر إرث رقم 489 تاريخ 27/10/1950 (مرفق بالاعتراض).
- قرار حصر إرث رقم 383 تاريخ 16/6/1986 (مرفق بالاعتراض).
7 – كيفية وتاريخ ومحل اكتساب الأسهم: بالإرث من والدته التي ورثت من والدها أحد مؤسسي الشركة.
8 – تاريخ ومحل قبض العائدات الأخيرة عن الأسهم: لا معلومات واردة في الاعتراض بهذا الخصوص.
9 – عدد الشهادات المفقودة: لا معلومات في الاعتراض عن عدد الشهادات المفقودة.
10 – أرقام الأسهم: لا معلومات في الاعتراض عن أرقام الأسهم.
11 – عدد القسائم المربوطة: لا معلومات في الاعتراض عن عدد القسائم المربوطة.
12 – آخر جمعية عمومية حضرها الطرف المعترض: جمعية عمومية غير عادية تاريخ 15 أيار 1949 حضرها جد المعترض ومورثه المرحوم سايد انطانيوس إسطفان حسب ما ورد في الاعتراض وحسب محضر الجمعية المرفق بالاعتراض.
13 – ظروف وتاريخ فقدان حيازة الأسهم: على أثر العارض الصحي المفاجئ الذي تعرض له المرحوم سايد انطانيوس إسطفان في العام 1950 لم يتمكن الورثة من إيجاد أصل شهادات الأسهم لحامله حتى تاريخه وفقاً لما ورد في الاعتراض.
14 - مطالب الطرف المعترض: الحفاظ على حقوقه الإرثية وعلى حقوق سائر ورثة المرحوم الشيخ سايد انطانيوس إسطفان ونشر خلاصة عن الاعتراض الحاضر في نشرة البورصة والجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين عملاً بالمرسوم الاشتراعي رقم 41 تاريخ 26/5/1977.
15 – ملاحظات بورصة بيروت: إن المعلومات أعلاه تم أخذها من قبل البورصة نقلاً عن ما ورد في متن الاعتراض المقدم لها والمستندات الثلاثة المرفقة به (قراري حصر إرث ومحضر إجتماع جمعية عمومية غير عادية تاريخ 15/5/1949) وهي على كامل مسؤولية وذمة الطرف المعترض دون أن تتحمل بورصة بيروت أي مسؤولية بصددها.
وتفضلوا بقبول الاحترام
رئيس لجنة بورصة بيروت بالإنابة
د. غالب محمصاني

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بيروت
وبالإنابة عن أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلب صبحي مسعود إبراهيم بالوكالة عن بنك الاعتماد المصرفي ش.م.ل. شهادة قيد تأمين بدل عن ضائع باسم/ الاعتماد المصرفي ش.م.ل. بالأقسام 1 و3 و6 و13 و15 و16 و18 و21 من العقار 5232 مزرعة وبالعقار 5271 بعبدا العقارية وبالأقسام 14 و13 D و12 D و11 D و10 D و9 D و8 D و7 D و6 D و5 D و4 D و3 D و1 D من العقار 5640 بعبدا العقارية.
للمعترض مراجعة الأمانة
خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

تبليغ مجهول المقام
تدعو محكمة إيجارات بيروت برئاسة القاضي محمد شهاب المدعى عليهم ريما قلعاوي وفوزية الرافعي وأمجد وجمانا واية أمجد النابلسي للحضور إلى القلم لإستلام أوراق الدعوى 2018/576 المقامة من جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت والرامية إلى إسقاط حق المدعى عليهم من التمديد القانوني وإلزامهم بإخلاء الماجور الكائن في العقار 472/المصيطبة ودفع البدلات المستحقة والبالغة 103710000 ل.ل.
رئيس القلم
سامر طه

تبليغ مجهول المقام
تدعو محكمة إيجارات بيروت برئاسة القاضي محمد شهاب المدعى عليها دانية محمد الحريري للحضور إلى القلم لإستلام أوراق الدعوى 2020/101 المقامة من فوزية علي جعفر ورفاقها والرامية إلى إسقاط حق المدعى عليها من التمديد القانوني وإلزامها بإخلاء الماجور القسم /33/ من العقار 4865/المزرعة.
رئيس القلم
سامر طه

شهر النور على إذاعة النور
فكّر واربح
مسابقة في المعلومات العامة
السبت والأحد بعد موجز 3:00 عصراً
إذاعة النور
alnour radio
alnour.com.lb

استراحة

كلمات متقاطعة 3717

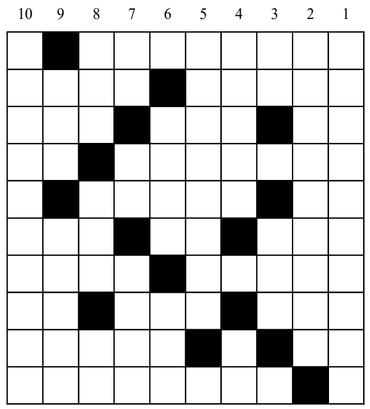

أفقيا
1- عاصمة أوروبية – 2- مرتكز على اربعة – فنان مسرحي لبناني راحل – 3- ضمير منفصل – لقب تونسي – حرف جزم – 4- دعايتها – لا يُباح به – 5- ضمير متصل – مدينة في فلسطين – 6- دودة سوداء تمتص الدم تعيش في المياه – قفز – البسه الوشاح – 7- عاتبهم – ناظم الشِعْر – 8- صوف بالأجنبية – بكاء الميت – والد – 9- كانت أسنانه قصيرة منعطفة على غار الفم – جزيرة إيطالية – 10- فيلم سينمائي شهير من بطولة نادية الجندي وفريد شوقي حول تجارة المخدرات

عمودياً
1- مخرج لبناني – 2- شهر هجري – 3- للنداء – من الحشرات – 4- شهر هجري – ضجر وسئم – 5- ساحة في الصين من أكبرها في العالم – 6- نقيض يصعد – عاصمة آسيوية – 7- رطوبة الحائط – للتعريف – شهر ميلادي – 8- ضد آخر – موقع إخباري باللغة العربية يتم إعداد الأخبار فيه في العاصمة الأميركية – من الحبوب – 9- جرم سماوي – رمزي التجاري – 10- إسم يُطلق على سفن تخوض المعارك في مياه البحار

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- سان خوسه – ما – 2- يلدز – كابول – 3- انف – زمزم – 4- أكمة – بل – اس – 5- لئة – قر – سرت – 6- ار – حاجات – 7- الدبس – بص – 8- لقب – يافا – 9- ام – عشب – يم – 10- محمد الفاتح

عمودياً
1- سيف الإسلام – 2- ال – كثر – قمح – 3- ندامة – اب – 4- خزنة – حل – عدّ – 5- قاديشا – 6- سك – برج بابل – 7- هازل – أسف – 8- بم – ست – أبا – 9- موزار – مت – 10- المستعصم

sudoku 3717

7	4							1
8			6		7		9	
	3	9		4		2		8
9				6	4			7
		4	8					6
	6		7			5		
		8				3	1	
	2							5
3			2	5	8		4	

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3716

5	6	3	9	2	1	8	7	4
2	8	7	6	5	4	3	1	9
9	4	1	8	3	7	2	5	6
6	5	8	3	7	9	1	4	2
4	3	9	2	1	5	6	8	7
1	7	2	4	8	6	5	9	3
3	2	5	7	9	8	4	6	1
7	1	4	5	6	3	9	2	8
8	9	6	1	4	2	7	3	5

مشاهير 3717

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

جنرال إنكليزي (1886-1974) أصيب خلال الحرب العالمية الأولى. عيّن سفيراً في لبنان خلال الحرب العالمية الثانية. ناصر حكومة الإستقلال ضد النفوذ الفرنسي

6+5+4=7+1+8 ■ أسد = 4+11+2+3 = خلاف أبيض ■ 10+9 = سقي النبات

إعداد
نعوم مسعود
حل الشبكة الماضية: ضياء العزاوي

نتائج اللوتو اللبناني

37 40 38 36 20 14 12

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1892 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:
الأرقام الرابحة: 12 - 14 - 20 - 36 - 38 - 40
الرقم الإضافي: 37
■ **المرتبة الأولى (ستة ارقام مطابقة)**
. قيمة الجوائز الإجمالية: 10,652,300,514 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: شبكة واحدة
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 10,652,300,514 ل.ل.
■ **المرتبة الثانية (خمسة ارقام مطابقة مع الرقم الاضافي):**
- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 403,504,165 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: شبكتان
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 201,752,083 ل.ل.
■ **المرتبة الثالثة (خمسة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 187,973,370 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 63 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 2,983,704 ل.ل.
■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**
قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 187,973,370 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 3,515 شبكة.
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 53,477 ل.ل.
■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 442,376,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 55,297 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 8,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 3,461,117,087 ل.ل.

نتائج زيد
جرى مساء أمس سحب زيد رقم 1892 وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 82314
■ **الجائزة الأولى: 75,000,000 ل.ل.**
- عدد الأوراق الرابحة: ورقتان
قيمة الجائزة الإفرادية: 37,500,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 2314.**
- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 314.**
- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 14.**
- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.

نتائج يومية
جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1114 وجاءت النتيجة كالآتي:
● يومية ثلاثة: 210
● يومية أربعة: 4739
● يومية خمسة: 85448

ملف

«حماة الباب الأخير»... شهداء الثورة البحرينيّة إن حكوا

«مركز أوال» يوثّق ذاكرة «الدرّاز»: يوميات الغضب والفِداء

عبدالرحمن جاسم

لا يعرف كثيرون خارج البحرين، عن الوضع الحقيقي الذي مرّت ولا تزال تمرُّ به تلك البلاد الوادعة، الجاسمة على كتف الخليج العربي. يأتي كتاب «حماة الباب الأخير: شهادات من ساحة الفداء بالدرّاز» (مركز أوال للدراسات والتوثيق)؛ واحداً من تلك الأصوات القوية التي تروي ما حدث في إحدى المواجهات الحاسمة في تاريخ ذلك البلد الصغير. هو صراعٌ بين «شرعية» السلطة الحاكمة المستمدّة من عائلة إقطاعية/ ملكية تحكم بالحديد والنار، وبين معارضة اختارت السلمية كأسلوب

> في عام 2016، أعلنت السلطة إسقاط الجنسية عن الشيخ عيسى قاسم، ما أدّى إلى اعتصام سلمي مفتوح قبوله بالعنف

مواجهة، على غرابة ذلك الاختيار وابتعاده عن طقوس المنطقة وفولكلورها المسلّح. الحكاية التاريخية هي أنّه في عام 2016، أعلنت السلطات البحرينية إسقاط الجنسية عن الشيخ عيسى قاسم المرجع الديني، والمفكر الرئيسي للثوار البحارنة، والمرشد لجمعية «الوفاق» البحرينية، المعارض الأبرز والقوي لنظام الملك حمد بن خليفة. يومها، انطلق على مدار عام تقريباً، اعتصامٌ مفتوحٌ في منطقة «الدرّاز» حيث يقطن قاسم. على مدى عام كامل، مارست السلطات البحرينية، جميع أنواع السلوكيات التي تشابه إلى حدٍّ كبير ـ بحسب الكتاب ـ سلوكيات العدو الصهيوني في التعامل. إذ يروي الكتاب بالتفصيل كيفية «حصار» الناس، والحواجز العسكرية المسلّحة، وطرق الاعتقال ووحشيتها وقسوتها التي لا تشبه سلوك الشرطة المعتاد، في التعامل مع مواطنيها: «أخرجونا من بيت الشيخ، وأمرونا بالوقوف في مواجهة الحواجز الإسمنتية التي تحيط بالبيت، وبعد وقت أمرونا أن نلتفت إلى الخلف ونقابل الحوش». وهنا رأينا المشهد الكربلائي: الشهداء والمصابون ملقون على الأرض ودماؤهم تجري. وعلى الرغم من اصطفاف سيارات الإسعاف على طول الشارع، لم يتم إسعاف أحد من الشهداء أو المصابين. وما إن قلت نعم، حتى بدأ بصفعي على وجهي وأسناني وركلي في كل الجهات». تتوالى شهادات المشاركين والمشاهدين وحتى الشهداء في تلك المواجهات. يتناول الكتاب في فصوله الخمسة، خمس جنبات للحدث: المرابطون عند الباب الأخير، المذكرات من ساحة الباب الأخير، الاقتحام الذي حدث، رجال الدين ومواقفهم (وهم بداخل الساحة وفي قلب المواجهة)، وأخيراً شهداء الباب الأخير. تبرز في العمل الرمزية العالية واستخدام كلمة وفكرة «الباب الأخير» التي توضحها مقدمة الكتاب بلغةٍ عالية: «لماذا الباب الأخير؟ لأنه الرمز الأخير لهذا الوجود الذي انتهكت أبوابه كلها برعونة مستبدّة: باب حريته وباب حقوقه وباب عقيدته. الرمز الديني هو آخر الأبواب التي يقيم ـ حتى المستبد ـ لها وزناً ويتجنّب الاصطدام المباشر بها. ظنّ البحرينيون أن السلطات لن تتجرأ على هتك هذا الباب الأخير بما يمثله من رمزية خاصة». المهارة نفسها في استخدام «قوة الرمز» وسحره من خلال العناوين الفرعية في الكتاب. ففي كل فصل، نجد عناوين تشدّ القارئ. مثلاً، نُجد «الشهيد محمد كاظم زين الدين: رائحة العطر الأخير» أو «محمود عطية: يوميات الحزّ والبرد والمطر والمداهمات والوفاء والذاكرة الثرية»، «الشهيد محمد الساري: وهل أوثق من سبب بينك وبين الله»، أو «الشهيد محمد العكري: أمسك الباب»، الجملة التي تذكّر بجملة hold the door من مسلسل «صراع العروش» الشهير؛ وهذه المهارة تذكّر بـ«صنعة» تقديم صورة متكاملة، مرئية، بصرية، مكتوبة بحرفةٍ عالية.

إحدى نقاط قوّة الكتاب أيضاً، أنه يسجل بدقة ما يرويه الشهود لما حدث بومها، فيصبح القارئ، جزءاً من المواجهة. هناك حرفة التصوير العالية للمشهدية: «خلف مبنى جمعية التوعية الإسلامية، يوجد عربي، إلا في بعض كتاب تسجيلُ «الذاكرة الشفهية» للشعوب، وهي قليلةٌ للأسف. يروي الكتاب في تلك الفصول ما يمكن اعتباره، واحدةً من التجارب الرئيسية للثورة البحرينية، ويقدّم نوعاً من «القراءة» الخاصة ليس لما حدث فحسب، بل أيضاً لطريقة تفكير وسلوك تلك المعارضة «السلمية» لربما الوحيدة في العالم العربي.

قد يتعرض لجروح أو غيرها، وكذلك على مستوى الوضع الأمني، لأنه قد يتعرض للاعتقال». إذاً هو تصويرٌ متكامل، كما لو أننا أمام شريطٍ سينمائي. هذا النوع من التسجيل قلّما نجده في كتاب عربي، إلا في بعض كتاب تسجيلُ «الذاكرة الشفهية» للشعوب، وهي قليلةٌ للأسف. يروي الكتاب في تلك الفصول ما يمكن اعتباره، واحدةً من التجارب الرئيسية للثورة البحرينية، ويقدّم نوعاً من «القراءة» الخاصة ليس لما حدث فحسب، بل أيضاً لطريقة تفكير وسلوك تلك المعارضة «السلمية» لربما الوحيدة في العالم العربي.

طبعاً واحدة من نقاط الانتقاد الرئيسية للكتاب، أنه ليس موجّهاً إلى القارئ العربي عموماً، بل هو نوع من «حفظ الذاكرة» أو «الحوار» الداخلي بين المعارضين البحارنة أنفسهم. مثلاً ليس في مقدمته أي «شرح تفصيلي» لما حدث في تلك المواجهات. صحيحٌ أن هناك ملحقاً في ختام الكتاب يفصّل تقريباً باليوم أحداث تلك السنة، لكنه يبدو موجهاً إلى جمهور معين مرتبط بمحور معين. إذ تجاهل المواقف «العالمية» واكتفى بجانب وإطار محددَيْن (كرجال الدين الشيعة المعروفين، أو مواقف محور المقاومة مما يحدث). ضرورة حضور «الملخص التاريخي» رئيسية، خصوصاً لمن لا يعرف تاريخ البحرين الحديث وما يحدث فيه هذه الأيام خارج رواية السلطة البحرينية الحاكمة، وهمٌ كُثر للغاية. كانت مقدمةٌ أولى تشرح البعد التاريخي، السياسي، والجغرافي لما يحدث لتحلّ هذه المشكلة.

في المحصّلة، هو كتابٌ شديد الأهمية لقارئ يريد أن يعرف ما حدث لـ «إحدى أكثر الثورات سلمية في التاريخ المعاصر».

تدوين التاريخ الشفهي... مقاومة لرواية السلطة

تهاني نصّار *

لا يطرح «حماة الباب الأخير: شهادات من ساحة الفداء بالدّراز» سؤال الإشكالية الأهم: «ماذا عن مملكة البحرين والبحارنة؟»، وإن كان يحاول الإجابة على غيره وبوضوح. لا يعرف كثيرون خارج «الخليج العربي» الفارق بين «البحريني والبحراني». ما يتحدّث عنه الكتاب هو «البحراني» تحديداً وقبل أي شيء. قد يسأل بعضهم عن سبب استعمالي لكلمة «بحارنة» ههنا عوضاً عن «بحرينيين/ بحرينيون». بحسب كتاب «القبيلة والدولة في البحرين» (1975) للكاتب اللبناني فؤاد إسحاق الخوري، إنّ «البحراني/ البحارنة» لها مدلول لغوي واجتماعي يرجع إلى السكان الأصليين لجزر البحرين، بينما ترمز كلمة «البحريني/البحرينيون» إلى ظهور المدينة الحديثة التي أنشأتها القبائل الغازية لجزر البحرين أواخر القرن الثامن عشر وما تلقّته آل خليفة في سيطرتهم على الجزر (يمتد تاريخ هذه القبائل إلى عدّة قبائل، لكن أبرزهم آل خليفة الذين تسيدوا المشهد السياسي). يحاول النظام البحريني ـ يومياً ـ السيطرة على ذاكرة البلد عبر تغيير الحقائق وتأطير الأحداث، خاصة في السنوات الأخيرة التي يسعى فيها لقمع المعارضة بكل الوسائل المتاحة. من هنا تأتي المحاولات ـ ولو الخجولة ـ للحفاظ على التاريخ الشفهي في المنطقة، والتي بمعظمها ـ ولأسفٍ ـ غربية. عربياً، يمكن الحديث عن بعض المؤسسات الفاعلة في حفظ الذاكرة الشفهية، كـ «مركز أوال للدراسات والتوثيق»[1] بأن نتجه إلى تدوين ذاكرة المكان التي تحتل حيزاً من اهتمامات المركز البحثية والتوثيقية. فبعد تجربة تدوين قصص الجدات ومعلمات القرآن وإصدار مجلة «أرشيفو»[2] المتخصّصة في حفظ الأعمال الأرشيفية من مهن وحرف وصور، يسعى «أوال» إلى أن يكون بيتاً للذاكرة، يحكي قصص التاريخ المفقود ويجعله شأخصاً أمامنا.

والغوص في ذاكرة المكان له متعة خاصة، إذ أنّه ينزع من الأماكن جمودَيتها ويضخّ فيها النبض لتسرد قصتها بلسان من سكنها وتجوّل في أرجائها. فكيف إذا كان المكان عبارةً عن ساحة عامة؟ قد يرى بعضهم أنّ وظيفة الساحات الأساسية تكمن في كونها مساحات ضرورية في المدن لتوزيع حركة السير وتقاطعات الشوارع، لكنها سرعان ما تطوّرت لتحمل أسماء محطات سياسية واجتماعية، وغدت للباحثة ورائدة التاريخ الشفهي الفلسطيني روزماري صايغ، لكن مقابل التاريخ الرسمي الذي يكتبه المسيطر على الأرض، هناك نوع من أنواع المقاومة لسكان هذه الأرض الأصليين الذين يعرفون بلادهم حقّ معرفة، فيرفضون رواية التاريخ الرسمية عبر تناقلهم وتوارثهم لتاريخهم الشفهي. يعتبر التاريخ الشفهي صوت الناس الذي يجري تجاهله - عن قصد- عند كتابة التاريخ الرسمي. يروي هذا التاريخ البديل، الأحداث تبعاً للأشخاص الذين خاضوا التجربة وكانوا جزءاً أساسياً من الحدث. قد يبدو بديهياً الحديث عن أهمية التاريخ المقاوم لدى السكان الأصليين للقارة الأميركية الذين واجهوا الإبادة، أو الأفريقيين الذين تعرضوا للاحتلال

> «البحراني/ البحارنة» لها مدلول لغوي واجتماعي يرجع إلى السكان الأصليين

والاضطهاد، أو الفلسطينيين الذين يقاومون الاحتلال الصهيوني ورواياته عن تاريخ فلسطين القديم وحرب النكبة وقضم الأراضي.

هنا يأتي دور «مركز أوال» الذي تأسّس في عام 2012 ليتخصّص في مشروع حفظ الذاكرة البحرينية (والبحرانية ضمناً، ذلك أن المركز يروي تاريخ الطرفين حكماً)، بداية عبر توثيق المستندات الورقية والإلكترونية، ثم توسّع ليشمل تدوين وحفظ التاريخ الشفهي لشخصيات ومناسبات وأحداث بحرينية. يتيح المركز هذه الوثائق وغيرها من المواد الأرشيفية للباحثين والمتخصّصين بهدف دراستها وإتاحة معرفة جديدة تضاف إلى هذا المجال. في «حماة الباب الأخير»، يوثق المركز المواجهات التي بدأت في منتصف عام 2016 بين السلطة والمعتصمين في ساحة الفداء في منطقة الدراز؛ المنطقة التي يسكنها الشيخ عيسى قاسم، زعيم المعارضة البحرينية القوي؛ بعدما حاكمته السلطات الحاكمة وأسقطت عنه الجنسية. يروي الكتاب التصعيد العنيف الذي حصل خلال الهجوم الأخير، ما أدى إلى اعتقال مئات الشبان واستشهاد عدد منهم. ما يميّز هذا العمل هو حفظه لذاكرة الساحة كفضاء جغرافي، عبر قصص من التاريخ الشفهي لأشخاص عايشوا الأحداث التي مرّت على الساحة خلال فترة زمنية تعادل السنة تقريباً.

تعتبر ساحة الفداء، بما حصل داخلها من تظاهرات ومعارك، فضاء (مكانياً) مقاوماً للسلطة المهيمنة، حسب ثنائية المكان والفضاء بالنسبة إلى المفكر الفرنسي ميشال دو سارتو. فهي «مكان الفعل» أو «مكانٌ مُمارس» من قبل الناس الذين حوّلوها من مجرّد مكان جامد إلى فضاء غنيّ بحركة الأشخاص المعارضين وخطاباتهم وممارساتهم الدينية والاجتماعية. بدأ الاعتصام في شهر رمضان، فكان الإفطار وتوزيع الطعام وصلاة الجماعة في الساحة. تحوّلت الساحة إلى منصّة لإحياء مناسبات دينية عدة، كاستشهاد الامام علي وإحياء ليلة القدر وقيام صلاة العيد ولياليّ عاشوراء. في المقابل، قامت قوات الأمن بالتضييق على المعتصمين أولاً، ثم حصارهم والاعتداء على الساحة واعتقال الشبان. لم يفوّت النظام البحريني فرصة لخرق الاعتصام وفرض سيطرته على الساحة. أطلقت قوات الأمن البحرينية الرصاص أكثر من مرة، وهاجمت بالآليات العسكرية والمدرّعات الساحة، فسقط الشهداء.

إنّ تدوين وتوثيق أحداث معركة ساحة الفداء يُسهمان في حفظ التاريخ الحديث للشعب البحريني بعيداً عن الرواية الرسمية التي يعيد تركيبها النظام الحاكم ويقدّمها للإعلام وفقاً لمصالحه. كما أنّ الاهتمام بذاكرة المكان الذي يخضع لتغييرات كثيرة مع الزمن، يفتح المجال أمام دراسات مشابهة، تحمي الشعوب وتاريخها من العبث به.

* باحثة في التاريخ الشفهي الفلسطيني وأستاذة جامعية

ساحات على مقاسات أحلامنا

محمد ناصر *

انطلقت فكرة كتاب «حماة الباب الأخير» بعد أيام من هجوم قوات الأمن البحرينية على «ساحة الفداء»، الحدث الذي فرض أهمية حفظ وتوثيق وأرشفة التجاوزات والتغييرات التي طرأت على الساحة، ولأن الساحة هي فضاءٌ مكاني، كان خيار «مركز أوال للدراسات والتوثيق»[1] بأن نتجه إلى تدوين ذاكرة المكان التي تحتل حيزاً من اهتمامات المركز البحثية والتوثيقية. فبعد تجربة تدوين قصص الجدات ومعلمات القرآن وإصدار مجلة «أرشيفو»[2] المتخصّصة في حفظ الأعمال الأرشيفية من مهن وحرف وصور، يسعى «أوال» إلى أن يكون بيتاً للذاكرة، يحكي قصص التاريخ المفقود ويجعله شأخصاً أمامنا.

والغوص في ذاكرة المكان له متعة خاصة، إذ أنّه ينزع من الأماكن جمودَيتها ويضخّ فيها النبض لتسرد قصتها بلسان من سكنها وتجوّل في أرجائها. فكيف إذا كان المكان عبارةً عن ساحة عامة؟ قد يرى بعضهم أنّ وظيفة الساحات الأساسية تكمن في كونها مساحات ضرورية في المدن لتوزيع حركة السير وتقاطعات الشوارع، لكنها سرعان ما تطوّرت لتحمل أسماء محطات سياسية واجتماعية، وغدت تشكل إرث هذه المدن وذاكرتها. فهل لكم أن تتصوّروا بيروت، على سبيل المثال، من دون ساحة الشهداء وتمثال المرأة التي تحمل مشعل حرية وتحضن شهيداً ينظهر من خلفها وآخر سقط أرضاً (من نحت الفنان الإيطالي مارينو مازاكوراتي)؟ ماذا عن القاهرة و«ميدان التحرير» الذي تزيّن زاويته «مكتبة مدبولي»، و«ساحة 14 جانفي» في تونس التي يحرس جانباً منها تمثال للرئيس الحبيب بورقيبة جالساً على حصانه، و«ميدان التحرير» في العراق، و«ساحة المرجة» في دمشق و«السبع بحرات» التي دمّرتها الحرب في حلب؟

فماذا تكون «ساحة الفداء»؟ وكيف تحولت من مجرد حيّز مكاني في قرية الدراز[3] البحرينية إلى ساحة احتضنت فعلاً سياسياً واجتماعياً على مدى أكثر من عام؟ هذه البقعة الجغرافية، التي أسفرت أحداثها حتى لحظة الهجوم الأخير في 23 أيار من عام 2017 عن اعتقال أكثر من ثلاثمائة شاب وارتقاء خمسة شهداء، ظلّت ولّادة وحفلت بقصص كثيرة لم تنته، ولكي تكتمل عناصر الرواية، خضنا في «مركز أوال للدراسات والتوثيق» رحلة جمعنا فيها شهادات مرابطين عايشوا الحدث، من رجال ونساء وشباب وعلماء، جمعوا بين دراستهم ونضالهم على مدى 337 يوماً.

لم يكن من اليسير بالنسبة إلينا أن نجمع شهادات في بلدان مختلفة (حيث يقيم الرواة الذين عايشوا الحدث)، عبر عدد من الوسائل، وتجاوز مجموعها مئة ساعة من التسجيلات، فشكّلت نواة العمل بعد تفريغها، وانطلقنا في الكتاب المكوّن من 21 شهادة، لنورده في خمسة فصول ترسم لنا قصة حماية الباب الأخير الذي يمثل كل وجودهم وانتمائهم وارتباطهم بوطنهم ومعتقداتهم في «ساحة الفداء».

هذا العمل القائم على تحويل الشهادات الشفوية إلى وثائق، يوثّق حدثاً مهماً صنعه الشعب البحريني، وهو من الأدوات التي تحفظ قصص الشعوب وتاريخها بعيداً عن الرواية الرسمية، المهورة بتوقيعات وطوابع تحفظ التاريخ الرسمي

الثقيل، الساعي دائماً لنقل القصة وفقاً لسرديته الخاصة.

* المدير التنفيذي لـ «مركز أوال للدراسات والتوثيق»

هوامش

1 ـ «مركز أوال للدراسات والتوثيق» مؤسسة بحرينية أنشئت في لندن في شباط (فبراير) من عام 2012، وهو يُعنى بقضايا الخليج بشكل عام والبحرين بشكل خاص ويهدف إلى حفظ الذاكرة البحرينية ومواكبة الأحداث المستجدّة أولاً بأول. من أبرز إصداراته موسوعة «أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820-1971».

2- مجلة «أرشيفو» نشرة فصلية تصدر عن «مركز أوال للدراسات والتوثيق»، وتُعنى بقضايا الأرشيف، وتنطلق من البحرين إلى الخليج ثم إلى العالم العربي وخارجه. وتغطي عدداً من المجالات منها المشكلات التي تواجه الأرشيف، وطرق حفظ الأرشيف، والتعريف بأصحاب الأرشيف الأهلي ومراكز الأرشيف الرسمي، والتعريف بالمدوّنات والمواقع الإلكترونية المهتمة بالوثائق والأرشيف من بين موضوعات أخرى. صدر منها 12 عدداً حتى الآن، وهي متوافرة أيضاً بشكل رقمي على مدونة أرشيفو عبر الإنترنت.

3ـ قرية الدراز من أكبر قرى البحرين، يتجاوز عدد سكانها 20 ألف نسمة، وهي قرية تضرب بجذورها في عمق التاريخ القديم. كما كانت في واجهة الأحداث في البحرين، إذ إنها إحدى أبرز المناطق التي شهدت احتجاجات منذ حراك 14 فبراير/ شباط 2011. شكّلت الدّراز مصدر أرق للسلطات البحرينية مع توافد البحرينيين إليها للاعتصام في «ساحة الفداء» منذ اللحظة الأولى لسماعهم خبر إسقاط جنسية الشيخ عيسى قاسم، وحتى الهجوم الأخير من قبل قوات الأمن البحرينية لفضّ الاعتصام. علماً أنّ آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم من بلدة الدراز غرب العاصمة المنامة. يمتلك أكبر قاعدة شعبية في البلاد وتعتبره الغالبية الشيعية في البحرين قائداً لها، وله عدد من المواقف الوطنية، وهو يحظى بشعبية كبيرة في عموم الخليج والمنطقة. شارك كعضو في المجلس التأسيسي لوضع دستور للبحرين عام 1971. ومع بدء قيام المجلس التأسيسي لوضع دستور دولة البحرين، ترشّح له وفاز بأعلى الأصوات. وفي عام 1971، رشّح نفسه للمجلس الوطني إلى أن تم حلّه، وكان من أبرز مؤسسي «جمعية التوعية الإسلامية» عام 1971. يُنظَر إليه باعتباره الأب الروحي للبحرينيين.

> احتضنت «ساحة الفداء» فعلاً سياسياً واجتماعياً على مدى أكثر من عام

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 16 نيسان 2021 العدد 4320

صورة وخبر

وضعت الفنانة ومديرة مهرجان Mural Fest، ليبيبي توبالي، أخيراً لمساتها الأخيرة على جدارية جديدة أنجزتها في فريزاي في جنوب بلدها كوسوفو. يصوّر هذا العمل المغنية وكاتبة الأغنيات البريطانية التي تعود أصولها إلى هذا البلد، ريتا أورا (1990). وتهدف ليبيبي توبالي من خلال أعمالها وأنشطتها ضمن Mural Fest إلى إدخال الفرحة والبهجة إلى فريزاي، آملةً في تحويلها إلى مدينة الغرافيتي والجداريات. (إرمند مينامي ــ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

اقطفْ حياتَك

هم يَحكمونَ عليكَ بالموت، ويُطَيِّبون خاطرَ
الشهودِ والقضاة، ويُهيِّئون منصّةَ الشنق؛
وأنتَ مَن يَتَوجّبُ عليه أنْ يَغتبِط، ويقولَ لهم:
«شكراً!»...
لأنهم (احتراماً لشيخوختِكَ وبلاهتِك وحماقاتِ
أيامِكَ الغابرة)
سيُعفونكَ من ثمنِ الأنشوطة، والتابوت، وصلواتِ
الكاهنِ، وأُجرةِ يدِ الجلاّد، وأتعابِ النائحاتِ
وحافِرِ القبر.
..
لطالَما نصحتُكَ ولم تَنتصِح:
يا رجل! أَدِر حياتكَ على قياسِ خواتيمِها!
وإنْ كنتَ لا تريدُ أن تُوسَمَ شهادةُ موتِك بدمغةِ:
«ميّتٌ وجبان»
اقطفْ وردةَ حياتكَ في ريعانِ يأسِها
واقبر نفسَكَ حيّاً!...

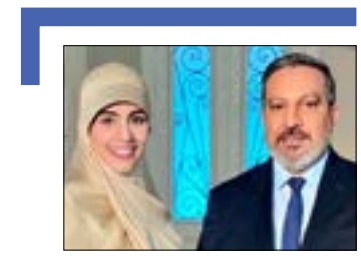

سارة الزين عند زاهي
الطفولة والشعر والنقد

تحلّ الشاعرة اللبنانية سارة الزين، غداً السبت، ضيفة على الإعلامي والشاعر اللبناني زاهي وهبي في برنامج «بيت القصيد» على «الميادين». تتحدّث الزين عن نشأتها في كنف أسرة محبّة للأدب، ما جعلها على علاقة متينة باللغة والقصيدة، متطرّقةً إلى تمهّلها في نشر أوّل ديوان، وإلى مفهومها للقصيدة، خصوصاً أنّها تكتب بأساليب شعرية متعدّدة مثل العمودي والتفعيلة والحرّ والمحكي. كما تتكلّم عن طفولتها التي عانت خلالها من التأخّر في النطق، وعن رسالة الماجستير التي تعدّها في نقد النقد. وتأتي ابنة بلدة شحور الجنوبية على علاقتها بالريف والمدينة، ومشروعها الروائي المقبل، على أن تتخلل الحلقة شهادة من الشاعر والكاتب السعودي فوّاز اللعبون.

«بيت القصيد»: غداً السبت ـ س: 21:00 على «الميادين»

حسن عبد الساتر:
رمضان البشرى

من رحم الواقع الاقتصادي والاجتماعي الصعب الذي يرزح تحته اللبنانيون، وُلد أخيراً عمل جديد للمنشد اللبناني حسن عبد الساتر (الصورة)، في مناسبة حلول شهر رمضان. فيديو كليب «رمضان البشرى» (ألحان وتوزيع وميكساج: أسامة همداني، كلمات نادر التتان وإخراج علي خريس) الذي لا تتعدى مدّته الثلاث دقائق، تولّت إعداد السيناريو الخاص به المخرجة سارة قصير، وهو يحاكي المبادئ الإنسانية، ويحفّز على عمل الخير ومساعدة الفقراء والمحتاجين وكبار السن في شهر الصوم من خلال مشاركة الأطفال في العمل، ليكونوا بمثابة رسل لهذه القيم الإنسانية. وفي غضون ذلك، أسهمت مجموعة من طلاب «كلية الإعلام» في «الجامعة اللبنانية» في تصوير النسخة المصوّرة بمبادرة شخصية منهم.

ثورة يناير سينمائياً... في ذكراها العاشرة

في الذكرى العاشرة لثورة يناير، تقدّم منظّمة «البستان بذورٌ للثقافة» (مقرّها مدينة فيلادلفيا الأميركية) برنامج أفلام أسبوعياً افتراضياً، تعرض من خلاله أفلاماً مرتبطة بالمناسبة. البرنامج تولّى إعداده الناقد السينمائي جوزيف فهيم، ويحمل اسم «عشر سنوات على التحرير: سلسلة أفلام البستان عن الثورة المصرية». تضم السلسلة مجموعة من الأشرطة الوثائقية والروائية بالإضافة إلى أفلام قصيرة، فيما تمتدّ على شهرَيْ نيسان (أبريل) الحالي وأيار (مايو) المقبل. بدءاً من اليوم الجمعة (س: 19:00 بتوقيت بيروت) ولغاية بعد غدٍ الأحد، سيكون الجمهور على موعد مع وثائقي «قَصّ» (2013 ـ 52 د) للألمانية جوانا دومكيه والمصري مروان عمارة. وبين 23 و25 نيسان الحالي، تعرض «البستان بذورٌ للثقافة» وثائقي «موج» (2013 ـ 70 د) لأحمد إسماعيل نور، على أن تُعلن قريباً عن العناوين التي ستكون متاحة الشهر المقبل. علماً بأنّ «البستان بذورٌ للثقافة» تعرّف عن نفسها بأنّها «منظّمة متأصّلة في اللغة والثقافة العربيتَيْن، تُعنى بتقديم برامج فنية وتعليمية تحتفي بالتنوّع الثقافي وتُثري التفاهم بين الثقافات». (رابط تسجيل المشاهدة متوافر على موقعنا).

مشهد من فيلم «قَصّ»

من ايران إلى الصين...
اسمعوا «أصوات الشرق»

«الأصوات غير المسموعة من شرق إيران وشرق العالم الإسلامي» هو عنوان اللقاء الرقمي الذي ستتحدّث خلاله مديرة برنامج Invisible East في جامعة أكسفورد، آرزو آزاد (الصورة)، في 22 نيسان (أبريل) الحالي. في النشاط الذي ينظّمه المعهد البريطاني للدراسات الفارسية، ستكشف الباحثة والمؤرّخة عن ثراء المواد التاريخية الآتية من المنطقة الشاسعة التي تمتد عبر دول مثل إيران وأفغانستان وآسيا الوسطى والصين. تخضع هذه النصوص حالياً للترجمة والتحرير والتحليل من قبل فريق Invisible East، لتبعث الحياة في قصة هذه المنطقة المحورية التي شهدت اختلاطاً ثقافياً فريداً بحد ذاته ومؤثراً بشكل غير عادي على المجتمعات المجاورة.

الخميس 22 نيسان ـ الساعة السابعة مساءً بتوقيت بيروت ـ منصة «زوم» (الرابط متوافر على موقعنا)